الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الأمير عبد القادر
للعلوم الإسلامية قسنطينة

كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

العنوان :

إبراهيم أنيس وآراؤه اللغوية

من خلال كتبه : " من أسرار اللغة"

" دلالة الألفاظ"

"الأصوات اللغوية"

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية

من إعداد الطالبة :
توهامي نادية.

تحت إشراف الأستاذ :
الدكتور سامي عبد الله أحمد الكناني

السنة الجامعية 2004-2005

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الإهداء :

إلى روح والدي رحمه الله، .....

وإلى والدتي حفظها الله تعالى، ....

ثم إلى اخوتي جميعا، تقديرا لعواطفهم ووفاءً لهم.

فإلى هؤلاء جميعا، أهدي عملي هذا الذي أرجو أن تعقبه أعمال أخرى

مباركات طيبات، إن شاء الله تعالى.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

شكر وتقدير :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، نحمد الله على نعمه، ونثني عليه ثناء يليق بجلاله على ما يسر من أسباب لإتمام هذا البحث، ونسأله تعالى أن يوفقنا للصواب في كل قول وعمل.

ويطيب لي أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذي الدكتور سامي عبد الله الكناني لإشرافه على الرسالة والذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجيهاته السديدة.

كما أشكر لجنة المناقشة، وتفضلها بإبداء الملاحظات وإسداء التوجيهات التي هي من دون ريب، مقومة لهذا العمل، ونافعة إياي في المستقبل إن شاء الله تعالى.

ولا أنسى أن أشكر مدير الجامعة وكل الأساتذة و المسؤولين والموظفين العاملين - بجامعة الأمير عبد القادر- على مجهوداتهم الطيبة في تسيير الجامعة.

و في الختام

أسأل الله تعالى أن يعصمني من كل خطأ وزلل، ويوفقني الصواب في كل قول وعمل، ويهديني إلى الصراط المستقيم.

وشكراً.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين وأصحابه الخيّرين ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين.

من اللغويين الذين تلقوا مناهج البحث في أوربا، ثم جاءوا إلى الوطن العربي ليقدموا إلينا ما نقلوه عن أساتذتهم في صور مختلفة إبراهيم أنيس الذي كان في مقدمة هؤلاء والذي يعد بحق أول من حاول تطبيق مناهج علم اللغة الحديث في الوطن العربي على العربية الفصحى وخرج لنا بجملة من الملاحظات النظرية تدعمها الشواهد اللغوية وبخاصة في كتابه "في اللهجات العربية". كما درس عدة ظواهر لغوية عامة في كتابه "من أسرار اللغة" وخصص كتابا ثالثا لدراسة "الأصوات اللغوية" وكتابا رابعا لدراسة "دلالة الألفاظ"، إلى غير ذلك ...

وقد أذهلتني هذه الكتب المختلفة عندما اطلعت عليها، فهي بحق تعد كتبا جامعة مستوفية الشروط في فقه اللغة، إلا أنني أثناء مطالعتي الخارجية، لاحظت أن الدراسات حول هذا الرجل قليلة جدا، لا ترقى في كل الأحوال إلى مستوى الدراسات العلمية التي تليق بمقامه، فالدراسات التي وجدتها عليه كانت موجزة.

ومن هنا استقر اختياري على أن يكون إبراهيم أنيس وآراؤه اللغوية موضوعا لبحثي في رسالة الماجستير، وقد اخترت من بينها ثلاثة كتب وهي : "من أسرار اللغة"، "الأصوات اللغوية" و"دلالة الألفاظ".

وسبيلي في هذا العمل، هو استقراء آراء أنيس اللغوية الموجودة طبعا في هذه الكتب واصفة ومقارنة إياها بما يتصل بها من مباحث لدى غيره من اللغويين، قدماء ومحدثين، ومحاولة على قدر الإمكان أن أبين ما تفرّد به الدكتور إبراهيم أنيس.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وقد ارتأيت تقسيم بحثي إلى مقدمة ومدخل وثلاثة فصول :

- ففي المدخل تعرضت للحديث عن الدراسات اللغوية عند الغرب وذلك في القرن الثامن عشر والتاسع عشر والقرن العشرين.

- وفي الفصل الأول : تطرقت إلى الحياة السياسية والعلمية في مصر في عصر إبراهيم أنيس لأنه لا يمكن أن نتجاهل ونحن بصدد دراسة شخصيته العصر الذي ظهر فيه والظروف التي لعبت دورا كبيرا في تكوينه النفسي والعلمي.

وبعد ذلك ترجمت للدكتور إبراهيم أنيس، فذكرت ولادته، ونشأته ونشاطاته العلمية والعملية، كما لم أغفل إحصاء آثاره وغير ذلك مما يتصل به من منهجه وطريقته في التأليف.

- وفي الفصل الثاني : عرضت رأي إبراهيم أنيس في النحو والدلالة والأصوات وذلك من خلال كتبه الثلاث "من أسرار اللغة" و"دلالة الألفاظ" و"الأصوات اللغوية".

- أما الفصل الثالث : فقد جعلته للنقد والتقويم وذلك من خلال عرض آراء بعض الباحثين المعاصرين في إبراهيم أنيس ثم أفضى بي الحديث إلى عرض رأيي الخاص في إبراهيم أنيس.

ثم جاءت الخاتمة مبرزةً فيها أهم النتائج التي توصلت إليها في غضون البحث.

ولا أريد التعريج على ما اعترض سبيلي طوال هذا البحث عن عنت، سببه قلة المصادر التي تتحدث عن حياة الدكتور إبراهيم أنيس بل انعدامها.

وفي الأخير نأمل أن نكون قد أضفنا ببحثنا هذا لبنة في صرح اللغة العربية التي احتضنتنا منذ الصغر، إن أصبنا فمن الله وحده وإن أخطأنا فحسبنا أجر الاجتهاد والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

المدخل :

الدراسات اللغوية عند الغرب في :

(القرن 18)

(القرن 19)

(القرن 20)

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المعروف أن هناك دراسات لغوية متعددة قد نشأت في أرجاء كثيرة من أقطار العالم، وبخاصة في أوربا بعد أن نهضت وأخذت طريقها في الحضارة التي تأثرت بالحضارة العربية السابقة، فوجدت طرائق ومناهج للبحث اللغوي في الجهات المختلفة بلغت في عصرنا الحديث درجة كبيرة من الدقة والعمق، ووجدت الآلات والأجهزة العلمية التي تساعد الدارس، والباحث على الوصول إلى مراده من أيسر طريق، ثم أنها تعطى له فرصة الدرس العملي التحليلي، المعتمد على الحقائق، فيمكن درس ظاهرة لغوية في لغة ما باستحضار العينات اللغوية وتحليلها، والوقوف على القوانين التي تحكمها.(1)

وعلم اللغة الحديث لم تزدهر بحوثه في أوربا إلا في القرون الثلاثة الأخيرة الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين، وكان لها في كل واحد من هذه القرون تميز خاص اشتهرت به. (2)

فالغربيون وحتى العصور الوسطى لم يجددوا شيئا في مجال الدراسة اللغوية شأنهم فيها كشأنهم في سائر النشاطات الأخرى علمية، واجتماعية حيث لم يكن لهم فيها حظ يستحق النظر، فعاشوا على ما ورثوه من دراسة قديمة للغة اليونان.(3)

* ولما بدأ عصر النهضة، والكشوف الجغرافية، وحملات التبشير المسيحية اتصل الغربيون بأمم أخرى، فدرسوا لغاتها، ووضعوا لها أنحاء ومعاجم وإن كانت غير دقيقة، وكان بين اللغات التي درست لغات جنوب الهند وشمالها.(4) في مبدئها

1- عبد الغفار حامد هلال : علم اللغة بين القديم والحديث، ط2، القاهرة : مطبعة الجبلاوي، 1406 هـ، 1986 م، ص 11.

2- محمد عيد : أصول النحو العربي (في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث)، ط4، القاهرة، عالم الكتب، 1410 هـ=1989 م، ص 59.

3- عبد الغفار حامد هلال : علم اللغة بين القديم والحديث، ص.73.

4- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وفي ذلك التاريخ لم تكن للغويين بحوث لغوية ذات بال، بل كانت لهم مسائل تتعلق بالبنية والتنظيم، والأسلوب في صورها التعليمية وكانت مسائل اللغة مهملة، اللّهم إلا القليل من الاتجاهات اللغوية العامة، وبعض النظرات الصوتية، والآراء في أصول الكلمات الفرنسية والإيطالية والإسبانية، التي عولجت على سبيل الاستطراد، ودون خضوع للمنهج العلمي الذي لم يكن قد ظهر بعد.[1]

* ففي القرن الثامن عشر، أُجهد العلماء أنفسهم في البحث عن نشأة اللغة وأصل هذه النشأة، وهو بحث غيبي انصرف عنه الآن علماء اللغة بعد افتراضات كثيرة وجهود لتأييد تلك الافتراضات لكنها بقيت مع ذلك في حاجة إلى اليقين والإثبات.[2]

ثم كانت خطوة جديدة في هذا القرن باكتشاف السير " وليم جونز"، 1786 م اللغة السنسكريتية وإظهار العلاقة بين هذه اللغة والإغريقية واللاتينية.[3]

يقول جونز : « إنّ للغة السنسكريتية مهما كان قدمها بنية رائعة أكمل من الإغريقية وأغنى من اللاتينية، وهي تنمُّ عن ثقافة أرقى من ثقافة هاتين اللغتين، لكنّها مع ذلك تتصل بهما بصلة وثيقة من القرابة سواء من ناحية جذور الأفعال أم من ناحية الصيغ النحوية حتى لا يمكننا أن نعزو هذه القرابة إلى مجرّد الصدفة، ولا يسع أيّ لغوي بعد تفحصّه هذه اللغات الثلاث إلا أن يعترف بأنها تتفرع من أصل مشترك زال من الوجود » .[4]

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- المرجع السابق، ص 73.

2- محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 59.

3- المرجع نفسه، ص 59.

4- جورج مونان : تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، ترجمة بدر الدين القاسم، ط1 جامعة حلب 1981 م، ص 162.

لقد كانت هذه الدراسة بمثابة الدليل أو الريادة للمنهج المقارن الذي أخذ يحتل عالم الدراسات اللغوية طوال المائة العام التالية أو أكثر. ولم يكن جونز نفسه هو الذي وضع منهج البحث، وإن كان هو الذي اقترحه ولكنه تبعه مباشرة علماء مثل شليجل (*Schlegel*) ورسك (*Rask*) وبوب (*Bopp*)، وجريم (*Grimm*)، وفرنر (*Vorner*).[1]

وقد كان المنهج –في أساسه– بسيطا حصل على أقدم الأشكال الثابتة وعلى أقدم الكلمات لكل فرع من فروع اللغات الهندية الأوربية، ثم وضعها بعضها بجانب بعض، وصف ما بينها من مشابهات واختلافات ثم حاول أن تركب –عن طريق استخلاص الأشياء المشتركة الغالبة– الصيغة المحتملة للغة الأم، ولم يكن بالطبع يقدّر لهذا المنهج أن يقبل، إلا بعد إثبات العلاقة بين اللاتينية واليونانية، والسنسكريتية، والسلافية القديمة والكلتية القديمة ... الـخ.[2]

وفي نهاية هذا العصر أبدى الأوربيون بعض الاهتمام باللغتين العربية والعبرية، لإنشاء مقارنات بينهما وتطور هذا الاهتمام حتى نشأ عنه حقل المقارنات السامية فيما بعد.[3]

* وفي القرن التاسع عشر اهتم علماء اللغة بدراسة تطور اللغة في فتراتها المختلفة سواء في الأصوات أو الصرف أو النحو أو الدلالة، وأدى ذلك إلى ازدهار بحوث القياس والاستقراء وتقسيم اللغات ومعرفة القوانين التي تتأثر بها اللغة في تطورها.[4]

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- ماريو باي : أسس علم اللغـة، ترجمة وتعليق الدكتـور أحمد مختار عمر، ط3، القاهرة : عالم الكتب، 1408 هـ=1987 م، ص 232.

2- المرجع نفسه، ص 233.

3- تمام حسّان : الأصول (دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب)، (نحو–فقه–لغة–بلاغة)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982. ص.264.

4- محمد عيد : أصول النحو العربي، ص.59.

واستعان العلماء في بحوثهم بعلوم أخرى كعلوم الحياة والنفس والاجتماع، إذ سادت فكرة أن اللغة كائن حي ينمو ويتطور، فدرسوا "علم الحياة" ولفهم عقلية المتكلم ونفسيته استعانوا "بعلم النفس" واللغة ظاهرة اجتماعية فلابد من معرفة "علم الاجتماع"، وهكذا.[1]

أما المواضيع الهامة التي كانت تشغل بال اللغويين في هذا القرن هي : نشأة اللغة وتطورها ومقارنة اللغات المختلفة لمعرفة درجة التقارب والتباعد بينها، ودراسة عوامل التغيير التي كان من شأنها إحداث تغيرات في لغات البشر.[2]

وفي خلال هذا القرن، لم يظهر إلا قليل جدا مما عرف فيما بعد باسم علم اللغة الوصفي، فقد كان هناك من يزعم في ذلك الوقت -بطريقة ضمنية- أن الاهتمامات التاريخية لها الشأن الأعظم[3] وقد صرّح هرمان بول (*H.paul*) بذلك قائلا « إنّ الطريقة العلمية الوحيدة لدراسة اللغة هي الطريقة التاريخية »[4] وقد مهدت الدراسات اللغوية المقارنة السبيل إلى استبعاد البقية الباقية من الاعتقاد التقليدي الذي كان سائدا، وهو الذي يزعم أن كل اللغات قد انحدرت من أصل نحوي مشترك. وعلى هذا فإن فكرة وضع أسس تقبل التطبيق على كل اللغات قد فشلت في أن تفرض نفسها. وحتى هذه الفترة لم يكن قد قدر لعلم اللغة الجغرافي أن يعرف. وحتى نهاية هذا القرن، وربما بعد ذلك أيضا.[5]

1- المرجع السابق، ص.60.

2- شحدّة فارع، جهاد حمدان، موسى عمايرة، محمد العناني: **مقدمة في اللغويات المعاصرة**، ط1، عمان، دار وائل للنشر، 2000 م، ص269.

3- ماريوباي، أسس علم اللغة، ص233.

4- مونان، تاريخ علم اللغة، ص217.

5- ماريو باي أسس علم اللغة، ص 233، 234.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

لقد سيطرت الدراسات المقارنة على الفكر الأوربي في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وظل البحث في الدرس اللغوي على هذا النحو يعاني الخلط المنهجي، حتى جاء اللغوي السويسري دي سوسير (1857-1913) الذي يعد في نظر معظم اللغويين الرائد الأول لعلم اللغة الحديث، ولا يعني هذا أنه المبدع لكل الأفكار اللغوية -فقد سبقه اللغويون الذين جاءوا قبله بأفكار لغوية، لكنها جاءت متناثرة في بطون الكتب أو غير واضحة المنهج.(1)

وهكذا أخذ مفهوم اللغة طبيعتها، ووظيفتها، ودراستها في التغير، وقد أحدث ذلك التغير جهودا متلاحقة بذلها علماء الغرب لدراسة معظم لغات العالم وصفاً وتاريخاً ومقارنةً، وللوصول من ذلك إلى نظرية أو نظريات عامة في اللغة تكشف عن حقيقتها نشأة وتطورا، وتبرز القوانين أو الأصول العامة التي تشترك فيها لغات البشر، وتعين على تحديد وتدقيق مناهج الدراسة اللغوية ووسائلها.(2) ويقول الدكتور أحمد محمد قدور: « إِنَّ أهم ما جعل اللسانيات في القرن التاسع عشر علما حديثا هو إخضاع الظواهر اللغوية لمناهج البحث العلمي، خلافا لما كان عليه الحال من قبل، إذ كانت علوم اللغة في أوربة تتصف بالذاتية والتخمين والتأمل العقلي البعيد عن الموضوعية ».(3)

أما في القرن العشرين فقد ظهرت النظرية البنيوية *Structural linguistics* التي كان رائدها في أوربا العالم السويسري فرديناند دو سوسير (*F.De. Soussure*) وفي أمريكا تمثلت في أعمال اللغوي المشهور بلوم فيلد (*Leonard Bloom field*)(4) وقد

1- محمد محمد داود، العربية وعلم اللغة الحديث، القاهرة: دار غريب، 2001، ص 80.

2- محمود السعران، علم اللغة (مقدمة للقاريء العربي). دط، بيروت: دار النهظة العربية، دت، ص11.

3- أحمد محمد قدور ، مبادىء اللسانيات ط1، القاهرة: دار الفكر1414هـ=1996م، ص13.

4- شحدة فارع وآخرون، مقدمة في اللغويات المعاصرة، ص 39.

فرق "دو سوسير" بين نوعين من الدراسة في البحث اللغوي دراسة تاريخية (*Historical*)، ودراسة وصفية (*Discription*) وقد انتصر العلماء في هذا القرن للمنهج الوصفي (*Formal approach*) في دراسة اللغة.(1)

ويُشكل الاهتمام بطبيعة اللغة الإنسانية ظاهرة رافقت القرن العشرين، بصورة خاصة. ذلك أن هذا القرن شاهد انبثاق الألسنية الوصفية كعلم مجتمعي يحتوي على مصطلحات ومفاهيم واضحة ودقيقة، ولم ينحصر خلاله الاهتمام باللغة بالألسنيين فقط بل تعدّاهم ليشمل الفلاسفة وعلماء السيكولوجيا والسيوسولوجيا والمنطق الرياضي.(2)

وفي هذا القرن كانت النزعة التقريرية هي المسيطرة في الدرس اللغوي، وهي ما يسمى في الدراسات الغربية : *Prescriptive linguistics* ، وهي محاولة لتحديد القواعد اللغوية التي تضبط الاستخدام اللغوي السليم وفق مرجعية لغوية معينة، وأي انحراف عن هذه القواعد اللغوية غير مقبول.(3)

وقد وضع أوتو جسبرسن "*Otto jespersen*" عام 1922، قواعد مفصلة للغة الإنجليزية كانت على درجة كبيرة من الدقة والوضوح والبساطة ويعرف هذا النوع من القواعد بالقواعد التقليدية "*Tradionnal Grammar*" وهي ما كُنَّا نتعلمه في المدارس في دروس قواعد اللغة.(4)

ومما يؤخذ عن المدرسة البنيوية أنها اهتمت بالظواهر اللغوية الملحوظة وأهملت الجوانب الأخرى التي تلاحظ ولا تدرس ببساطة كعلاقة الدماغ باللغة وكيفية فهم الجملة، وما إلى ذلك من أمور تتعلق بالإدراك.

1- محمد عيد، أصول النحو العربي، ص 60.

2- ميشال زكريا: الألسنية (علم اللغة الحديث، المباديء والأعلام)، ط2، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع والنشر، 1403هـ=1983م، ص11.

3- شحدّة فارع وآخرون : مقدمة في اللغويات المعاصرة، ص39.

4- المرجع نفسه، ص39.

ويبدو أن النظرية البنيوية وقفت تحت تأثير النظرية السلوكية في علم النفس التي كانت سائدة في تلك الفترة والتي اقتصر البحث فيها على الظواهر المحسوسة التي يمكن ملاحظتها وقياسها.(1)

وتتابعت الدراسات اللغوية التي اتخذت من النظرية التوليدية التحويلية أساسا لها في النصف الثاني من القرن العشرين، وانبثق من هذه النظرية نظريات وآراء لغوية متعددة لا مجال لذكرها في هذا المدخل التمهيدي.(2)

وعلم اللغة الحديث هو مناط البحث لدى اللغويين الآن يشتغلون فيه ويعملون على تطويره وهم يدرسون اللغة، أية لغة، وفق مناهج خاصة بعلم اللغة.

وقد أصبح لعلم اللغة الحديث مدارس مختلفة في شتى أنحاء العالم لكل منها مفهوم بالنسبة لعلم اللغة ومناهج دراسته، ومن أهم هذه المدارس أربع :

1- المدرسة السويسرية الفرنسية ورائدها العلامة «دي سوسير».
2- المدرسة الأمريكية ورائدها بلومفيلد ثم سابير وتشومسكي.
3- المدرسة الإنجليزية ورائدها فيرث.
4- المدرسة الدانماركية ورائدها جسبرسن وهيلمسلف.(3)

1- المرجع نفسه، ص.40.

2- المرجع نفسه، ص 41.

3- سميح أبو مغلي، في فقه اللغة والقضايا العربية، ط1، عمان : دار جدلاوي، 1407هـ=1987م، ص 261، 262.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفصل 1 :

إبراهيم أنيس في ظلال النشأة والحياة والدراسة والتأليف.

المبحث 1 : الحياة السياسية واللغوية في عصر إبراهيم أنيس.

- الحياة السياسية.
- الحياة اللغويــة.

المبحث 2 : حياة إبراهيم أنيس.

- مولده ونشأته.
- تعليمه.
- المناصب التي تولاها.
- أخلاقه وصفاته.
- أستاذيته ونبوغه.
- وفاته.
- حياته الأدبية.

المبحث 3 : مؤلفاته ومصادره.

- مؤلفاته.
- مصادره.

المبحث 4 : منهجه وطريقته في التأليف.

- منهجه.
- محاسن ومآخذ كتب إبراهيم أنيس.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول :

الحياة السياسية واللغوية في عصر إبراهيم أنيس.

- الحياة السياسية.
- الحياة اللغوية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- الحياة السياسية في مصر :

رزح العرب أكثر من أربعمائة سنة تحت السيطرة العثمانية، ولم يخرج من حكمهم إلا بعض أقطار المغرب العربي و مصر قبل قرن ونصف تقريباً، حين استولت عليها فرنسا واحتل نابليون مصر، ثم محمد علي باشا، فالإنجليز.[1]

وكان تولي محمد علي قيادة الحامية الألبانية في مايو عام 1803م الخطوة نحو الحصول على السيادة المطلقة في مصر، فأقام لنفسه حكما وراثيا، استمر في أسرته التي أصبحت الملكية المصرية في القرن العشرين، وظلت تحكم إلى أن قضت عليها الثورة في عام 1953م.[2]

ومن المعروف أن إبراهيم أنيس ولد سنة 1907م وتوفي سنة 1977م وهو والأمر كذلك يكون قد وفد إلى هذه الحياة في عهد الملك الخديوي عباس حلمي الثاني الذي فقد الأمل في أية مساعدة حقيقية من المصادر التي كان يرجو مساعدتها. ولم يبد أي اعتراض على تزايد السيطرة البريطانية في الإدارة. وقد أدّى هذا التغيير في موقف الخديوي إلى حدوث انقسام في صفوف الحركة الوطنية التي ظلت متحدة متماسكة فترة من الزمن، فانقسمت إلى ثلاث جماعات متميزة كونت في عامي 1907 و1908 الأحزاب السياسية المصرية الرئيسية الثلاثة في تلك الفترة، وهي الحزب الوطني، وحزب الإصلاح الدستوري وحزب الأمة.[3]

وكان عباس يقوم برحلته المعتادة إلى الأستانة، ولكنه لم يعد إلى مصر بعد ذلك، ففي 18 ديسمبر من نفس العام فرضت بريطانيا حمايتها على البلاد مسفرة بذلك عن نيتها الحقيقية نحو مصر، وواضعة حدا لسياسة الغموض التي سارت عليها منذ البداية.

1- إنعام الجندي، الرائد العربي، ط2، بيروت : دار الرائد العرب، 1406هـ=1986م. ج2، ص224.

2- عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي (1516-1922م)، القاهرة: دار المعرفة الجامعية ص301.

3- المرجع نفسه،ص337، 338.

وفي اليوم التالي أعلنت الحكومة البريطانية خلع الخديوي عباس حلمي الثاني، وتولية السلطان حسين كامل عرش مصر.[1]

لقد دخلت مصر مع الإنجليز في معركة طويلة المدى بدأت منذ بدأ الاحتلال الإنجليزي في يوليه سنة 1882 ولم تنته إلا حين تم جلاء جيوش الاحتلال في يونيه سنة 1956.[2]

وتتميز السنوات الأولى من القرن العشرين بشكل خاص بالتطور السريع لوعي الشعوب العربية القومي، وبروز المفاهيم السياسية الفلسفية والسوسيولوجية البرجوازية، والبرجوازية الصغيرة إلى حد ما، وظهور الأفكار الاشتراكية في الشرق العربي وخاصة في مصر.[3]

عاش إبراهيم أنيس حياة طويلة مملوءة بالأحداث المثيرة، فقد قامت ثورات، وفشلت جميعا، ونشأت أحزاب كثيرة، قاومها المحتل، وفتت بعضها من داخلها وساوم زعماء بعضها الآخر فنجح، وكلما انحل حزب أو حركة قام آخر.[4]

فكان انقلاب سنة 1925م ثم انقلاب سنة 1928م ثم انقلاب سنة 1930م، وكان هذا الانقلاب الأخير أعنفها وأطرحها في مقاومة إرادة الشعب، إذ ألغى الدستور والمعترف به منذ سنة 1923م.[5]

وظهرت حوادث الاغتيال السياسي لرؤساء الوزارات والوزراء والشخصيات العامة، ودوي القنابل من دور الملاهي وفي الشوارع، والحرائق في قصور كبار

1- المرجع السابق، ص 339.

2- محمد سعيد العريان، جمال الدين الشيال، قصة كفاح (بين العرب والإستعمار)،ط1، القاهرة: دار المعارف، 1379هـ=1960م، ص188.

3- ذ.ك. ليفين : الفكر الإجتماعي والسياسي الحديث (في لبنان، وسوريا ومصر) ترجمة بشير السباعي ،ط1، دار ابن خلدون، كانون الأول (ديسمبر) 1978م، ص6.

4- إنعام الجندي: الرائد العربي، ج2، ص224.

5- محمد سعيد العريان، قصة كفاح، ص203.

الملاك في الريف، ومذبحة البوليس في الإسماعيلية ...الخ.[1]

وقامت ثورة 23 يوليو 1952 التي قادها الجيش في مصر في ظل قيادة الفريق محمد نجيب، وفي 18 جوان 1953 أعلن قيام النظام الجمهوري.[2] ويقول المؤرخون فيما بعد أن جمال عبد الناصر هو الدينامو والمحرك لأحداث ثورة يوليو 1952م، وكان اللواء محمد نجيب هو الواجهة.[3]

وقد اختار الشعب المصري جمال عبد الناصر رئيسا لجمهورية مصر وقد كان اختيار الشعب له في هذا الاستفتاء ساحقا.[4]

وقد أعلن الرئيس جمال عبد الناصر في 26 يوليو 1956م تأميم القناة "قناة السويس" وهو حق من حقوق مصر الطبيعية تمارس به سيادتها.[5]

كما اجتاح مصر العدوان الثلاثي في 30 أكتوبر 1956م ولم يتوقف هذا العدوان إلا تحت الضغط السوفياتي في إطار الحرب الباردة في يوم 7 نوفمبر 1956م.[6]

كما أعلن عن قيام الوحدة بين مصر وسوريا (الجمهورية العربية المتحدة) في سنة 1958م باعتبارها ثورة على التجزئة.[7]

وتم تأميم الصراع الطبقي في مصر،[8]وإعلان جمال عبد الناصر تفكيره في

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- مجدي حماد: ثورة 23 يوليو 1952، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، تموز/ يوليو1993، ص110

2- كمال بادير، مستقبل اتفاقية الهدنة المصرية- الإسرائيلية، بعد الاعتداء الثلاثي الأخير على مصر، المجلة المصرية للعلوم الساسية، العدد 2، السنة 2، سبتمبر 1956م، ص61.

3- رفعت السيد أحمد، ثورة الجنرال جمال عبد الناصر، ط1، القاهرة : دار الهدى، 1414هـ=1993م، ص 103.

4- محب المحجري، شخصيات القرن العشرين (جمال عبد الناصر)، المجلة المصرية للعلوم السياسية، عدد1، سنة 1، سبتمبر 1956م، ص 50.

5- كمال بادير، مستقبل إتفاقية الهدنة المصرية، الإسرائيلية، بعد الإعتداء الثلاثي الأخير على مصر، المجلة المصرية للعلوم السياسية، عدد2، سنة 2، سبتمبر 1957م، ص 61.

6- المرجع نفسه، ع 2 والصفحة نفسها.

7- مجدي حماد، ثورة 23 يوليو 1952، ص235.

8- المرجع نفسه، ص109.

الاستقالة من رئاسة الجمهورية عام 1964، وذلك لكي يتفرغ لقيادة الاتحاد الاشتراكي وتوجيه العمل السياسي الجماهيري، وبتعبير متكافئ، فصل جهاز الدولة عن التنظيم السياسي.(1)

كما تزعمت مصر مع دول أخرى حركة عدم الانحياز، ويعد جمال عبد الناصر من مؤسسيها.

هذه أهم الأحداث التي وقعت في عصر إبراهيم أنيس، ومن شأن هذه الأحداث الخطيرة أن تذكي في نفوس شعرائنا جذوة الوطنية، والطموح إلى حياة الحرية والكرامة والتقدم. ومن ثم راح هؤلاء الشعراء يعبرون عن مشاعر الجماعة ووجدانها تعبيرا يستمد من واقع الجماهير وآمالها في غد مشرق باسم.(2)

ويبدو أن إبراهيم أنيس تأثر بهذه الأحداث مثله مثل غيره من الشعراء فراح ينظم قصائد شعرية بهذه المناسبات، ويذكر شقيقه عبد العظيم أنيس ذلك قائلا : « مازلت حتى اليوم أذكر أنه كان أيام شبابه يقرأ علينا قصائده التي نظمها في المناسبات السياسية المختلفة ومسرحياته التاريخية. فنطرب لها أشد طرب، ونسعد بها أعظم سعادة ».(3)

وللأسف الشديد لم أقف على واحدة من تلك القصائد منشورة في مجلة، حتى يتسنى لي أن أذكر بعضها، وربما لم تنشر كما رغب شقيقه عبد العظيم الذي تمنى لهذه القصائد أن ترى النور ويقرأها جميع الناس حيث قال: « إذا كانت كتب الدكتور إبراهيم أنيس وبحوثه المنشورة شاهداً واضحا على هذا التفرد والتجديد الذي ميزه في

1- المرجع نفسه، ص108.

2- عبد العزيز النعماني، فن الشعر بين التراث والحداثة، ط1، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1411هـ=1991م ص178.

3- عبد العظيم أنيس، شخصيات مجعمية (كلمة الأسرة)، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد 40، ذو القعدة 1397 هـ= نوفمبر 1977م، ص210.

علوم اللغة، فإن هناك جانبا آخر من إنتاج شبابه قد لا يعلم الكثيرون هنا عنه شيئا، وأعني شعره ومسرحياته التاريخية وروايته، وأملي لكبير أن نستطيع نحن أعضاء أسرته أن ننشر هذا الجانب من مؤلفاته، وأن يجد هذا العمل من المجمع تشجيعا ودعما ».[1]

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- مجلة مجمع اللغة، العدد 40، ص211.

2- الحياة اللغوية في مصر :

قد يكون من الصعب تحديد البدايات الأولى لانتقال الفكر اللغوي الغربي إلى العالم العربي في العصر الحديث، ولكن الذي لا شك فيه أن هذه البدايات الأولى ترجع بصورة أو بأخرى إلى اتصال العرب بالحضارة الغربية الحديثة، والتي بدأت بصورة واضحة في مصر إبان الحملة الفرنسية عليها، ثم على يد رفاعة الطهطاوي ورفاقه من المبعوثين المصريين إلى الخارج أثناء ولاية محمد علي على مصر.[1]

- وتعد النهضة اللغوية أبرز شيء في القرن التاسع عشر، بعد أن مرت على العربية مرحلة طويلة من التخلف والجمود والانحطاط. فإن أكثر ما ظهر من علوم اللغة في العصر الأول من النهضة لا يخرج عما كتب قبله، وأكثره تلخيص أو شرح أو تعليق على كتب القدماء. وظلت الحال على ذلك في مصر إلى عهد غير بعيد.[2]

وكانت المدارس على اختلاف أديانها تعلم اللغة في الكتب القديمة كالأجرومية، والألفية، وابن عقيل، والأشموني والصبان، وما إلى ذلك.[3]

- وقد مرت فترات تاريخية، لم يحاول أهلها التجديد والإضافة، ومتابعة السير على ما أصل الأولون، بل انصرفوا لقلة استعدادهم ومحصولهم العلمي وقدرتهم على الابتكار إلى نقل أفكار المتقدمين، بل إلى نقل تراثهم، نقلا حرفيا. ولم يحاولوا –في أحيان كثيرة– تفسير ما نقلوه خوفا من الوقوع في الزلل، ولهذا – وحتى يثبتوا لأنفسهم جولات في الميدان– داروا حول هذا التراث، بالتعليل، والفلسفة، والمنطق، بما أبعد منهجهم عن الطريق العلمي المستقيم.[4]

1- حلمي خليل، مقدمة لدراسة فقه اللغة،القاهرة : دار المعرفة الجامعية، 1995م، ص69.

2- جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، طبعة جديدة راجعها وعلق عليها الدكتور شوقي ضيف، ج4، دار الهلال، ص230.

3- المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

4- عبد الغفار حامد هلال، علم اللغة بين القديم والحديث، ص58.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- وقد أشار رفاعة في بعض كتبه إلى ضرورة الاهتمام بدراسة اللغات واللغة الفرنسية على وجه الخصوص، كما دعا إلى إنشاء مجمع اللغة العربية على غرار المجمع العلمي الفرنسي، كما قام ببعض المقارنات بين اللغة العربية واللغة الفرنسية من ناحية التركيب والدلالة ، ثم ألف كتابا في النحو العربي عرض فيه هذا النحو بطريقة مختلفة عن طريقة المتون والشروح التي كانت فاشية في تعليم النحو في الأزهر، وسمى كتابه هذا "التحفة المكتبية بتقريب اللغة العربية" وقد ألف رفاعة هذا الكتاب -فيما يبدو- على غرار مؤلفات الفرنسيين في قواعد اللغة الفرنسية لأنه استخدم فيه لأول مرة الجداول الإيضاحية وهي طريقة لم تكن تعرفها المؤلفات النحوية العربية من قبل.[1]

- كما ظهرت بعض أفكار الدراسات اللغوية الغربية وبخاصة فقه اللغة المقارن والتاريخي أو ما كان يسمى في الغرب بالفيلولوجيا (*Philology*) في مقالات نشرت تباعا في مجلة (المقتطف) وفي كتابات (جرجي زيدان) الذي نشر كتابين في اللغة العربية أحدهما كتاب "الفلسفة اللغوية، والألفاظ العربية" (1886)، والثاني "اللغة العربية كائن حي" وقد ظهر في الفترة نفسها تقريبا، وفي هذين الكتابين حاول أن يعرض شيئا ما كان متداولا بين علماء اللغة أو بمعنى أدق بين الفيلولوجيين في الغرب عن أصل اللغة وطبيعتها ووظيفتها وطرق تحليلها وأن يستفيد من ذلك في دراسة اللغة العربية، وكان يعتمد على الترجمة من كتب المستشرقين وبخاصة الألمان منهم.[2]

وأحمد فارس الشدياق (1804-1887) في كتابه "سر الليالي في القلب والإبدال" ونظريته الجديدة في دوران المادة حول معنى واحد، وحديثه عن العلاقة بين أصوات

1- حلمي خليل، مقدمة لدراسة فقه اللغة، ص69 وينظر أيضا له -كتاب العربية وعلم اللغة البنيوي (دراسة الفكر اللغوي الغربي الحديث)، االقاهرة : دار المعرفة العربية الجامعية: 1995، ص139.

2- حلمي خليل مقدمة لدراسة فقه اللغة، ص69، 70.

الكلمات ومعانيها، ودلالة الصوت على معناه في كل تركيب ورد فيه، مهما كان موضعه من الكلمة، ورد الكلمات إلى أصولها.(1)

كذلك بحوث الأب أنستاس الكرملي وبخاصة ما يتعلق منها بثنائية اللغة، ودفاعه عن هذا الرأي، كما يبدو من كتابه "نشوء اللغة العربية ونموها واكتمالها".(2)

وبحوث الأب مرمرجي الدومنكي، فقد دافع عن الرأي القائل بثنائية اللغة، وكتب فيه أبحاثا نشر منها ثلاثة صغيرة، بعنوان (أبحاث ثنائية ألسنية) وقد حاول في بحوثه أن يقارن بين العربية والألسنية السامية لتأييد ما يدعو إليه من رد الثلاثي إلى الثنائي.(3)

وكان الشيخ ناصيف اليازجي (1800-1871) أسبقهم إلى ذلك فألف "لمحة الطَّرف في أصول الصرف" و"الجمانة في شرح الخزانة" وهما أرجوزتان، قلد فيهما ألفية بن مالك.(4)

ووضع بطرس البستاني (1819-1883) معجمه (محيط المحيط) في مجلدين كبيرين ورتبه على الحرف الأول من الثلاثي المجرد، وجمع فيه طائفة حسنة من المصطلحات العلمية والفنية، والألفاظ العامية الدخيلة المفسرة وإلى غير ذلك.(5)

وهكذا بدأت النهضة في عصرنا بفتح النوافذ على الخارج، حيث أنشأ محمد علي في مصر حديثا (مدرسة الألسن) للنقل عن الفكر الأوربي الحديث، وأسند الإشراف على هذه المؤسسة (في الثلث الأول من القرن التاسع عشر) إلى رفاعة الطهطاوي العائد – كما قلنا- من فرنسا بثقافته الجديدة وخبرته وطموحه القومي، فكانت نتائج الاحتكاك

1- عبد الغفار حامد هلال، علم اللغة بين القديم والحديث، ص46.

2- المرجع نفسه، ص46.

3- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

4- محمد علي الزركان، الجوانب اللغوية عند احمد فارس الشدياق، ط1 دمشق: دار الفكر، 1408هـ=1988م، ص32.

5- المرجع نفسه، ص33.

بالغرب هنا إيجابية، خصوصا بفضل سياسة محمد علي في الانفتاح الإيجابي برؤية حضارية تنتقي من الغرب ما يفيد لتقدم البلد وتطوره.[1]

كما أنشئت دار العلوم ودار الكتب في عهد إسماعيل باشا، فشرعت في عهده المشاريع ذات الطابع الحضاري تتّسع وفي مقدمتها : المؤسسات التعليمية والثقافية المختلفة من الابتدائي حتى الجامعي، فكانت (دار العلوم) حلقة وسطى بين التعليم الأزهري الذي أبى أن يساير النهضة وبين المدارس المدنية الجديدة، فصارت النواة التي تأسست عليها الجامعة المصرية الحديثة 1926 كما أنشأت دار الكتب كمعلم حضاري، لذاكرة الأمة الفكرية والتاريخية الحضارية، فضلا عما أنشأه إسماعيل باشا من مدارس متخصصة (كمدرسة الإدارة، والحقوق والمعلمين).[2]

ومع بداية القرن العشرين استعاد التاريخ اللغوي وجههُ الناضر، وأخذت العربية تزيح من طريقها ركاما من وراء ركام، حتى استحالت إلى ما نراها عليه الآن من حيوية ونضارة وتطور واخضرار.[3]

وإذا كانت الفترة التاريخية التي واكبت حياة إبراهيم أنيس قد رزئت بألوان الاضطراب السياسي، فإنها من الناحية العلمية كانت العكس من ذلك، فقد حفلت بكثير من العلماء الأعلام في مختلف فنون المعرفة وخاصة في الدراسات اللغوية والأدبية.

ومن ذلك بحوث علماء اللغة المحدثين، ولا سيما المشتغلين بالدراسات اللغوية في الجامعات، وبخاصة في حضن الأزهر المعمور الذي حافظ على العربية في عهود ولا يزال -حتى اليوم- ويؤدي رسالته على خير وجه وأحسن أداء.

ومنها كذلك ما يخرجه المجمع اللغوي -والمجامع اللغوية العربية الأخرى- من

1- عمر بن قينة، الأدب العربي الحديث، ط1، الجزائر: شركة دار الأمة، جانفي 1999، ص51.

2- المرجع نفسه والصفحة نفسها.

3- محمد أحمد العزب، عن اللغة والأدب والنقد (رؤية تاريخية... ورؤية فنية) ط1، القاهرة: دار المعارف، 1980 ص15.

بحوث في مجلاتها المشهورة ولا تزال البحوث تجد كل يوم، حتى تنهض العربية، ويستعمل لسانها في تلك الأمة التي كتب لها أن تكون واحدة في كل شيء، عقيدتها، وتقاليدها وشؤونها العلمية والاجتماعية والسياسية وأساس ذلك كله لغتها القومية[1] حتى يصدق فيها قوله تعالى : ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾.[2]

أما العناية بعلم اللغة وبالدراسات اللغوية في الجامعات العربية فهي عناية ضئيلة. ومن مظاهرها ما قام به بعض المستشرقين الذين قاموا بالتدريس في كلية الآداب بجامعة القاهرة. وقد نشأ عن ذلك خلط بين علم اللغة وبين ما يسمونه "فقه اللغة" مريدين في الأغلب دراسة العلاقات التاريخية بين العربية وبين سائر اللغات السامية، أو دراسة المفردات على أساس تاريخي أو ما يقارب ذلك.[3]

وقد كثرت المؤلفات التي وضعها المحدثون من أساتذتنا وباحثينا حول "فقه اللغة" و"علم اللغة" وهي تحاول إفادة القارئ الكريم، خلال تقديم القضايا الأساسية الخاصة بهذين العلمين. وقد انتشر هذان العلمان انتشاراً واسعاً في أنحاء الوطن العربي كافة وأصبحا من المقررات الأساسية في أقسام اللغة العربية بالجامعات المصرية والعربية. وأقبل الباحثون والدارسون على دراستها، والتعرف عليها في ضوء تسجيل بعض الموضوعات لدرجتي الماجستير أو الدكتوراه فيما يتصل بهما من قضايا.[4]

حيث هب في هذه الفترة أبناء العرب، وبخاصة في مصر، ينظرون في اللغات بعامة، ولغتهم العربية بخاصة، وقد تهيأت لهم السبل، بمعرفة بعضهم باللغات الأجنبية، والسامية واطلاعهم على ما أحدثه الغربيون في هذا الاتجاه، فطبقوا المناهج الحديثة

1- المرجع السابق ، ص47.

2- آل عمران 110.

3- محمود السعران، علم اللغة (مقدمة للقاريء العربي). ص26.

4- محمد سليمان ياقوت، فقه اللغة وعلم اللغة (نصوص ودراسات)، القاهرة : دار المعرفة الجامعية، 1995، ص5.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

على لغتهم العربية، واستخلصوا النتائج، في ضوء المقاييس العلمية الجديدة، واستطاعوا -بدأبهم- على البحث والنظر في التراث العربي الخالد، إلى جانب ما هيأته لهم ثقافتهم من معرفة ملامح التطور في الدراسات اللغوية في الغرب، استطاعوا أن يضعوا بعض المناهج الصحيحة للعربية، ويكشفوا أسرارها، ويؤكدوا رقيها، ويرسموا لها طرائق للحفاظ عليها، ومسايرتها للحياة العصرية،[1] وقد أحدثوا الدراسات المقارنة بين أفكار أسلافهم القدماء، ونظراتهم اللغوية المختلفة، وملاحظاتهم عليها، قارنوا ذلك كله بما وصل إليه (علم اللغة الحديث) ووقفوا على مدى التوافق، والتخالف، فأكدوا ما صح، وفندوا ما زيف بالمناقشة العلمية الموضوعية. ولهم في هذا الشأن دراسات -دون شك- لها أثرها الكبير، في توجيه الدراسات اللغوية، في خط مستقيم، مفيد للغة، ولطلابها، ولحياتنا المعاصرة.[2] وقد شهدت الجامعات المصرية في القرن العشرين مجموعة من النابهين في هذا الشأن، ومنهم من كانت لأقلامهم جولات خارجها، ومؤلفاتهم لا تزال -وستظل- نبراسا، يسترشد به أولوا الهمم ممن يغار على لغته، وقوميته، فيتابعهم لإكمال البناء.

ففي الصوتيات، واللهجات، وعلم اللغة -بوجه عام- وتاريخ اللغة وآدابها، رأينا الجديد، المطبق على تراث أجدادنا، والذي صقله، وأظهر جلاءه وصفاءه، وإن كان الطريق لا يزال طويلا، إلا أن هذه خطوات مشكورة، ممهدة للسير فيه والاستمرار في بذل الجهد.[3]

ومن الغرب انتقلت موجة البحث اللغوي هذه إلى الشرق على يد جماعة من الرواد الذين تلقوا مناهجه في أوربا، ثم جاءوا إلى الوطن، ليقدموا إلينا ما نقلوه عن أساتذتهم،

1- عبد الغفار حامد هلال، علم اللغة بين القديم والحديث، ص58.

2- المرجع نفسه، ص58، 59.

3- المرجع نفسه، ص59.

في صور مختلفة، وكان في مقدمة هؤلاء أستاذنا الدكتور إبراهيم أنيس، الذي يعد بحق أول من حاول تطبيق مناهج علم اللغة الحديث في الوطن العربي على تاريخ العربية الفصحى، وخرج لنا بجملة من الملاحظات النظرية تدعمها الشواهد اللغوية، وبخاصة في كتابه "في اللهجات العربية"، كما درس عدة ظواهر لغوية هامة في كتابه "من أسرار اللغة" وخصص كتابا ثالثا لدراسة "الأصوات اللغوية" وكتابا رابعا لدراسة "دلالة الألفاظ".(1)

وقبله الأستاذ الدكتور علي عبد الواحد وافي، أستاذ علم الاجتماع بالجامعة سابقاً، فضل كبير في الوفاء بهذه الأغراض، حيث أصدر عدة كتب منها "علم اللغة" و"فقه اللغة" و"اللغة والمجتمع" و"نشأة اللغة عند الإنسان والطفل"(2) و"قد ظل هذان الكتابان، أعني "علم اللغة" و"فقه اللغة" مرجعين أساسيين في الدراسات اللغوية الحديثة في الجامعة وفي غير الجامعة حتى عاد كما قلنا أول مبعوث مصري لدراسة علم اللغة من إنجلترا الدكتور إبراهيم أنيس (1907-1977).(3)

أما الدكتور مندور فقد ترجم عندما كان مدرساً بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية مقالا للعالم اللغوي الفرنسي الكبير أنطوان مييه باسم "منهج البحث في علم اللسان"،(4) ومن ذلك أيضا ترجمة الدكتور عبد الرحمان أيوب لكتاب جسبرسن "اللغة بين الفرد والمجتمع" وإن كان قد أخذ عليه الدكتور السعران أنه تدخل كثيرا في تعديل النص، حتى كان الأصل منه في الدخيل عليه.(5)

ومن ذلك أيضا ترجمة الأستاذ كمال بشر لكتاب أولمان "دور الكلمة في اللغة"

1- عبد الصبور شاهين، الدراسات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دت، ص6.

2- محمود السعران، علم اللغة، ص26، (هامش).

3- حلمي خليل، مقدمة لدراسة فقه اللغة، ص75، 76.

4- محمود السعران، علم اللغة، ص27. (هامش).

5- عبد الصبور شاهين، القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص7.

وترجمة الأستاذين عبد الحميد الدواخلي والدكتور محمد القصاص لكتاب فندريس "اللغة" وهو سفر جليل يتناول الجوانب المنهجية والبحوث الإستقرائية في علم اللغة الحديث.(1)

وإن المتصلين بالمؤلفات اللغوية الأوربية المتخصصة ليدركون ما يعانيه المترجم من مشقة عندما ينقل إلى العربية كتابا كاملا بتفصيلاته الصوتية، واللغوية والدلالية ...الخ، وبأمثلته الوفيرة المتلاحقة من عشرات اللغات.(2)

أما العالم اللغوي العراقي الكبير الدكتور مصطفى جواد (1906-1969)، فقد أصدر عدة كتب مثل: "دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة"، "رسائل في النحو واللغة"، "المعجم المستدرك"، ومقالات منها: المباحث اللغوية ومشكلة العربية المعاصرة، وبحث في سلامة اللغة العربية ووسائل النهوض باللغة العربية وتيسير قواعدها وكتابتها وغيرها.(3)

وجاء من بعد ذلك جيل من العلماء والباحثين، فقدموا لنا محاولات جادة، تعد من خير وسائل الدارسين إلى فهم مناهج البحث الحديث، سواءا كانت محاولاتهم في صورة قواعد منهجية، أم في صورة دراسات تطبيقية، ومن ذلك ما كتبه الأستاذ الدكتور تمام حسان في "مناهج البحث في اللغة"، وما كتبه الأستاذ الدكتور عبد الرحمان أيوب عن "التطور اللغوي"، وما كتبه الأستاذ الدكتور محمد السعران عن "علم اللغة، وعن اللغة والمجتمع" وما كتبه الأستاذ الدكتور حسين عون عن "اللغة والنحو"، وكل هذه محاولات لتحديد سمات المنهج اللغوي، وتوضيح معالم علم اللغة الحديث.(4)

1- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

2- محمود السعران، علم اللغة (في الهامش)، ص28.

3- خير الدين الزركلي، الأعلام، ط7، بيروت : دار العلم للملايين 1986، ج7 ص270.

4- عبد الصبور شاهين، الدراسات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، ص7.

المبحث الثاني :

حياة إبراهيم أنيس.

- مولده ونشأته.
- تعليمه.
- المناصب التي تولاها.
- أخلاقه وصفاته.
- أستاذيته ونبوغه.
- وفاته.
- حياته الأدبية.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- مولده ونشأته :

إبراهيم أنيس عالم مصري من أعلام اللغة ومؤصلي الدراسات اللغوية المعاصرة في العالم العربي، ولد عام 1326 هـ الموافق لـ 1907م بالقاهرة.[1] يقول الأستاذ علي النجدي ناصف: « وقد ولد أنيس في القاهرة عام 1907، فأتيح له أن يرى من معالمها ويمارس من أساليب الحياة ما لا يتاح مثله لغير ساكني الأمصار، ولما أن اشتد عوده، ولاحت بواكير وعيه، بدأ رحلته للتلقي والدرس ».[2]

ويقول أيضا : « لقد كان إبراهيم أنيس فرعا من شجرة مباركة طيبة[3]، تضرب في النجابة بعرق مكين، إذ كان رابع من إخوة كرام، ما منهم إلا صاحب تخصص فاضل في لون من الدراسة العالية، يعرف به وينسب إليه، وخاله هو الأستاذ الجليل زكي المهندس[4] نائب رئيس المجمع اللغوي المصري ».[5]

1- الموسوعة العربية، ط2، المجلة العربية السعودية، ج3، 1410 هـ=1999 م الرياض، ص 295.

2- علي النجدي ناصف، شخصيات مجمعية (تأبين إبراهيم أنيس)، مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة، العدد 40، ص201.

3- لم تذكر المصادر التي ترجمت للأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس أسرته (فلا ذكرت زوجته ولا عدد أولاده ولا أسماءهم ولا أسماء إخوته، وكل ما ذكرته أن شقيقه عبد العظيم أنيس هو أصغر إخوته وأنه أستاذ في الرياضة البحتة بكلية العلوم بجامعة عين شمس، وهو عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة. (ينظر : مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة، العدد23، ص 257).

4- لقد كان لزكي المهندس الفضل الكبير في بعثة إبراهيم أنيس إلى الخارج للدراسة، حيث ليس بين أفراد أسرته من لم يشمله بكامل عنايته، فقد تخرج منهم الكثير من الأساتذة وقادة الجيش والأطباء والمهندسين وغيرهم، وبينهم من يشتغل آنذاك مناصب رفيعة. (ينظر : مجلة المجمع القاهرة، العدد38، ص172).

5- المرجع نفسه، العدد 40، ص 201.

2- تعليمه :

لما بلغ إبراهيم أنيس المدرسة التجهيزية التي كانت ملحقة بدار العلوم –دخلها- وأتم الدراسة فيها، ثم دخل دار العلوم، وتخرج بها عام 1930 م وتولى التدريس في بعض المدارس الثانوية.[1]

وفي سنة 1933 م أجرت وزارة المعارف مسابقة لاختيار أعضاء بعثة دراسية إلى إنجلترا للحصول على الدكتوراه ففاز فيها، وأرسل إلى هناك.[2]

وفيما بين عامي 1939 و1941 حصل من جامعة لندن على درجتي بكالوريوس الشرق في الآداب، ثم دكتوراه الفلسفة في الدراسات اللغوية السامية، وفي لندن أكبر أعضاء النادي المصري شخصه، وقدروا مواهبه، فانتخبوه رئيسا لناديهم يدير أعماله، ويدبر شؤونه.[3]

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- المرجع السابق، العدد السابق، ص201.

2- الموسوعة العربية العالمية، ص295.

3- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد السابق، ص201.

3- المناصب التي تولاها :

كان له نشاط أدبي وفني وبخاصة القصص المسرحي، رأس جمعية التمثيل ومن تمثيلياته : الشيخ المتصابي، وقام بنفسه بدور البطل في هذه التمثيلية.[1]

وكان له نشاط في لندن بارزٌ جدا لدرجة أنه أُنتخب رئيسا للنادي المصري -كما تقدم- بلندن عام 1938م، وعند عودته من البعثة عين أستاذًا بكلية دار العلوم، ثم نُقل إلى كلية الآداب بجامعة الإسكندرية، ثم عاد إلى دار العلوم حتى وصل إلى درجة أستاذ ورئيس قسم اللغويات.[2]

ويقول زميله الدكتور إبراهيم مدكور: « لقد أُختير أنيس خبيرًا بلجنتي اللهجات والأصول عام 1948م، وغذى المجمع ببحوث لغوية خصبة قبل أن يصبح عضوًا فيه، ثم استمر يغذيه بغذاء ممتع إلى آخر لحظة من حياته ».[3]

وشغل أنيس بعد ذلك منصب العمادة بكلية دار العلوم سنة 1955 للمرة الأولى، ثم المرة الثانية سنة 1958م.[4] يقول الدكتور علي النجدي ناصف في ذلك : « وأذكر له حين ولى عمادة دار العلوم أنه أحسن الولاية عليها، وأدار أمورها بالحكمة والحزم، ووهب لها وقته كله، فكان يغدو إلى مكتبه مستهل ساعات الدراسة، ولا يزال فيه إلى منتهاها، لا يغادره إلا لمحاضرة أو لإجابة دعوة إلى الجامعة ».[5] ثم عمل في الجامعة الأردنية في عمان خلال العام الدراسي 1963، 1964، وحصل على جائزة الدولة التشجيعية في مصر سنة 1958 م عن كتابه "دلالة الألفاظ"، ثم أُختير عضوًا بالمجمع

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- الموسوعة العربية العالمية، ص205.

2- ينظر: الموسوعة العربية العالمية، ص205 ومجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة العدد 40 ص202 .

3- مجلة مجمع اللغة بالقاهرة العدد السابق ، ص198.

4- الموسوعة العربية العالمية ص295..

5- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد السابق، ص202.

اللغوي بالقاهرة سنة 1961م، وأشرف على مجلة مجمع اللغة العربية سنة 1967 م خلفا لزكي المهندس.[1]

لقد لبث أنيس نحو عشرين عاما يشارك مشاركة فعالة في أعمال المجمع ولجانه، خبيرًا مندوبًا، ثم عضوًا منتخبًا، شارك في المجمع الكبير، والمعجم الوسيط، والمعجم الوجيز إلى مرحلته الأخيرة، وشارك في أعمال لجنة الأصول، ولجنة اللهجات ولجنة الألفاظ والأساليب وكل إليه الإشراف على مجلة المجمع -كما قلنا- فلم يشأ أن يكون إشرافًا من غيرِ عمل، ولا توجيهًا من بعيد، بل جعله إشراف المباشر والمشارك في الكتابة، فكان يقدم بين يدي كل عدد موضوعاً طريفًا، أو فكرةً موحيةً.[2]

1- الموسوعة العربية العالمية، ص296.

2- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، العدد40 ، ص 205.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

4- أخلاقه وصفاته :

كانت أخلاق الدكتور إبراهيم أنيس نسيجًا فذًّا من أخلاق العلماء، وقد انتزعت هذه الأخلاق ثناء الناس حتى أولئك الذين كانوا يخالفونه في الرأي.

لقد كان الدكتور أنيس متواضعًا، عفيفًا، كثير الحياء، منصفًا محبًّا للعلم وأهله، وكان صدوقًا مخلصًا بشهادة أصحابه ومعارفه وفي ذلك يقول زميله الأستاذ علي النجدي ناصف (وهو عضو في المجمع) : « لقد كان أنيس عالمًا متمكنًّا، وحجة ثبتا ».

ويقول أيضا : « ولا أصفه بأكثر مما تعرفونه عنه، من علم ناضج وعطاء وافر، إلى سراوة في الطبع وتألق في القريحة ».(1)

وعن تواضعه يقول : « فما عهدناه متعاليًا ولا متكبرًا ».(2)

ويقول عنه أيضا : « ... وهو في دراسته وتحليله، وفي نقده واجتهاده هادئ رصين، لا يعنف ولا يثور، متزن الحكم، منصف سمح، صادق النظرة، واضح العبارة، عف اللسان، ولا يجري قلمه بما يسيء، ولا ما يشين ».(3)

أما الدكتور عبد الله درويش (عميد كلية دار العلوم سابقًا) فيقول عنه : « ... وكان أنيس في ملاحقته لدور العلم لا يؤثر شيئا عليها رغم المغريات بالمناصب أو بالمال والجاه، فكان يكره ذلك كل الكره، وكان يخصص كل طاقته ووقته لكليته من الصباح المبكر إلى ما بعد الظهر، وكان يقضي في الكلية 11 شهرا كل عام لا يبرحها إلا في شهر أغسطس وهو الإجازة ».(4)

1- علي النجدي ناصف في تأبين المرحوم إبراهيم أنيس، مجلة مجمع اللغة العربية العربية بالقاهرة، العدد 40، ص201.

2- المرجع نفسه، العدد نفسه، ص202.

3- المرجع نفسه، العدد نفسه، ص 203،204.

4- عبد الله درويش في تأبين إبراهيم أنيس، مجلة مجمع اللغة العربية القاهرة ، العدد 40 ، ص206.

وعن تواضعه يقول : « لقد كان الدكتور إبراهيم أنيس متواضعًا حتى في اختيار عناوين كتبه، فمن كتبه "في اللهجات العربية" ولم يقل "اللهجات العربية"، "فيّ أسرار اللغة" ولم يقل "أسرار اللغة" ».[1]

ويقول الدكتور إبراهيم مدكور عنه أنه « كان دائما يتمهل في كل آرائه، وفي كل مباحثه ».[2]

ويقول عنه أيضا : « لقد كان أنيس رحمه الله أنيسا في مجلسه، أنيسا في حديثه، يلقانا ببسمته الخفيفة المعبرة، ثم يجلس لينصت ويسمع أولا، ولا يتحدث إلا إن دعاه داعي الحديث، ودواعيه لديه دائما ذات مغزى ودلالة، لم يبتل قط بشهوة الكلام، وإذا ما تكلم فإنما يتحدث عن بينة، يحرص على الأصالة ما وسعه، ويمقت التكرار والإعادة، ويصدر عن ذوق سليم وحس صادق ».[3]

كما يشهد له بأنه : « كان مؤمنا الإيمان كله برسالة المجمع، وحريصا الحرص كله على أدائها، كان يؤمن بالتطور في غير ما طفرة، بالتجديد والإصلاح وفي غير ما غموض ولا تعقيد ».[4]

ويقول عنه شقيقه الدكتور عبد العظيم أنيس : « ولقد كان أشد ما يشد انتباهي في حياته هو ولاؤه الذي لا يجد لعلمه الأكاديمي وبحوثه حتى بعد إحالته إلى التقاعد، وكذلك اتساع أفقه في ميدان بحوث اللغة واقتناعه العميق بأن الحواجز وهمية في كثير

1- المرجع نفسه، العدد نفسه، الصفحة نفسها.

2- إبراهيم مدكور في تأبين إبراهيم أنيس، المرجع السابق، العدد السابق، ص207.

3- المرجع نفسه، العدد نفسه، ص198.

4- المرجع نفسه، العدد نفسه، ص198.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

من الأحيان، وأن العالم الحقيقي لا يستطيع أن يستغنى في عمله على الاستفادة من إمكانات الفروع الأخرى من المعرفة ».[1]

وقد شبهه الدكتور مهدي علام بالشهاب الساطع[2]، كما شبهه الدكتور عبد الله درويش بالخليل بن أحمد الفراهيدي الذي يهتم بالكليات، ويترك التفاصيل لتلاميذه[3].

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- عبد العظيم أنيس في تأبين إبراهيم أنيس لمرجع نفسه، العدد نفسه، ص 210.

2- المرجع نفسه، العدد نفسه، ص (أ) (تصدير المجلة).

3- المرجع نفسه، العدد نفسه، ص207.

5- أستاذيته ونبوغه :

تواترت الروايات التي تصف الدكتور إبراهيم أنيس بصفات النابهين والنوابغ الذين مارسوا دور الأستاذية ببراعة، والذين تألق من تلامذتهم العديد من المشاهير والأعلام.

فقد اعتبره الدكتور إبراهيم الترزي « رائد الدراسات اللغوية، على هذا النهج الحديث في مصر والعالم العربي ».

كما قال عنه أيضا « لقد كان أنيس أول أستاذ عربي درس (الأصوات اللغوية) رابطا بين المناهج المعاصرة في التحليل الصوتي والدراسات الصوتية في تراثنا العربي ».[1]

وإلى مثل هذه المعاني أشار علي النجدي ناصف بقوله : « ويستطيع كل من يتحدث على الفقيد وآثاره الفكرية -أن يقول غير مكذب ولا ظنين- إنه يعد حقًّا وصدقًا من المعالم الشاخصة في تاريخ الثقافة المعاصرة في الوطن العربي كله، بما قدم لها وأثرى حياتها من كتب وبحوث. أما علم اللغة الحديث فهو فيه الرائد الملهم، والسابق المجلى، بلا نزاع، ولا خلاف ».[2]

ولم تقتصر أستاذية إبراهيم أنيس على ما أشار إليه زملائه في المجمع، فقد أجمع لغويون آخرون من بلاد العرب على ذلك. فهذا الدكتور محمد حسين آل ياسين (أستاذ ورئيس قسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة بغداد) يقول عنه: « إبراهيم انيس، وهو من أبرز من يمثل الدراسات اللغوية الحديثة، بما وضع في ذلك من بحوث قيمة، اعتمد فيها على نتائج العلم اللغوي المقارن، والعلم اللغوي التاريخي وما هيأه التطور

1- المرجع السابق، العدد السابق، ص (ب).

2- المرجع نفسه، العدد نفسه، ص 205.

من استخدام الآلية في العلم اللغوي، لذا فإن الرجوع إليه في المسائل الرئيسية يمثل شيئا من فكرة التقويم المعقود لها الباب... ».[1]

لقد فتح إبراهيم أنيس في العربية أبوابًا لم يتسن فتحها لسواه، ووضع أصولا في القياس، والاشتقاق والنحت والإعراب، وإهمال ما أهمل من الألفاظ وغير ذلك، وكان بذلك إماما يحتاج إلى أتباع يمضون في سبيله ويبنون على بحوثه، والذين جاءوا من بعده عالة عليه.

فيقول تلميذه الدكتور إبراهيم الترزي : « ...حين كان أستاذا لي بدار العلوم، يفسح الطريق –في الدراسات الجامعية– لوافد جديد من علم اللغة الحديث، يشرع نهجه، ويرسي دعائمه، ويأخذ بيدنا إليه، دارسًا ومعلمًا، حتى نستجلي خصائصه، متمثلة في البحث الصوتي، والدراسة الإحصائية، وعلاقة البنية اللفظية بدلالتها المعنوية، لكي تفيد من ذلك في فقه العربية، وقضاياها في مختلف المجالات... ».[2]

ويقول الدكتور إبراهيم مدكور : « لقد أعطى أنيس بسخاء في مجلة المجمع التي اضطلع بالإشراف عليها منذ عام 67، واستطاع أن يخرج منها في حياته خمسة عشر جزءا، وتحت الطبع جزآن آخران يحملان اسمه، فكساها بكساء جديد، وأمدها دون انقطاع بأفكار راشدة وتوجيهات سديدة ».[3]

1- محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند الغرب إلى نهاية القرن الثالث، بيروت : منشورات دار مكتبة الحياة، ص494.

2- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد 40، ص7.

3- المرجع نفسه، العدد نفسه، ص198.

6- وفاته :

في 6 يونيه عام 1398 هـ الموافق لعام 1977 م، طوى الموت علما من أعلام اللغة التي ظلَّت خفاقة في شموخ ولم تهبط حتى جاء أجلها، ... وعظل الموت قلم هذا العالم الذي لم يهدأ وأخرس بيانه.

وهكذا توقف هذا القلب الكبير عن النبض وأطبق العالم اللغوي الكبير الدكتور إبراهيم أنيس أجفانه الساهرة، بعد أن عاش حياة عريضة خصبة، وخلَّف لنا تراثا خالدا.

ويقول شقيقه عبد العظيم أنيس : « وإذا كانت وفاته خسارة لا تقدر بثمن للمجمع ولجميع الباحثين في علوم اللغة واللهجات، وهو الذي وقف حياته للبحوث الجادة والتجديد في هذه المجالات ... فقد كانت وفاته المفاجئة صدمة عنيفة لأسرتنا، لأنه كان رب هذه العائلة، المشغول دائما بمشاكلها وهمومها، المشير دائما بالنصيحة لكل أعضائها، والساعي إلى الخير من أجل الكبير والصغير فيها».[1]

ويقول عنه أيضا : « ورغم المرض الذي أصابه منذ أكثر من عامين، فقد ظل يواظب على التردد أسبوعيا على مركز الحساب العلمي بجامعة القاهرة (معهد الإحصاء) على ما في هذا من مشقة وعناء، تشوقا إلى معرفة نتائج الجداول اللغوية التي كان يخرجها الحاسب العلمي (الكمبيوتر) له».[2]

لقد استكمل أنيس من العمر إحدى وسبعين سنة إلى أن اختاره الله بجواره مع البررة الصالحين من أوليائه.

1- المرجع نفسه، العدد السابق ص209.

2- المرجع نفسه، العدد نفسه، ص 210.

*- في الساعة الحادية عشرة من صباح الأربعاء 21 من ذي القعدة 1397 هـ الموافق لـ 2 من نوفمبر 1977 أقام المجمع حفل تأبين المرحوم الدكتور إبراهيم أنيس عضو المجمع. (ينظر: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد السابق، ص178.

رحم الله الفقيد رحمة واسعة، وجزاه خير الجزاء عما قدم للغته وأمته.

7- حياته الأدبية :

تميز الدكتور إبراهيم أنيس وسط جمهرة أساتذة الأدب العربي بأنه رجل بحث ودرس، فلم يعرف عنه أنه كتب شعرا أو مارس النثر الفني، بأي لون من ألوانه حتى أصدر كتابه "موسيقى الشعر".

والحقيقة أن الدكتور إبراهيم أنيس بدأ اهتمامه بالأدب والشعر واللغة العربية في أيام شبابه، وقد شهد له شقيقه بذلك حيث يقول : « لقد غرس المرحوم الدكتور إبراهيم في قلوبنا منذ الصغر محبة اللغة العربية واحترامها وكان له فضل تعلقنا بالشعر والأدب، حتى ولو كنا نعمل في تخصصات مختلفة ».(1)

ويقول أيضا : « وما زلت حتى اليوم أذكر أنه كان أيام شبابه يقرأ علينا قصائده التي نظمها في المناسبات السياسية المختلفة ومسرحياته التاريخية، فنطرب لها أشد الطرب، ونسعد لها أعظم سعادة ».(2)

لقد أحب إبراهيم أنيس اللغة العربية، حتى أنه نصح شقيقه التخصص في آداب اللغة العربية والتوجه إلى كلية العلوم للمحافظة على اهتماماته الأدبية قدر الإمكان.(3)

ويشهد له أيضا زميله الدكتور إبراهيم مدكور بذلك قائلا : « أما عطاؤه في مجلس المجمع ومؤتمره فمجال القول فيه ذو سعة، ولا يقل عن ذلك عطاؤه الجم الفسيح في عالم التأليف والبحث في عالم الأدب واللغة إن في مصر أو خارجها ».(4)

1- مجلة المجمع القاهرة، العدد40، ص210.

2- المرجع نفسه، العدد40 ، ص210.

3- المرجع نفسه، العدد نفسه، ص210

4- المرجع نفسه، العدد نفسه، ص149.

إلى جانب ذلك فقد ألف كتابه "موسيقى الشعر" فيذكر أنيس السبب الذي دفعه إلى تأليف كتابه هذا قائلا : « لقد ألفت كتاب "موسيقى الشعر" منذ خمس عشرة سنة، ثم شغلتني مسائل علمية أخرى عن متابعة هذا النوع من البحث، فانصرفت منذ ذلك الحين عن الشعر وموسيقاه إلى أن استرعى انتباهي ذلك الصراع المحتدم الآن على صفحات المجلات والصحف بين مدرستين من الشعراء إحداهما تدعى المدرسة التقليدية التي تستمسك بما يسمى بالشعر العمودي الذي ألفناه في كل عصور اللغة، والأخرى مدرسة أصحاب الشعر الحر ».[1]

وقد تناول أنيس فيه قضية الشعر الحر إلا أنه لم يتعصب لأي مدرسة شعرية فيقول: « وخطر لي، أن أتناول هذا الشعر الحر بكلمة سريعة في آخر الكتاب راجيا أن تكون مساهمة متواضعة في هذا الشأن، وأن ينظر إليها على أنها رأي باحث محايد بعيد عن التعصب لفكرة معينة، وقد قضى حياته العلمية يعالج مسائل العلم علاجا موضوعيا ».

كما يرى أنيس أن هذه الاتهامات التي تتبادلها المدرستان ليس لها مبررات فيقول : « وفي رأيي أنه لم يكن هناك من مبرر لتبادل الاتهامات القاسية بين هؤلاء وهؤلاء حين يطعن بعضهم في وطنية البعض أو عروبتهم أو عقيدتهم، ويبدو لي أن بعضا من الدخلاء على الأدب وأصحاب النوايا السيئة قد أقحموا أنفسهم في هذا الصراع وزادوه اشتعالا ».[2]

1- إبراهيم انيس، موسيقى الشعر، ط3، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ،1965، ص3.

2- المرجع نفسه والصفحة نفسها.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثالث:

مؤلفاته ومصادره

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- مؤلفاته :

أ- الكتـــــب :

أصدر إبراهيم أنيس بعد حصوله على الدكتوراه من جامعة لندن في علم اللغة، سلسلة قيمة من التآليف كان أول ما أصدره هو :

1- "**الأصوات اللغوية**" : كتاب مشهور، ومطبوع عدة طبعات، وهو أول كتاب مؤلف بالعربية يعرض الموضوع من وجهة نظر العلم الحديث. وهو يتناول بالبحث والدراسة الأصوات ومقاييس تصنيفها ومنهج القدماء فيها، وكذلك موسيقى الكلام وتكون الأصوات عند الأطفال والكبار[1]، وقد نشرت طبعته الأولى مكتبة نهضة مصر بالفجّالة ولا إشارة في الكتاب إلى سنة طبعه، ويرجح الدكتور محمود السعران أنه سنة 1947م.[2]

2- "**في اللهجات العربية**" : مطبوع عدة طبعات، نشرت الطبعة الأولى في دار الفكر العربي، ولا إشارة في هذا الكتاب كذلك لسنة طبعه[3]، وهو دراسة جادة متخصصة، تتناول بالشرح والتفسير العلمي الحديث حال العربية قبل الإسلام وواقع اللهجات فيها، وينظر في القراءات من الناحية الصوتية، وفي اختلاف الدلالة والبنية في اللهجات[4]. يختتم بحوثه بدراسة في لهجة القاهرة، وينتهي من ذلك إلى لهجات عربية قديمة أصيلة.[5]

1- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ع 40، ص 204.

2- محمود السعران، علم اللغة ص27.

3- شكري فيصل، الحركة اللغوية في الوطن العربي (1918-1975)، أدلة مكتبها وأبحاثها ودراساتها، ط1، (دمشق: دار طلاس، 1412 هـ=1992م) ص 162.

4- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ع40، ص204.

5- المرجع نفسه، ع40، ص(ح).

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

3- "**موسيقى الشعر**" : له عدة طبعات، منها ط1 عام 1952م وط4 عام 1972 بمكتبة الأنجلو المصرية[1]. وهو كتاب ييسر العروض، فيجتزئ من مصطلحاته الكثيرة بما يشيع في شعر المعاصرين ويعفيهم من مشقة الرجوع فيها إلى الكتب المستوعبة، ويشتمل مع ذلك على ملاحظات طريفة على بعض آراء القدماء والمستعربين اعتمد فيها على علم اللغة الحديث[2]، بحيث خرج بدراسة جديدة، تأصّلت بالتطبيق الغنِّي للنماذج الشعرية، وبالمعايير التي استقامت موازينها على يده.[3]

4- "**من أسرار اللغة**" : ظهر في سنة 1951 م، نشر بمكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة ومطبعة لجنة البيان العربي، بالقاهرة أيضا، وهو كتاب يتناول بالدراسة والنقد عوامل نمو اللغة، من قياس واشتقاق ونحت وإبدال وقلب واقتراض وارتجال، ومنطق اللغة وظاهرة الإعراب وعلاقته بالمعنى، والجملة في أجزائها، ونظام تأليفها في اللغة العربية، موازيا في كل منها بين البحث القديم والحديث[4].

5- "**دلالة الألفاظ**" : ملتزم الطبع والنشر بمكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة. وكانت طبعته الأولى سنة 1958م[5]، والكتاب يبحث في نشأة اللغة ويفصل في أنواع الدلالة وصلتها باللفظ وعوامل تطورها، ويبين كيف تكون الدلالة عند الأطفال وعند الكبار، وكيف تتطور مع الزمن، ويشرح أثر الدلالة في الترجمة، ثم يتحدث عن أشهر المعجمات العربية بترتيب عصورها، وقد نال أنيس به جائزة الدولة التشجيعية.[6]

1- شكري فيصل، الحركة اللغوية، ص 224.
2- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ع40، ص 204.
3- المرجع نفسه، ع40، ص(ح).
4- المرجع نفسه، ع40، ص7،و أيضا ص204.
5- محمود السعران، علم اللغة، ص27.
6- مجلة مجمع اللغة العربية، ع 40، ص 204، 205.

6- "**مستقبل اللغة العربية المشتركة**" : وهو بحث يقوم على رؤية كاشفة ، وضح المؤلف على مداها أن اللغة العربية صائرة إلى التوحيد، لتكون لغة العرب جميعا ثم يصف الحال التي يتوقع أن تكون عليها صياغةً وأداء.[1]

7- "**اللغة بين القومية والعالمية**" : طبعته دار المعارف بالقاهرة عام 1970م[2]، وهو يتناول الموضوع، معرفا بأشهر اللغات القومية والعالمية قديما وحديثا[3]، ويبين عمل اللغة في تكوين القومية، وتوثيق صلة المجتمع بعضه ببعض، ويبشر باللغة العالمية، بفضل هذه السرعة المذهلة التي تؤديها المواصلات الحديثة، تيسيرا للتخاطب على البعد، وإذاعة للأنباء أسرع ما تكون، ويرى ذلك إرهاصا بظهور اللغة العالمية والقومية الإنسانية.[4]

ب- البحوث والدراسات :

ولإبراهيم أنيس فوق هذا كثير من المقالات والبحوث، نشر أكثرها في مجلة المجمع، أو ألقى على مؤتمره. وتدور كلها عن اللغة في أصواتها، واللغة في تاريخها، واللغة في صيغتها، واللغة في إحصاء بعض مسائلها، واللغة وحاجتها إلى معجم الألفاظ جاهليتها[5]. منها ما يلي :

1-أبواب الثلاثي : يذكر فيه النتائج التي توصل إليها من دراسة أبواب الثلاثي على ضوء ما ورد في قاموس المحيط من الأفعال الثلاثية الصحيحة ويرى أنه على مجمع اللغة العربية أن يقف من هذه الأبواب موقفًا حاسمًا ييسر على طلاب العربية الاهتداء

1- المرجع السابق، العدد السابق، ص 204.

2- شكري فيصل، الحركة اللغوية، ص103.

3- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ع 40، ص7.

4- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد 40، ص205.

5- المرجع نفسه، ع 40، ص 205.

إليها لأن كثيرا من المتعلمين يضلون في نطق هذه الأبواب ويضطرون للسؤال عنها أو الكشف عنها في المعاجم وقد رسخ في أذهانهم أن الأمر كله مرجعه إلى السماع.[1]

2-صيغة إفعال في اللغة العربية.

3-رأي في الإعراب بالحركات.

4-صيغ الاسم الثلاثي المجرد.

5-وحي الأصوات في اللغة.[2]

6-تطور البنية في الكلمات العربية.[3]

7-تعدد الصيغ في اللغة العربية : ويرد أنيس ذلك إلى القياس الخاطئ والذي لعب دورا هاما في تطور جموع التكسير قبل أن يتم تثبيتها على أيدي اللغويين والنحاة في أوائل القرن الثاني الهجري[4].

8- جهود علماء العرب في الدراسة الصوتية : توصل فيه في الأخير إلى أن المتأخرين لم يضيفوا إلى آراء سيبويه ما يستحق الذكر ووقفوا بهذه الدراسة الطريفة عند الكلام نابغة العربية الخليل بن أحمد ممثلا فيما نقله عنه تلميذه سيبويه.[5]

9- حروف تشبه الحركات : وعندما تتبعها أنيس وجدها تتضح في ظاهرتين لغويتين، الأولى : ما نسميه بالمخالفة أو المغايرة. والثانية هي ظاهرة الإعلال في صيغ اللغة.[6]

1- ألقي هذا البحث ونوقـش في الجلسة السادسة للمؤتمر (يناير 1950)، ووفق على إحالته إلى لجنة اللهجات لدراسة (الجلسة الخامسة عشر للمؤتمر 29 من يناير 1950). (المرجع نفسه، ع 8، سنة 1955، ص172).

2- المرجع نفسه، ع10، سنة 1958، الصفحات التالية : 55،83، 127.

3- المرجع نفسه، ع 11، سنة 1959، ص 165.

4- المرجع نفسه، ع 13، سنة 1961، ص 159.

5- المرجع نفسه، ع 15، سنة 1962، ص 41.

6- المرجع نفسه، ع 16، سنة 1963، ص 13.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

10-في القياس اللغوي : (صيغة فَعِيل) دعا فيه المجمع اللغوي أن يرد إلى هذه الصيغة اعتبارها وأن يحكم على قياستها حتى نستطيع اشتقاقها من كلمات ترد في المعاجم العربية أو على الأقل نعترف ببعض ما اشتق منها فعلا ويجري على ألسنتنا، ويتمنى أنيس أن تكون مفتوحة الحرف الأول أو مكسورة.[1]

11-مذكرة حول الرأي في قولهم : سافر محمد علي حسن.[2]

12-دراسة في بعض صيغ اللغة : ويطمع أنيس في هذا البحث أن يقر مجمع اللغة الموقر صورة القرار التالي : اشتقاق صيغة جديدة للتعبير عن المفعولية ويجدر بها أن تجعلها على وزن فِعيل، أما في حالة التعبير عن الفاعلية فيجدر بها أن تجعلها على وزن فعول وفي كلتا الحالتين تؤنث الصيغة بالتاء.[3]

13-معجم ألفاظ الأدب الجاهلي (تصدير)[4] : ويرى أنيس أن مثل هذا البحث اللغوي والأدبي خدمة جليلة.

14-هل اللغة العربية لغة بدوية : (الرد على طه حسين)[5].

15-المصطلح العلمي[5] : تناول فيه قضية المصطلح العلمي : مصدره، صورته، ودلالته.

16-في الترتيب المعجمي.[6]

17-أبيب.[7]

1- المرجع نفسه، ع 18، ص81.

2- المرجع نفسه، ع 20، سنة 1966، ص113.

3- قدم هذا البحث إلى مؤتمر المجمع في دورته غير العادية، وهو الذي انعقد في بغداد في نوفمبر سنة 1965، وأحيل البحث إلى لجنة الأصول لدراسته. (المرجع نفسه، ع 22، سنة 1387 هـ= 1967م، ص 87).

4- المرجع نفسه، ع 23، سنة (1388 هـ=1968م)، ص(ج).

5- المرجع نفسه، ع 24، سنة (شوال 1388 هـ=يناير 1969م)، ص172.

6- المرجع نفسه، ع 25، سنة (رمضان 1389هـ=نوفمبر 1969م)، ص 7.

7- المرجع نفسه، ع 26، سنة (ربيع الأول 1390هـ=مايو 1970م)، ص7.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

18-حنيفا مسلما.[1]

19-دور الكمبيوتر في البحث اللغوي (تصدير).[2]

20-مسطرة اللغوي.[3]

21-بين القافية في الشعر العربي والقافية في الشعر الإنجليزي.[4]

22-عود إلى الإحصاءات اللغوية : ويستخلص أنيس أن إحصاءات القدماء ضئيلة جدا إذا قورنت بما أسفرت عنه إحصاءاتنا الحديثة.[4]

23-ملك -ملاك- ملائك وملائكة : ويطمع أنيس من المجمع أن يردّ لهذه الكلمة اعتبارها وأن يعلن على الملأ أنها جارية على التصاريف الصرفية الصحيحة، وجائزة الاستعمال في الأساليب الفصيحة.[5]

24-يفر سوار.[6]

25-ألكني إليها بالسلام وألكي إليها بالسلام.[7]

26-ما هو السر في هذه الجموع : ويرى أنيس أن السر في ذلك هو وقوع القلب المكاني في تلك الأمثلة.[8]

27-صيغة الجمع فُعلان مثل قُضبان أو فِعلان مثل غِلمان.[9]

28-عبري.[10]

1- المرجع نفسه، ع 27، سنة (ذو الحجة 1390هـ= فبراير 1971م)، ص 7.

2- المرجع نفسه، ع 28، سنة (رمضان 1391هـ=نوفمبر 1971م)، ص 7.

3- المرجع نفسه، ع29، سنة (صفر 1392هـ=مارس 1972م)، ص7، 57.

4- المرجع نفسه، ع30، سنة (شوال 1392هـ=نوفمبر 1972) ص7.

5- المرجع نفسه، ع31، سنة (صفر 1393هـ=مارس 1972م)، ص 7.

6- المرجع نفسه، ع33 سنة (ربيع الثاني 1394هـ=مايو 1974م)، ص 7.

7- المرجع نفسه، ع32، سنة (شوال 1393هـ=نوفمبر 1973م)، ص 7.

8- المرجع نفسه، ع34، سنة (شوال 1394هـ=نوفمبر 1974م)، ص 7.

9- المرجع نفسه، ع 35، سنة (ربيع الثاني 1385هـ=مايو 1975)، ص 7

10-المرجع نفسه، ع 36، سنة (ذو القعدة 1395هـ=نوفمبر 1975)، ص 7.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

29-الارتجال في ألفاظ اللغة.[1]

30-الإحصاء اللغوي.[2]

31-أصوات اللغة عند ابن سينا.[3]

32-على هدي الفواصل القرآنية (بحث ظاهرة الوقف في اللغة العربية).[4]

33-لغة عالمية.[5]

34-اللغة العربية.[6]

35-دراسة في صيغة فِعِّيل، كشِرِّيب، وسِكِّير.[7]

36-الدلالة الجديدة والتطور اللغوي.[8]

37-النظامة الإلكترونية تحصي جذور مفردات اللغة العربية.[9]

38-اشتقاق حروف العلة [10] : عالج في هذه الدراسة عددا من المشكلات التي تتعلق بهذه الحروف.

1- وهو بحث ألقي في الجلسة الثالثة للمؤتمر (28 من ديسمبر 1950)، المرجع نفسه، ع8، سنة 1955، ص 306

2- المرجع نفسه ، بحوث ومحاضرات مؤتمر الدورة 41، سنة (1975)، ص 265.

3- المرجع السابق، البحوث والمحاضرات في الدورة 29، سنة (1962-1963) ومع التعقيبات (ينظر شكري فيصل، الحركة اللغوية في الوطن العربي، ص 91)

4- المرجع السابق، البحوث والمحاضرات في الدورة 28 مع التعقيبات، ص 107، (ينظر شكري فيصل، الحركة اللغوية في الوطن العربي، ص 124).

5- مجلة مجمع دمشق، م 40، ج1، سنة (1965)، ص 152.

6- المرجع نفسه، م 40، ج1، سنة (1965)، ص 153.

7- المرجع نفسه، م 39، ج3، ص 275.

8- مجلة اللسان العربي، م 10، ج1. وينظر شكري فيصل، الحركة اللغوية في الوطن العربي، ص 179.

9- المرجع نفسه، م 10، ج1، ص207.

10- مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، المجلد الثاني، سنة 1944، ص 41.

2- مصادره :

اعتمد أنيس في كتبه على مصادر كثيرة ومتنوعة، لأن طبيعة المادة ألحت عليه أن يعتمد على المصدر النحوي واللغوي والأدبي والشرعي دون استثناء، ولست أرى نفعا في إيراد كل ما رجع إليه أنيس من مصادر، لهذا أدرج البعض منها فقط.

وتنقسم مصادر إبراهيم أنيس في كتبه إلى أنــواع شتى من حيث التخصص على النحو التالي :

أولا- كتب النحو، مثل : الكتاب لسيبويه، أصول النحو لأبي البركات بن الأنباري، شرح المفصل لابن يعيش، وأصول النحو لابن السراج والتسهيل لابن مالك، المفصل للزمخشري، المقتضب للمبرد، المعرب للجواليقي، شرح الكافية لابن الحاجب، الإتباع والمزاوجة لابن فارس، الأشباه والنظائر لأبي البركات، التطور النحوي لبرجستراسر.

ثانيا- كتب في فقه اللغة، مثل : الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس، الخصائص لابن جني، المحتسب لابن جني، الإتقان للسيوطي، الاشتقاق لابن دريد، المزهر للسيوطي، مبادئ اللغة للأسكافي، الألفاظ الكتابية لعبد الرحمان الهمذاني، الألفاظ المترادفة لأبي الحسن الرماني، المختصر في اللغة العربية الجنوبية القديمة للمستشرق الجويدي، العربية ليوهان فك ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار، علم اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي، العرب والإمبراطورية العربية لبروكلمان ترجمة د/ نبيه فارس، ومنير البعلبكي ... سر صناعة الإعراب لابن جني، مناهج البحث اللغوي لتمام حسان، القلب والإبدال لابن السكيت.

ثالثا- معاجم عربية قديمة مرتبة تاريخيا، مثل :

1) كتاب العين.

2) الجمهرة.

3) ديوان الأدب للفارابي.

4) البارع للقالي البغدادي.

5) تهذيب اللغة للأزهري.

6) مختصر العين للزبيدي.

7) المحيط للصاحب عباد.

8) الصحاح للجوهري.

9) المجمل لابن فارس.

10) المحكم لابن سيدة.

11) أساس البلاغة للزمخشري.

12) العباب للصاغاتي.

13) لسان العرب لابن منظور

14) القاموس المحيط للفيروز أبادي.

رابعا- دواوين الأدب والمجاميع الشعرية، مثل : الأغاني لابن الفرح الأصفهاني، أدب الكاتب لابن قتيبة، تيارات أدبية للدكتور أحمد سلامة، زهرة الآداب للحصري، الشعر والشعراء لابن قتيبة، العمدة لابن رشيق،، أصول النقد الأدبي لأحمد الشايب، المفضليات للمفضل الضبي، الموازنة بين الطائيين للأمدي، الموشح للمرزباني.

خامسا- كتب الإعجاز والبلاغة العربية، مثل : أسرار البلاغة لعبد القاهر الجرجاني، إعجاز القرآن للباقلاني، البيان العربي للدكتور بدوي طبانة، بدائع القرآن لابن أبي الأصبع، تأويل مشكل القرآن لأبي قتيبة، صور البديع لعلي الجندي، مجاز القرآن لأبي عبيدة، البيان والتبيين للجاحظ.

سادسا- كتب أخرى، مثل : النشر في القراءات العشر لابن الجزري، التفسير الطبري لابن جرير الطبري، الكشاف للزمخشري.

سابعا- كتب أجنبية، مثل :

1- ***Bréal Michel : Essai de sémantique*** **:**

بريال ميشال : بحث في علم الدلالة.

2- ***Otto Jespersen : Language, its nature, developpement and origin*****:**

أوتو جسبرسن : اللغة (الطبيعة، التطور والأصل)

3- ***Mario Pei : The story of language*** **:**

ماريو باي : تاريخ اللغة.

4- ***E Sapir : Language*** **:**

سابير : اللغة.

5- ***F. de Saussure : Cours de linguistique générale*** **:**

فرديناند دوسوسير : دروس في علم اللغة العام.

6- ***D.C Miller : The science of musical sounds*** **:**

ميلر : علم الأصوات الموسيقي.

7- ***Leonard Bloomfield : The ~~study of~~ language*****:**

ليونارد بلومفيلد : ~~دراسة~~ اللغة.

8- ***Vendrys : Language*** **:**

فندريس : اللغة.

هذه نماذج من مصادر الدكتور إبراهيم أنيس، بل هي أكثر المصادر التي رجع إليها، وباستقرائها نلاحظ أمرين على جانب كبير من الأهمية :

الأمر الأول : أن أنيس أكثرَ الاعتمادَ على مصادر اللغة العربية القديمة والمصادر الغربية الحديثة في حين أنه لم يعتمد على المصادر اللغوية العربية الحديثة في كتبه إلا بنسبة قليلة مثل كتاب مناهج علم اللغة لتمام حسان وعلم اللغة للدكتور علي عبد الواحد وافي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وهذا دليل على أن أنيس أول من أدخل علم اللغة الحديث إلى الدول العربية وأول لغوي عربي يعتمد على كتبه في هذا المجال.

أما الأمر الثاني أنه : لو تفحصنا هذه المصادر لرأينا أنها لم تكن على مستوى واحد في النقل منها والأخذ منها.

فبعض المصادر نقل أنيس عنها كثيرا من النصوص والبعض الآخر نقل منه نصا أو نصين أو ثلاثة تبعا لما يقتضيه الموقف في النقل.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الرابع :

منهجه وطريقته في التأليف

- منهجه.

- محاسن و مآخذ كتب إبراهيم أنيس.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- منهج إبراهيم أنيس :

حقا أن جهود أنيس في ميدان علم اللغة تحتاج إلى درس مفرد يوضح أصولها ومبادئها وآثارها في دراسة العربية وفق منهج لم يعرفه التفكير اللغوي العربي التقليدي. ولم يشغل الدكتور أنيس نفسه كثيرا بتقديم أصول ومبادئ هذا الفكر اللغوي الجديد، كما لم يشغل نفسه بالفروق النظرية والمنهجية والموضوعية بين علم اللغة وفقه اللغة، وإنما مضى يطبقه على اللغة العربية تطبيقًا مباشرًا، معتمدا عليه في نقد بعض آراء القدماء، وكذا تحليل الظواهر اللغوية المختلفة والتعليل لها.[1]

ويبدو أن خطة الدكتور أنيس كانت تهدف إلى وضع مؤلفات تتناول دراسة مستويات اللغة العربية الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية وفق هذا المنهج الحديث في دراسة اللغة، الذي تلقاه من علماء اللغة في إنجلترا حيث كان يدرس للحصول على درجة الدكتوراه في جامعة لندن 1941م. وقد نشر بعد عودته عدة كتب هي : 1) الأصوات اللغوية، 2) من أسرار اللغة، 3) موسيقى الشعر، 4) في اللهجات العربية، 5) دلالة الألفاظ، 6) مستقبل اللغة العربية المشتركة، 7) اللغة بين القومية والعالمية[2]. إلى غير ذلك من أبحاثه ودراساته التي نشرها في المجلات العلمية، مثل مجلة مجمع اللغة العربية في مصر والذي كان عضوا فيه.

وقد تناولت مؤلفاته مستويات الدراسة اللغوية بصورة أو بأخرى مزج فيها بين أصول ومبادئ علم اللغة وتطبيقه لهذه الأصول والمبادئ في دراسة اللغة العربية.[3]

وسنكتفي هنا لبيان جهود الدكتور أنيس في تقديم المنهج البنيوي الوصفي تقديما علميا لأول مرة في تاريخ الفكر اللغوي العربي الحديث بدراسة ثلاثة كتب تمثل

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- حلمي خليل : العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 147. وأيضا في كتاب له، مقدمة لدراسة فقه اللغة، ص 76.

2- حلمي خليل : العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 147.

3- المرجع نفسه، ص 147، 148.

مستويات اللغة العربية الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية[1]، وهذه الكتب هي : "الأصوات اللغوية"، "دلالة الألفاظ" وكتاب "من أسرار اللغة".

أ- منهج إبراهيم أنيس في كتابه "من أسرار اللغة" وطريقة التأليف فيه :

اسم الكتاب كاملا "من أسرار اللغة العربية" هذا ويمكننا أن نلخص منهج الكتاب وملامحه في النقاط التالية :

أولا : إنّ إبراهيم أنيس ألف كتابه بعد حصوله على الدكتوراه من جامعة لندن في علم اللغة، وقد طبع هذا الكتاب عدة طبعات، منها طبعة 1994، بمكتبة الأنجلو المصرية بالقاهرة وهي الطبعة التي سنعتمد عليها ولكن الكتاب ظهر في طبعته الأولى عام 1951م.

ثانيا : إنّ الكتاب "من أسرار اللغة" عبارة عن مجموعة من المقالات نشرت أغلبها في مجلة مجمع اللغة العربية، ثم ضمت بعضها إلى بعض لتصبح هذا الكتاب الذي يحمل هذا العنوان.

ثالثـــا : إنّ كتاب "من أسرار اللغة" حديث المنهج ناجح إلى حد كبير لتطبيق النظرات الحديثة في فقه اللغة العام والمقارن على اللغة العربية.[2]

رابعا : إنّ إبراهيم أنيس رجل منهجي في التأليف، لا يترك المسائل تتشابك، والموضوعات تختلط بعضها ببعض مما يؤدي إلى الاضطراب في الفهم والعجز في معرفة فحوى النصوص ولهذا وضع لكتابه فهرسًا يحتوي على الموضوعات وأنواعها وأقسامها...الخ.

1- المرجع السابق، ص 148.

2- محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية. (دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد والتوليد ط4، بيروت : دار الفكر، سنة 1970، ص 10.

خامسا : لقد حاول أنيس في هذا الكتاب علاج المشاكل اللغوية علاجًا علميًا حديثًا بعيدًا عن الجدل العقيم، ومؤسسًا على أحدث النظريات التي اهتدى إليها المحدثون في الدراسات اللغوية.(1)

سادسا : قسّم إبراهيم أنيس كتابه إلى مقدمة وأربعة فصول :

- ففي الفصل الأول : يذكر المؤلف طرائق نمو اللغة من قياس واشتقاق وقلب وإبدال ونحت وارتجال واقتراض موازنا في كل منها بين البحث القديم والحديث.(2)

- أما في الفصل الثاني "منطق اللغة" : يبين أنيس كيفية الربط بين اللغة والمنطق عند القدماء من فلاسفة اليونان، وتأثر نحاة العرب بمنطق أرسطو، كما تحدث أيضا عن الصلة بين الكلمات ومدلولاتها ومتى تتضح هذه الصلة، ثم عرج إلى تبيين الصلة بين الظواهر النحوية في : 1) الإفراد والجمع، 2) التذكير والتأنيث، 3) الفكرة الزمنية في اللغة، 4) النفي اللغوي.(3)

- وفي الفصل الثالث، تناول أنيس ظاهرة الإعراب وعلاقته بالمعنى، حيث تحدث عن نشأة هذا الإعراب، ونصيب العرب القدماء منه والصورة التي كان عليها في العصر الجاهلي وصدر الإسلام بين الفصحاء من أصحاب اللغة، ثم عرض بعض القضايا منها هل للإعراب أثار باقية ؟ ظاهرة الوقف، التقاء الساكنين، كما قدم وجهة نظره في الإعراب بالحركات وبالحروف.(4)

- أما الفصل الرابع : فيتناول الجملة في أجزائها ونظام تأليفها في اللغة العربية، وعرض قضايا أخرى مهمة في نظام الجملة، كموضع المسند إليه في الجملة، الوصل

1- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط7، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، 1994، ص 4.

2- المصدر نفسه، ص6 –131.

3- المصدر نفسه، ص 132-194.

4- المصدر نفسه، ص 198-274.

والفصل، وموضع المتعلقات في الجملة، ولدعم رأيه الذي يدعو إليه حاول القيام بجولة في ديوان المتنبي.[1]

ب- منهج إبراهيم أنيس في كتابه "دلالة الألفاظ" وطريقة التأليف فيه :

- يبدو أن كتاب "دلالة الألفاظ" لإبراهيم أنيس الصادر في طبعته الأولى لسنة 1958 بالقاهرة، يعتبر تاريخيا، أول محاولة للتأليف العربي في هذا النوع من المداخل الدلالية الحديثة.[2]

وإذا كان التراث العربي القديم قد ألم بدراسة الأصوات العربية، وكذا دراسة اللهجات، فإن الدراسة الدلالية لم تحظ حتى ظهور كتاب "دلالة الألفاظ" (1958)، بدراسة مستقلة، إذ كانت الدراسات الدلالية للغة العربية مبثوثة في كتب اللغة والأدب والفقه والتفسير ومن هنا اكتسب كتاب دلالة الألفاظ شهرة في أواسط الباحثين، إذ ضم بين دفتيه آراء القدماء والمحدثين حول الدلالة ومفهومها وتطورها.[3]

- وإذا كان علماء اللغة المحدثون قد اختلفوا حول المعنى ودوره في التحليل اللغوي، حتى أصبح النظر إلى المستوى الدلالي يفرق بين مدرسة لغوية وأخرى، إلا أن الدكتور أنيس ينطلق في كتابه هذا من مقولة ترى أن دراسة الدلالة هي قمة التحليل اللغوي وهدفه النهائي، إذ الغاية هي الاتصال والتفاهم، وبدون دراسة المعنى يصبح التحليل اللغوي لغوا لا طائل من ورائه.[4]

1- المصدر نفسه، ص 275-352.

2- محمد غاليم : تقدم اللسانيات في الأقطار العربية (عن البحث الدلالي العربي، وقائل ندوة جهوية إبريل 1987 الرباط)، ط1 بيروت : دار العرب الإسلامي ، 1991، ص 112.

3- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 157.

4- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

• لم يلتزم الدكتور أنيس بآراء مدرسة لغوية معينة بالرغم من أنه صرح قائلا : « سنسلك مسلك اللغويين في دراسة وبحث الدلالة ونعالجها كما يعالج اللغوي الحديث ذلك الفرع من الدراسات اللغوية المسمى لدى الأوربيين *Semantex* ».[1]

• ويقسم أنيس كتابه إلى مقدمة واثني عشر● فصلا. يثير المؤلف في المقدمة بعض المشاكل التي طرحتها دلالة الألفاظ من زوايا متعددة تهم الفلاسفة والمناطقة والرياضيين وعلماء النفس...الخ، وخاصة اللغويين الذين يعالجون هذه القضايا في إطار علم الدلالة...[2]

ثم يشير إلى التطور الذي حصل في هذا الفرع الحديث النشأة من الدراسة اللغوية منذ بريال مرورا بإسهامات أمثال أوجدن ورتشاردز واهتمامات علماء من غير اللغويين فيهم علماء الطبيعة ورجال القانون ومهتمون بقضايا الإنسان والمجتمع بصفة عامة. كما يشير إلى علاقة دلالات الألفاظ بتجارب التأمين وأفكارهم وما ينتج عن ذلك من اختلاف في المواقف إزاء الألفاظ ودلالاتها.[3]

ولذلك نجد أن الكتاب يحتوي على عدد من النظريات المتجانسة والمتعارضة أحيانا، إذ غلب عليه العرض للدراسات الدلالية عند هؤلاء.[4]

• ففي الفصل الأول : قدم أنيس عرضا لاختلاف الآراء والتصورات بصدد نشأة اللغة، وهل هي توقيف وإلهام أم مواضعة واصطلاح، وذلك عند العرب القدامى وبعض المحدثين من غير العرب (وخاصة جسبرسن) الذين عالجوا هذه القضية انطلاقا من دراسة نمو اللغة عند الطفل، ودراسة لغة الأمم البدائية، وأطوار اللغة الإنسانية

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ط6، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1991، ص 7.

2- المصدر نفسه ص 8-12.

3- المصدر نفسه، ص 8-12.

4- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 157.

عبر العصور التاريخية[1] والكتاب يخلص بعد ذلك إلى أفكار هامة فيها يتصل بالتحليل اللغوي وعلاقته بالمعنى، ويتمثل ذلك فيما يلي :

1) أنواع الدلالات، 2) العلاقة الرمزية بين اللفظ والمعنى، 3) المركز والهامش في الدلالة، 4) عوامل التطور الدلالي وقوانينه، 5) الدلالة والترجمة.

- ففي موضوع الدلالة، أداتها، أنواعها، فهمها، يعرض المؤلف أولا للجدال الذي دار بين اللغويين قديما وحديثا حول تعريف الكلمة، والفرق بينها وبين اللفظ. ثم ينتقل إلى أنواع الدلالات التي يمكن أن تتضمنها العبارات، ويحصر مصادرها في الدلالة الصوتية المستمدة من عملية النطق ومن طبيعة بعض الأصوات في المنطوق به وهي النبر والتنغيم، والدلالة النحوية المرتبطة بنظام الجملة وترتيبها الخاص، والدلالة المعجمية أو الاجتماعية المستفادة من المفردات، والدلالة الصرفية المستمدة من الصيغ وبنية الكلمات ثم يعرض لفهم اللغة والنطق بها وما يتطلبه ذلك من تداخل عمليات كثيرة عضوية ونفسية، يهتم بها عالم اللغة وعالم النفس على السواء، وما يرتبط بذلك من اختلاف بين المفكرين، روحانيين وماديين في معالجة الصلة بين الأصوات وما تثيره في الأذهان من دلالات.[2]

أما فيما يتصل بالعلاقة بين اللفظ والمعنى، يستعرض أنيس آراء القدماء من فلاسفة اليونان مثل سقراط وأفلاطون وأرسطو، وعلماء العربية القدماء مثل ابن جني وابن فارس وآراء بعض المحدثين من اللغويين الأوربيين مثل جسبرسن في العلاقة الطبيعية والعرفية وينتهي إلى أن هذه العلاقة علاقة رمزية اعتباطية.[3]

1- ابراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 13-37.

2- المصدر نفسه، ص 38-61.

3- المصدر نفسه، ص 62-74.

• ثم يثير المؤلف قضايا ترتبط ببعض جوانب علم النفس اللغوي، تهم الدلالات التي توحي بها الأصوات في الذهن. كما يورد بعض التجارب التي قيم بها لتوضيح ذلك وإثباته.[1]

ويتناول المؤلف في الفصل الخامس : (اكتساب الدلالة ونموها) لدى الأطفال والكبار، والصعوبات التي يصادفونها (وخاصة الأطفال) كالمشترك اللفظي، والكلمات المتشابهة الأصوات...الخ. ثم يقدم عدة أمثلة تبين اختلاف الأفراد في صورهم الذهنية للأشياء، باختلاف تجاربهم، وعدم وضوح تلك الصور وقصورها في غالب الأحيان.[2]

• وفي تناوله " المركز والهامش في الدلالة" يوضح أنيس الفرق بين الدلالة المركزية والدلالة الهامشية، وهنا يتخلى عن فكرة التسوية بين المعنى المعجمي والمعنى الاجتماعي، ويسلم بوجود معان هامشية، بالإضافة إلى المعاني الأصلية أو ما أطلق عليه المعنى المركزي.[3] كما وضح الفرق بين الدلالتين عن طريق تقديم أمثلة تبين دور كل منهما في الصراعات السياسية والاجتماعية في مختلف المجالات : في القانون، النقد الأدبي إلى غير ذلك.[4]

• وفي الفصل السابع : يثبت أنيس بالنسبة "لتطور الدلالة" أنها ظاهرة شائعة في كل اللغات ويقدم عدة أمثلة من ألفاظ دارجة بمصر وتطورت دلالاتها من أصول فصيحة. ثم ينتقل إلى عرض ظاهرة الحقيقة والمجاز باعتبارها مظهرا من مظاهر التطور في دلالة الألفاظ، ثم يلخص بعض تعاريف العرب القدامى للحقيقة والمجاز

1- محمد غاليم ،تقدم اللسانيات، ص 112.

2- إبراهيم أنيس : دلالة الألفاظ، ص 90-105.

3- المصدر نفسه، ص 106-109.

4- المصدر نفسه، ص 110-121.

واختلافهم بين منكر ومثبت لهذه الظاهرة، ثم يورد عدة ملاحظات بصدد معالجتهم ذلك.[1]

- أما "عوامل التطور في الدلالة" فيحصرها أنيس في عاملين أساسين هما : الاستعمال والحاجة، ويوضح أنيس عناصر الاستعمال في سوء الفهم (وهو المرتبط بالقياس الخاطئ)، وبلى الألفاظ (وهو ما يصيب بنيتها من انكماش وأصواتها من تغيير) والابتذال (الذي يصيب بعض الألفاظ لأسباب سياسية أو اجتماعية).[2]

- ويلخص إبراهيم أنيس "أغراض التطور الدلالي" في خمسة أغراض أساسا هي تخصيص الدلالة (أو تطور دلالة اللفظ من العموم إلى الخصوص)، وتعميم الدلالة (أو التطور من الخصوص إلى العموم)، وانحطاط الدلالة (حيث تنهار القوة الدلالية للفظ فيصبح مألوفا)، ورقي الدلالة (حيث تتقوى دلالة بعض الألفاظ)، وأخيرا تغير مجال الاستعمال أو المجاز، وتنحصر مبرراته و دواعيه في : توضيح الدلالة (أو الانتقال من المجرد إلى المحسوس)، ورقي الحياة العقلية (أو الانتقال من المحسوس إلى المجرد).[3]

- أما الفصل العاشر "دور الدلالة في الترجمة" : يتحدث المؤلف عن جهود القدماء والمحدثين في مجال الترجمة، ويبين صعوبات الترجمة في 1) : اختلاف هندسة الجمل في اللغات، 2) جمال الألفاظ وموسيقاها ، ثم المشكلة الكبرى في الترجمة وهي التي تتصل بدلالة الكلمات وحدود معانيها بين لغة وأخرى.[4] ويزداد الأمر سوءًا فيها حينما يتعلق الأمر بالترجمة الأدبية والنصوص الدينية المقدسة، كما يذكر بعض الترجمات

1- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 122-133.

2- المصدر نفسه ، ص 134-151.

3- المصدر نفسه، ص 136-186.

4- المصدر نفسه، ص 168-186.

القديمة وخاصة صعوبة ترجمة القرآن الكريم بما تتميز به العربية من خصائص ومميزات لا تضاهيها لغة أخرى.[1]

- وتحت عنوان "نصيب الألفاظ العربية من الدلالة" يورد المؤلف كثيرا من المواضيع التي تهم جوانب من تاريخ العرب ولغتهم وأدبهم منذ (العصر الجاهلي) كالترادف والمشترك اللفظي والتضاد.[2]

- ويختتم المؤلف كتابه بفصل عن "كنوز الألفاظ العربية" يعقده لإعطاء صورة تاريخية عن تطور المعاجم العربية القديمة منذ إسهامات اللغويين الأوائل من كتاب العين، وما تبعه من معاجم. ويوضح الطرق التي اتبعها بعض هذه المعاجم في تبويب المادة وتصنيفها. كما يعلق على دلالة الألفاظ فيها، بإبداء ملاحظات وأمثلة بصدد بعض مواطن القصور فيها.[3]

1- المصدر نفسه، ص 187-224.

2- المصدر نفسه ، و الصفحة نفسها .

3- المصدر نفسه ، ص 225-251.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ج- منهج إبراهيم أنيس في كتابه " الأصوات اللغوية" وطريقة التأليف فيه :

يقدم أنيس كتابه "الأصوات اللغوية" لأول مرة باللغة العربية وهو دراسة متكاملة عن الأصوات اللغوية وطرق دراستها بعامة، وأصوات اللغة العربية خاصة، وذلك وفق المنهج اللغوي الحديث، وقد صدرت أولى طبعاته في عام 1947 م.[1]

أما السبب في ذلك فيوضحه بقوله : « للوقوف على مدى ما تتفق فيه آراء علماء اللغة العربية القدماء مع النظريات الحديثة في هذا الميدان ».[2]و هو يقدم كتابه هذا بقوله : « فهذا كتاب في دراسة قد تبدو حديثة في بلادنا، و لكنها ازدهرت و تأصلت بين من يعنون بالبحث اللغوي في أوروبا ».[3]

ثم يفرق بين مصطلحين هامين من مصطلحات هذا العلم وهو مصطلح الفوناتيكي *Phonetics* ومصطلح الفونولوجي *Phonology*. ويرى أن كتابه هذا أقرب إلى الدراسة الفونولوجية منه إلى الدراسة الصوتية.

يقول : « ولكني أوثر أن أنسبه إلى فرع "الفونولوجي" لأن "الفوناتيك" يعني بالأصوات الإنسانية شرحاً وتحليلاً، ويجري عليها التجارب دون نظر خاص إلى ما تنتمي إليه من لغات، ولا إلى أثر تلك الأصوات في اللغة من الناحية العلمية. فهو لهذا عالمي، ...أما فرع (الفونولوجي) فيعني كل العناية بأثر الصوت اللغوي في تركيب الكلام نحوه وصرفه».ثم يعرفه بأنه : « علم الأصوات الذي يخدم بنية الكلمات وتركيب الجمل في لغة من اللغات »[4]. ثم يشير إلى استعمال مصطلح فونولوجي عند دي سوسير وعلاقته بمصطلح فونتيك فيقول : « ومن المحدثين من يميز بين

1- رمضان عبد التواب : المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث العلمي، ط2، القاهرة : مكتبة الخانجي، 1405 هـ=1985 م، ص19 .

2- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية ط5، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1975 م، ص2.

3- المصدر نفسه، ص4.

4- المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

الاصطلاحيين تمييزا آخر فيجعل الأول منهما خاصا بالناحية الوصفية، والثاني بالناحية التاريخية وما اشتملت من تطورات. وهناك فريق ثالث على رأسهم دي سوسير يعكسون التسمية ويجعلون الاصطلاح الأول للبحث التاريخي والآخر للبحث الوصفي ».[1] ولكن أنيس يرى أن الفرعين على المستوى الوصفي قد يلتقيان في ميدان واحد، ويشتركان معا في عدة نقاط، فحدودها متشابكة، يصعب تحديد الفواصل بينهما تحديدا دقيقا.[2]

ويقول الدكتور حلمي خليل : « ويبدو أن اتجاه د. أنيس في عدم الفصل بين الفونتيك والفونولوجي لأنه كان يسعى لدراسة أصوات اللغة العربية في المقام الأول، وهي دراسة تتصل بالفونولوجي أكثر منها بعلم الأصوات العام ».[3]

فإذا انتقلنا إلى معالجته لموضوع الأصوات اللغوية وجدناه يمضي وفق منهج عام خضعت له الدراسات الصوتية الحديثة ويتمثل ذلك في تناول الموضوعات آتية :

1- عملية إنتاج الصوت اللغوي.

2- أعضاء النطق.

3- تصنيف الأصوات الصامتة.

4- تصنيف الصوائت.

5- دراسة بعض الظواهر الصوتية الحديثة مثل النبر والتنغيم والمقطع والفواصل.

والكتاب يغطي هذه الجوانب جميعا، مع إبراز جهود علماء العربية القدماء، مثل الخليل وسيبويه، وابن جني وغيرهم.

1- المصدر نفسه، ص 4-5.

2- المصدر نفسه ، ص 4.

3- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 149.

وقد حاول أنيس الالتزام بالمصطلحات الصوتية التراثية مقابل المصطلحات الصوتية الحديثة، فهو يترجم مصطلح *Consonant* أحيانا بالأصوات الساكنة وأخرى بالحرف ومصطلح *Vowels* فقد ترجمه مرة بأصوات اللين ومرة أخرى بالحركات، أما الحركات الطويلة والقصيرة عنده يعبر عنها بأصوات اللين والمد في حين يعبر عن الصوامت بالحرف مرة وبالصوت الساكن مرة أخرى.(1) وهذا قد أدى إلى نوع من اللبس أحيانا.

ومع ذلك فقد قدم الكتاب لأول مرة باللغة العربية تصوراً واضحاً لفرع من فروع الدراسة اللغوية الحديثة يتسم بالشمول والوضوح.

ولعل أهم مبادئ الدراسة الوصفية التي قدمها الكتاب تتمثل فيما يلي :

1- الوصف العلمي التجريبي للأصوات اللغوية.

2- بعض القوانين الصوتية مثل المماثلة *Assimilation* والمخالفة *Disassimilation* وقانون الجهد الأقل أو نظرية السهولة.

3- العادات الكلامية وأثرها في تعلم اللغات.(2)

وقد أضاف أنيس إلى كتابه "الأصوات اللغوية" مجموعة من المقالات نشرت أغلبها في مجلة المجمع. وفي ذلك يقول أنيس : « ولما هممنا بالقيام بهذه الطبعة الرابعة توفرت على تنقيح بعض نصوص الكتاب وإضافة كثير مما هدانا إليه البحث في مجمع اللغة العربية بوصفي عضوا فيه، من مقالاتي التي نشرت في مجلته أو بحوثي التي ألقيتها في مؤتمراته السنوية ».(3)

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ينظر على سبيل المثال الصفحات التالية : 21، 26، 28 ،...

2- حلمي خليل، علم اللغة البنيوي، ص 151.

3- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 1.

2- محاسن ومآخذ كتب إبراهيم أنيس :

قدم صبحي الصالح لكتابه "دراسات في فقه اللغة" بمقدمة ذكر فيها كتب السابقين عليه وأبدى رأيه فيها، فمن أفضل الكتب من حيث كثرة النصوص و تنوع المعلومات اللغوية كتاب "المزهر" للسيوطي (ت911 هـ)، و من أجود الكتب من حيث التنظيم والتبويب على المنهج الحديث في دراسة اللغة كتابا "فقه اللغة" و"علم اللغة" للدكتور علي عبد الواحد وافي، ولكن من أراد أن يتذوق اللغة علماً مستقلاً قائما برأسه فلن يجد ذلك إلا في كتب الدكتور إبراهيم أنيس "في اللهجات العربية" و"الأصوات اللغوية" و"دلالة الألفاظ" ولكنه يأخذ عليه عدم العناية بأقوال القدماء، ومثل ذلك كتاب الأستاذ محمد المبارك "فقه اللغة" فيه نظرات ثاقبة وآراء في العربية ناضجة ولكنه لا يبرأ مما يؤخذ على الدكتور أنيس ●.[1]

ويقول الدكتور محمد المبارك : « لقد ظهرت في هذه الفترة الأخيرة كتب حديثة المنهج أبرزها مؤلفات الدكتور إبراهيم أنيس عميد كلية دار العلوم بالقاهرة، وهي تتضمن محاولة ناجحة إلى حد كبير لتطبيق النظرات الحديثة في فقه اللغة العام والمقارن على اللغة العربية ويبدو ذلك واضحا في كتابيه "من أسرار اللغة" المطبوع عام 1951 و"دلالة الألفاظ" المطبوع عام 1958م وقد جمع فيهما بين الجدة والجودة ».[2]

ويقول أيضا : « وقد أخرج الدكتور إبراهيم أنيس أول كتاب وضع في اللغة العربية في علم الدلالة في سنة 1958 بعنوان "دلالة الألفاظ" وهو كتاب جيد جامع متنوع

1- حلمي خليل، مقدمة لدراسة فقه اللغة، ص 81.

2- محمد المبارك : فقه اللغة وخصائص العربية، ص 10-11.

المباحث، ألم بما كتب قديما في اللغة العربية وما كتب حديثا في اللغات الأجنبية وخاصة في الإنجليزية ».[1]

ويقول الدكتور حلمي خليل : « وإذا جاز لنا أن نأخذ شيئا على أعمال هذا الرائد، فهو استخدامه للمصطلحات اللغوية أحيانا استخداما غير واضح في هذا اللون الجديد من الدراسة اللغوية، واكتفاؤه أحيانا بالإشارة العابرة إلى مناهج أصلية في النظرية اللغوية الحديثة »[2]. ثم يعلل الدكتور حلمي خليل ذلك بقوله : « ويبدو أن ما دفع أنيس إلى هذه الوجهة أنه كان يشعر شعورا قويا بأنه يشق طريقا جديدة في التفكير اللغوي العربي، فلم يشأ أن يخوض في تفاصيل دقيقة قد تحول دون تقديم الإطار العام لهذا الفكر الجديد. ومن ثم لم يلتزم في مؤلفاته باتجاه معين، أو مدرسة لغوية من المدارس اللغوية الحديثة، وبالتالي لم تظهر في أعماله آثار الاتجاهات المختلفة للمدارس اللغوية التي سيطرت على الفكر اللغوي الأوربي والأمريكي، مع نهاية النصف الأول من القرن الحالي، إبان بعثته في جامعة لندن. ولكن مؤلفاته شاركت بلا شك في تمهيد الأرض وتنبيه الأذهان إلى أفكار ومبادئ أساسية حول النظرية اللغوية الحديثة ».[3]

ويقول أيضا : « فإذا كان لكتاب المرحوم إبراهيم أنيس فضل الريادة التاريخية في مجال تأليف مداخل في (الدلالة الحديثة) جعلت منه، منذ 1958 م، مرجعا أساسيا لمن تناول من اللغويين العرب قضايا تمس دلالة الألفاظ بوجه من الوجوه، كما تشهد على ذلك مراجعهم، فإن هذا لا يمنع من الإقرار بأن مادة الكتاب تشكو من نقائص واضحة في تنظيمها ومضمونها، تقلل من فائدة الاسترشاد بها لدى الباحث العربي

1- المرجع نفسه، ص 158.

2- حلمي خليل، العربية وعلم اللغة البنيوي، ص 162.

3- المرجع نفسه، ص 162.

(المبتدئ خاصة) في مجالات الدرس الدلالي الحديث الدقيقة والشائكة. فهي باختصار شديد، مادة غير منسجمة ولا يضبطها ضابط منهجي دقيق، بالنظر إلى تعدد مجالاتها بين مباحث مختلفة ومتنوعة لا يبين المؤلف الرابط الواضح بينها، فهي تنتمي إلى تاريخ الأفكار اللغوية، واللغويات العامة، وأصول بعض نظريات المعنى، وجوانب من علم النفس واللغويات التطبيقية، واكتساب اللغة، وعلم اللغة التاريخي، وتاريخ الأدب واللغة، والصناعة القاموسية والمعجم، فضلا عن بعض مشاكل الدلالة اللغوية (والمعجمية) المتداخلة بدلالات اجتماعية وسياسية ...الخ ».[1]

ويبقى أن المأخذ الرئيسي يكمن في غياب تصور منهجي واضح في عرض المادة التي يمكن اعتبار الكثير منها متجاوزا لأن في البحث اللساني، والذي تقدم في صورة وأفكار بالمعنى المتداول، لا في شكل فرضيات واضحة الحدود لا تأخذ دلالتها النظرية والتجريبية إلا بوضعها في أطرها النظرية المتميزة ».[2]

ويقول الدكتور صبحي الصالح في كتابه "دراسات في فقه اللغة" : « إن كتبا حديثة تتناول أبحاثا لغوية عميقة، قد ظهرت في العواصم العربية ولا سيما في القاهرة، فهلاّ أحلنا الدارسين على أحدها، وارتضيناه كتابا جامعا، وإماما هاديا ». ثم يتابع فيقول : « تلك أبحاث الأستاذ المحقق الدكتور إبراهيم أنيس : أليس فيها كتاب واحد جامع مستوف للشروط؟ إن يكن في كتابه عن "اللهجات" أو في مؤلفه عن "الأصوات اللغوية" أو عن "دلالة الألفاظ" أو عن "موسيقى الشعر" ضرب من الاختصاص في عرض لون

1- محمد غاليم، تقدم اللسانيات، ص 117.

2- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

معين من موضوعات اللغة، فما بالنا لا نعد كتابه القيم "من أسرار اللغة" بحثا في خصائص العربية" والخصائص –كما يعلم كل لغوي– أهم مباحث فقه اللغة ؟ ».[1]

ثم يضيف قائلا : « إنني –على إجلالي للدكتور إبراهيم أنيس، وتطلعي إلى الإفادة من كتبه، كما تنم عن ذلك "دراسات" هذه– أرى في جل مباحثه عيبا لا أطيق الإغضاء عنه أو السكوت عليه، وأرجو مخلصا أن يتداركه بنفسه في الطبعات المقبلة، وإن هذا العيب ليتمثل في تهاونه بأقوال المتقدمين، وندرة عزوه الآراء إلى أصحابها، واستخفافه بردِّ الشواهد إلى مراجعها ومظانها كأن كتبه محاضرات عجلى لا مباحث مدروسة، أو كأنها مجموعة ملاحظات، ليس فيها تحقيق للنصوص، ونقد للوثائق، وموازنة بين المذاهب، مع أن اللغة –ولا سيما العربية– لا تدرس إلا من خلال النصوص، فهي أصوات تسمع، ثم تحفظ، ثم تنقد، وهي بذلك –كعلوم الدين– لا ينقل منها شئ بغير دليل يثبته، أو رواية تشهد له، أو برهان يقوم عليه.[2] لو صبر الدكتور أنيس على كتبه هذا صبرا أجمل، ومنحها وقتا أطول، ثم لمَّ شتاتها بنفسه في كتاب واحد جامع منقح غني بالمصادر الأصلية الأساسية، لأدى في هذا العصر أجلّ خدمة لعلماء العربية، فما من شك من انطواء بحوثه على آراء أصيلة إن فاتها الصواب أحيانا لم تفتها الجرأة وإن أهملت فيها النصوص غالبا عوض إهمالها صلاح المنهج الذي أشهد بحرارة أنه دفع الدراسات اللغوية العربية إلى الأمام قرونا وأجيالا ».[3]

1- صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، دمشق : مطبعة الجامعة، 1379 هـ=1960 م، ص ب، (المقدمة).

2- المرجع نفسه، ص ب، ج، (المقدمة).

3- المرجع نفسه، ص ج، (المقدمة)

الفصل الثاني :

آراء إبراهيم أنيس اللغوية

في النحو والدلالة والأصوات.

المبحث الأول :

رأي إبراهيم أنيس في النحو.

المبحث الثاني :

رأي إبراهيم أنيس في الدلالة.

المبحث الثالث :

رأي إبراهيم أنيس في الأصوات.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول :

رأي إبراهيم أنيس في النحو .

(من أسرار اللغة)

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أ- وسائل نمو اللغة :

1-القياس :

يرى الدكتور إبراهيم أنيس أن عناصر اللغة ونموها وحيويتها تتمثل في : القياس والاشتقاق والقلب والإبدال والنحت والارتجال والاقتراض. ويرى أن أوضح وسيلة من وسائل نمو اللغة، وأكثرها عناية ورعاية لدى القدماء من العلماء هو ما سموه بالقياس اللغوي.(1)

فما هو القياس ؟ وما هي أهميته ؟.

مفهوم القياس : **لغة** : قاس الشيء يقيسه قيساً وقياساً، واقتاسه وقيّسه إذا قدّره على مثاله، والمقياس : المقدار.(2)

أما القياس في **الاصطلاح** : فهو يدل على مفهومات متعددة، فمنه قياس الاستعمال أو القياس اللغوي، والقياس النحوي، والقياس المنطقي، والذي يهمنا هنا هو النوع الأول.

فالقياس الاستعمالي: هو انتحاء كلام العرب وبهذا المعنى لا يكون القياس نحوا وإنّما يكون تطبيقا للنحو.(3) وهذا القياس الاستعمالي مما يطبقه مجمع اللغة العربية في ضوء المصطلحات وألفاظ الحضارة، لأن المبدأ الذي يحكم المجمع في هذا الحقل هو القاعدة التوجيهية التي لخصها ابن جني بقوله: « ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب »(4) وهذا النوع من القياس هو ما كان يقوم به ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117هـ) و تلاميذ ته، وهو ما تؤيده الرواية التي ذكرها ابن سلام

1- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 7.

2- إبن منظور، لسان العرب (مادة قيس)، القاهرة المطبعة الميرية ببولاق، 1300هـ، ج8، ص 70.

3- حسان تمام، الأصول، ص 164.

4- أبو الفتح عثمان بن جنّي،الخصائص ،تحقيق محمد علي النجار ، دط ،القاهرة : دار الكتب المصرية ، دت، ج1، ص 357.

الجمحي عندما سأل يونس بن حبيب بن أبي إسحاق في كلمة الصويق، أي أن العرب يستعملها بهذا النطق بدلا من السين (السويق)، وقال له الحضرمي : « إن عمرو بن تميم يقولها » ثم أضاف قائلا : « وما تريد إلى هذا ؟ عليك بباب من النحو يطرد و ينقاس ».[1]

والجدير بالذكر أن نلفت النظر إلى أن مصطلح القياس قد استعمل في بيئات متعددة، أولها : الأصوليون ثم النحويون ثم اللغويون، وما نعني به في هذا المقام هو القياس اللغوي.[2]

ولقد كان القياس عند الأوائل من النحاة واللغويين يعني القانون أو القاعدة التي وضعت على كل ظاهرة اطردت وشاعت في اللغة، ومن ثم يمكن حمل ما لم يرد من كلام العرب على ما ورد سماعه عندهم، و بذلك تتغير اللغة وتنمو وتتجدد، ويظهر فيها صيغ لم تكن مسموعة عند العرب.[3]

إنكار القياس :

لقد ذهب بعضهم إلى إنكار القياس في العربية، كصنيع ابن فارس الذي يقول بوجوده عند العرب الأوائل، ويمنعه على من يأتي بعدهم، وهو مذهب غريب مبني على رأيه في أن اللغة توقيف. قال رحمه الله : « أجمع أهل اللغة –إلا من شَذَّ عنهم– أن للغة العرب قياسا و أن العرب تشتق بعض الكلام من بعض ».[4]

1- محمد بن سلام الجمحي، طبقات فحول الشعراء، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون وعبد العال سالم مكرم، 1974م، ص15.

2- نادية رمضان، قضايا في الدرس اللغوي، القاهرة : مؤسسة شباب الجامعة، 2001-2002م، ص 93.

3- المرجع نفسه، ص 93-94.

4- أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا الرازي (395 هـ)، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن الغرب في كلامها، حققه وضبط نصوصه وقدم له الدكتور عمر فاروق الطباع، ط1، بيروت: مكتبة المعارف، 1414هـ=1993م، ص 66.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ثم يقول زاعما : « وليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياسا لم يقيسوه، لأن في ذلك فساد اللغة، بطلان حقائقها، ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياسا نقيسه الآن نحن ».[1]

وقد كان رواد اللغة كأبي عمرو بن العلاء، وأبي زيد، يؤثرون السماع على القياس، وحذا حذوهم مصنفو المعاجم كالجوهري صاحب صحاح اللغة، وابن منظور صاحب معجم لسان العرب، والزبيدي صاحب معجم تاج العروس.[2]

رأي أنيس في القياس :

أما في العصر الحديث فنجد الدكتور إبراهيم أنيس يعرِّف القياس بقوله : « هو مقارنة كلمات بكلمات أو صيغ بصيغ، أو استعمال باستعمال، رغبة في التوسع اللغوي، وحرصا على اطراد الظواهر اللغوية ».[3] ويرى أن القياس في نشأة النحو لم يكن له من الشأن ما كان في عهد الصراع العلمي بين مدرستي البصرة والكوفة، حين اختلف في أمره، وينهانا عن الأخذ بمذهب الكوفيين لأنه يؤدي بنا في آخر الأمر إلى نوع من الاضطراب والفوضى في تقعيد القواعد وتنظيم مسائل اللغة. إذ يترتب عليه خلو اللغة من الاطراد والانسجام، وبدونه تصبح اللغة كالثوب المرقع، وإن كانت تلك الرقع من الحرير والديباج.[4]

كما يرى أن هؤلاء الذين لا يرون الاستشهاد بأقوال المولدين هم غلاة اللغويين والمتزمتون أو المحافظون الذين قسموا لنا الظواهر اللغوية أقساما :

1- المطرد في القياس والسماع.

2- المطرد في السماع والشاذ في القياس.

1- المصدر السابق، ص 67.

2- سميح أبو مغلي، في فقه اللغة وقضايا العربية، ص 165.

3- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 8.

4- المصدر نفسه، ص 8-12.

3- المطرد في القياس والشاذ في السماع.

4- الشاذ قياسا وسماعا.

ويرى أن آراء النحاة واللغويين إذ تتبعناها في كل العصور وجدناهم يكادون يجمعون على الأخذ بالمطرد قياسا وسماعا، ورفض الشاذ في القياس والسماع.(1)

ثم يشير إلى القياس، الذي كثيرا ما يتحدثون عنه من مثل قولهم : أعرب المضارع قياسا على الاسم، أو قولهم نصبت "لا" النافية للجنس الاسم ورفعت الخبر قياسا على "إن" لمشابهتها إياها في التوكيد !! إلى غير ذلك من أمور. حيث يطلق أنيس على هذا النوع من القياس (القياس المصنوع)، ويصفه بأنه صناعة نحوية، لا تمت للقياس اللغوي الحقيقي بصلة ما.(2) أما القياس اللغوي فهو القياس الطبيعي الذي نعهده في كل اللغات، والذي تنمو به مادة اللغة، وذلك كأن نعمم المعنى بعد أن كان خاصا، قياسا على ما فعله العرب في كلمة "الخمر" التي كانت مقصورة على عصير العنب المسكر فأصبحت تفيد كل ما هو مسكر ولم يتخذ من العنب، وككلمة "السارق" التي تطلق عادة على من يأخذ مال الأحياء خفية، ومع هذا يمكن إطلاقها على نابش القبور لأخذ ما على الموتى من أكفان، وكجعل تعدية الفعل الثلاثي اللازم الهمزة قياسية مثل خرج وأخرج وجعل صياغة اسم الآلة قياسية، والمصادر الدالة على الحرفة قياسية مثل نجارة وحياكة وتجارة، وجعل المصدر الصناعي كالجاهلية واللصوصية والرهبانية مصدرا قياسيا، وذلك لشدة الحاجة إلى هذا المصدر في التعبير عن كثير من حقائق الفلسفة والعلوم هذا القياس اللغوي الحقيقي هو الذي تنمو به مادة اللغة وتتسع فتساير التطور الاجتماعي وما يتطلبه من تجديد في اللغة.(3)

1- المصدر نفسه، ص 14.

2- المصدر نفسه، ص 15.

3- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 15-16، وبتصرف.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ويقول أنيس : « لست أعرف مصطلحا من مصطلحات الدراسة اللغوية العربية قد أسيء فهمه وأسيء استعماله بقدر ما أسيء فهم واستعمال مصطلح "القياس اللغوي". فالقياس في شكله الحالي، الداعي إلى استنباط كلمات جديدة من صيغ قديمة، لا يسهم بقسط وافر في هذا المجال لأنه لا يتعدى مجال الحروف إلى التراكيب والدلالات ».[1]

ويرى أن فكرة القياس لدى المحدثين من علماء العربية لا تعدو أن تكون عملية عقلية يقوم بها كل منا كلما أعوزته كلمة من كلمات أو صيغة من الصيغ، فهي عملية فردية تتم لدى الأطفال ولدى الكبار.

ويقول : « أما ما نسميه بالقياس الخاطئ هو في الحقيقة عملية منطقية تهدف في غالب صورها إلى جعل الظواهر اللغوية أكثر إطرادا وانسجاما ».

ويمثّل أنيس ذلك بقوله : « فالطفل بنطقه للكلمات (أحمرة، وأصفرة وأخضرة) إنما أخضع تلك الصفات التي مؤنثها (فعلاء) إلى ما تخضع له الكثرة الغالبة من صفات اللغة التي تؤنث بالتاء مثل (جميل جميلة)، (لطيف لطيفة) فجعل أيضا (أحمر أحمرة) و(أصفر أصفرة) ».[2]

كما يرى أن هذا الذي نسميه بالقياس الخاطئ وقع بين العرب القدماء كما يقع بيننا الآن، ولا فرق بين قياسنا وقياسهم سوى أن عملهم قد تقدم به الزمن فاعتبره العلماء صحيحا مقبولا ودوّنوا في معاجمهم، في حين أن قياسنا الخاطئ الآن يأباه اللغويون ويعدونه من الأخطاء التي يجب أن نتحاشاها ونتجنبها.[3]

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- المصدر انفسه، ص 17-18.

2- المصدر نفسه، ص 42-43.

3- المصدر نفسه، ص 44.

إذن لقد وافق الدكتور أنيس المحدثين، وذهب إلى ما ذهب إليه المجددون من الباحثين الذين ينادون بإباحة القياس اللغوي للموثوق بهم من أدبائنا وشعرائنا، لا إلى جعل القياس في اللغة بأيدي الأطفال وعامة الناس وكما هو الحال في كل لغة يترك أمرها لسنة التطور.[1] لما له من أهمية كبرى. وقد أشار الشيخ محمد الخضر حسين إلى ذلك بقوله : « القياس وسيلة تمكن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه، أو يحتاج إلى الوثوق من صحة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمنثور العرب ومنظومها ».[2]

2- الاشتقاق :

يعدّ الدكتور إبراهيم أنيس الاشتقاق الطريقة الثانية لتنمية اللغة بزيادة ثروتها اللفظية.[3] والاشتقاق ظاهرة لغوية عامة في جميع اللغات، إلا أن اللغة العربية تمتاز عن غيرها من اللغات، بأنها أوسع اللغات اشتقاقا.[4]

فما هو الاشتقاق ؟ وما هي أنواعه ؟.

الاشتقاق : لغة : مصدر اشتق الشيء : أخذ شقه، أي نصفه، ومنه اشتقاق الكلمة أي : أخذها منها.[5]

أما **اصطلاحا** : أخذ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بينهما في اللفظ والمعنى.[6]

1- المصدر نفسه، ص 46.

2- محمد الخضر حسين، القياس في اللغة العربية، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص 28.

3- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 62.

4- إبراهيم صبيح وآخرون، اللغة العربية (دراسات في اللغة والنحو والأدب) ط2، عمان : دار المناهج، 1994 ص 43.

5- ابن منظور، لسان العرب (مادة شقق)، ج21، ص 52.

6- أبو بكر بن الحسين بن دريد، الاشتقاق، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط3، القاهرة : مكتبة الخانجي، ص26.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وعرّفه الدكتور أنيس بأنه « عبارة عن استخراج كلمة من كلمة أخرى ذات أصوات متماثلة، ومعان متشابهة ».(1)

وتعريف أجدادنا للاشتقاق في القرن الرابع الهجري يشابه إلى حد كبير تعريف إبراهيم أنيس إذ يعرفونه بقولهم : « استخراج لفظ من لفظ آخر متفق معه في المعنى والحروف الأصلية ».(2)

والاشتقاق يندرج في علوم الصرف.(3) وهو يشبه ولا شك القياس إلى حد ما، ولكنه يختلف عنه من حيث الكلمة المشتقة، فالاشتقاق عملية قياسية والقياس عملية اشتقاقية، ولكن القياس يشتق كلمة قياسية غير مستعملة سابقا بمعنى معين، في حين أن الاشتقاق يشتق كلمة قياسية عادية مألوفة في معناها واستعمالها.(4) لذلك يرى أنيس أن الصلة بين القياس والاشتقاق صلة وثيقة.(5)

إنكار الاشتقاق :

وقد ذهب بعض علمائنا إلى إنكار وقوع الاشتقاق بأنواعه كافة زاعمين (أن الكلم كله أصل)... في حين ذهب آخرون إلى القول بأن (كل الكلم مشتق)... ولكن الرأي المعتدل والصواب هو ما رآه السيوطي من أن (بعض الكلم مشتق وبعضه الآخر غير مشتق).(6) ولا حاجة إلى الإسراف هنا أو هناك.

1- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 62.

2- محمد عبد الغني المصري، مجد محمد الباكير البرازي، اللغة العربية والثقافة العامة، عمان : دار المستقبل، 1988، ص 88.

3- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ط3، القاهرة : عالم الكتب، 1418هـ=1998م، ص 166.

4- محمد علي الخولي، مدخل إلى علم اللغة، ط2، عمان: دار الفلاح، 1993، ص 91.

5- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 62.

6- عبد الرحمان جلال الدين السيوطي (ت 911 هـ)، المزهر في علوم اللغة و أنواعها، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، ج1، بيروت : المكتبة العصرية، 1408 هـ= 1987 م، ص 348.

وقد اختلف المحدثون من علماء العربية، في أنواع الاشتقاق، ومدلول كل نوع.

فالدكتور علي عبد الواحد وافي في كتابه "فقه اللغة"، يجعل أنواعه ثلاثة، العام والكبير والأكبر، فالعام هو الصرفي، والكبير هو التقليب، والأكبر هو الإبدال.(1)

والدكتور صبحي الصالح في "دراسات في فقه اللغة"، يجعله أربعة أنواع : الأصغر وهو الصرفي، والكبير هو التقليب، والأكبر هو الإبدال، والكبّار هو النحت.(2)

رأي أنيس في الاشتقاق :

أما الدكتور إبراهيم أنيس، فيجعل أنواع الاشتقاق ثلاثة : الاشتقاق العام، والاشتقاق الكبير والاشتقاق الأكبر، ويرجع الفضل في هذا التقسيم إلى ابن جني في الخصائص وإن لم يطلق على هذه الأنواع تلك المسميات المتعارفة الآن.(3)

لقد بحث أنيس أنواع الاشتقاق، ومدى إطراد كل منها في اللغة، ووقف عند الاشتقاق الكبير، شرحه ومثل له، وقال : « ويبدو أن أصحاب الاشتقاق قد اقتبسوا فكرة تقلبات الأصول من معجم العين وأمثاله ».(4) فالفكرة إذن فكرة الخليل، وهو البادئ بتطبيقها في العين. فلما جاء أصحاب الاشتقاق من أمثال ابن جني وابن فارس ربطوا أيضا بين دلالات تلك الصور واستنبطوا معاني عامة مشتركة بينها، وسمي هذا بالاشتقاق الكبير، ويمثل له ابن جني بعدة مجموعات لا يخلو معظمها من التكلف والتعسف وتلمس العلاقة مهما كانت تافهة أو غامضة.»(5) ويحلل أمثلة ابن

1- علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، ط2، القاهرة : نهضة مصر، أفريل 2000 م، ص 137، 139، 142.

2- صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص 188.

3- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 62.

4- المصدر نفسه، ص 66.

5- المصدر نفسه والصفحة نفسها.

جني هذه ويرفضها واجدا فيها البعد والغلو، ثم يقول : « فليس يكفي مثل هذا القدر الضئيل المتكلف لإثبات ما يسمى بالاشتقاق الكبير»![1] أما ما يسمى بالاشتقاق العام، فيرى أنيس أنه ليس في الحقيقة إلا نوعا من التوسع في اللغة يحتاج إليه الكاتب، وتلجأ إليه المجامع اللغوية للتعبير عما قد يستحدث من معان، مما يساعد اللغة على مسايرة التطور الاجتماعي.[2]

3- القلب والإبدال :

الإبدال : لغة : الأصل في الإبدال جعل الشيء مكان شيء آخر كإبدالك من الواو إلى تاء في تالله.[3]

اصطلاحا : هو عبارة عن إبدال حرف من كلمة ما بحرف يقرب منه لفظا.[4]

لقد ظن رواد لغتنا ورواتها الأولون أن الإبدال بإقامة حرف مكان حرف آخر، مع بقاء سائر الحروف متماثلة، هو سنة من سنن العرب، فلهم متى أرادوا أن يبدلوا حرفا بحرف، وللعربي أن يتصرف بلغته العربية كما يشاء.[5] ولذلك قال ابن فارس: « من سنن العرب إبدال الحروف، وإقامة بعضها مكان بعض : مثل مدحه ومدهه، وفرس رِفَلّ ورِفَنّ، وهو كثير مشهور قد ألف فيه العلماء ».[6]

1- المصدر نفسه، ص 68.

2- المصدر نفسه، ص 63.

3- إبن منظور، لسان العرب (مادة بدل)، ج13، ص 50.

4- جرجي زيدان، الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، مراجعة وتعليق مراد كامل، ط2، بيروت : دار الحداثة، 1982 م، ص60.

5- أبو الطيب اللغوي: كتاب الإبدال، تحقيق عز الدين التنوخي، دط، دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي، 1378 هـ=1960م، ج1، ص 5، (مقدمة المحقق).

6- أبو منصور الثعالبي (430هـ)، في فقه اللغة وأسرار العربية، بيروت : دار مكتبة الحياة، ص 247.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وذكر يعقوب ابن السكيت أمثلة كثيرة على ذلك، منها : إبدال الهمزة واوا، أرّخ الكتاب وورّخه، وأكّدت العهد ووكّدته، وأصدت الباب وأوصدته.[1]

ويبدو أن مباحث الإبدال جذبت انتباه الباحثين قديما وحديثا أكثر من القلب وقد اختلفوا فيه وفي شروطه، كالأصمعي (ت 216هـ) في كتابه "الإبدال"، وابن السكيت (ت 244 هـ) في كتابه " القلب والإبدال"، الزجاجي (ت 340 هـ) في كتابه "الإبدال والمعاقبة والنظائر"، وأبو الطيب اللغوي (ت 351 هـ) في كتابه "الإبدال".

وإلى جانب هذه التآليف المستقلة يرى علماء كثيرون من المتقدمين عقدوا لهذا النوع بابا أو أكثر في كتبهم ومن هؤلاء أبي عبيد القاسم بن سلام (ت 211 هـ) وابن قتيبة (ت 270 هـ)، وأبي علي القالي (ت 356 هـ) وابن جني (392 هـ) والسيوطي (911 هـ) وغيرهم.[2]

ولقد اختلف اللغويون في وقوعه، فمنهم من اشترط وحدة الحيز، أو قرب المخرج في الصوتين المبدلين، ومنهم من جوّز وقوعه في الأحرف المتقاربة في حكاية أصواتها، ولو كانت من مخارج متباينة.[3]

وذهب ابن السكيت وابن فارس (395 هـ) وابن سيده (458هـ) إلى إمكان حصوله في اللهجة الواحدة.[4] وخالفهم في ذلك أبو الطيب اللغوي ذاهبا إلى أن صورتيه لهجتان.[5]

1- السيوطي، المزهر، ج1، ص 462، 463.

2- ينظر: أبو الطيب اللغوي في كتاب الإبدال ص 31، 32. - والسيوطي في المزهر، ج1، ص460.- وأبو علي القالي في كتاب الأمالي، ط2، بيروت : دار الجيل، 1407 هـ= 1987م، ج2، ص 60. 182

3- جرجي زيدان، الفلسفة اللغوية، ص 60.

4- ينظر ابن فارس في الصاحبي ص 209، وابن سيده (أبو الحسين علي إسماعيل)(ت 458 هـ) المخصص، دط، بيروت: دار الفكر 1398 هـ=1976، ج4، ص 267، 268.

5- أبو الطيب اللغوي، كتاب الإبدال، ص 15.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ويمكن الربط عن طريق الإبدال بين اللغات الإنسانية بعضها ببعض وذلك بكشف أوجه التشابه والاختلاف في الأصوات كما في (*Cable*) الإنجليزية و(كبل) و(حبل) في العربية، ويترتب عليه انتقال الكلمات من لغة إلى أخرى.(1)

فقد ثبت مما تقدم أن الإبدال واقع. أما أسبابه فهي في الغالب نتيجة علة طبيعية في أعضاء النطق في أول الأمر، ثم بالاستعمال تحفظ التنوعات وربما خصصوا كل تنوع لفظي بتنوع من المعنى الأصلي، وقد يحصل هذا التغيير اعتباطا.(2)

القلب : لغة : تحويل الشيء عن وجهه، قَلَبَهُ، يَقْلِبُهُ، قَلْبًا، وقد انقلب وقلب الشيء، وقلَّبه، حوّله ظهر البطن.(3)

اصطلاحا : هو عبارة عن تقديم أو تأخير أحد حروف اللفظ الواحد مع حفظ معناه أو تغيره تغيرا طفيفا، وهو أقل ورودا عن الإبدال. ومن أمثلته قولهم بمعنى واحد لطم ولمط، ذبح وبذح، ورفأ وأرف... وهكذا في ما بقي. هذا ولا يخفى أن كثيرا من الألفاظ المقلوبة تخسر معناها الأصلي بالاستعمال فلا يعود يمكننا الجزم بأنها مقلوبة.(4)

أما سبب القلب فهو في الغالب الميل لتخفيف اللفظ أو التفنن فيه، ويحدث في الغالب اعتباطا، ومثل ذلك كثير الحدوث بين عامتنا فإن معظمهم يقولون : « رعبون » في « عربون » والسوريون ولا سيما البيروتيون يقولون « أجا » في « جاء ».(5)

1- عبد الغفار هلال، اللهجات العربية نشأة وتطور، القاهرة : دار الفكر العربي 1418هـ=1998م، ص 88.

2- جرجي زيدان، الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، ص 65.

3- إبن منظور، لسان العرب (مادة قلب)، ج1، ص 179.

4- جرجي زيدان، الفلسفة اللغوية، ص 59.

5- المرجع نفسه، ص 60.

أما القلب فيبدو أن الخليل أول من قال به وتبعه في ذلك سيبويه فقد نقل عنه ذلك في مألك وملأك، وطمأن واطأمن.[1]

واختلف علماء العربية بعدهما، فمن مقر له آخذ به، ومن مبطل لم يقره، فممن أخذ به الفراء وهو يرى أن (جاه) مقلوب عن (وجه)، وتابعه في ذلك أبو علي الفارسي.[2]

وقد أقر به أيضا الأصمعي وأبو عبيدة، وابن دريد وابن فارس.[3]

والظاهر أن أبا عمر الجرمي لم يكن يقر القلب فقد خالف سيبويه في أن (اطمأن) مقلوب، وأصله (طأمن).[4]

فمن لم يقروه وعدّوه اختلافا في اللغات ابن درستويه، فقد قال في شرح الفصيح كما نقل عنه السيوطي : "في البطيخ" لغة أخرى (طِبِّيخ) بتقديم الطاء، وليست عندنا على القلب كما يزعم اللغويون، وقد بيّنا الحجة في ذلك في كتاب "إبطال القلب"[5] ومذهب الخليل وسيبويه أن (جبذ) و(جذب)، ونحوه ليس أحدهما مقلوبا عن الآخر وكل واحد منهما على حديه لأن ذلك يطّرد فيهما في كل معنى، ويتصرف الفعل فيه، وليس هذا بمنزلة ما لا يطّردهما إذا قلبت حروفه عما تكلموا به.[6]

وقال ابن فارس في فقه اللغة : « من سنن العرب القلب، وذلك يكون في الكلمة ويكون في القصة ».[7]

1- أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3، القاهرة : مكتبة الخانجي، 1408هـ=1988م، ج2، ص 379-380.

2- ابن جني، الخصائص، ج2، ص76.

3- السيوطي، المزهر ج1، ص 476 وما بعدها.

4- ابن جني، الخصائص ج2، ص74.

5- السيوطي، المزهر ج1، ص 481

6- سيبويه، الكتاب ج2، ص 379.

7- ينظر : ابن فارس، فقه اللغة، ص 208.، وابن منصور الثعالبي، فقه اللغة وأسرار العربية، ص 247.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

رأي أنيس في الإبدال :

أما في العصر الحديث، فنجد الدكتور إبراهيم أنيس، يجعل كل من القلب والإبدال عنصرا أساسيا من عناصر اللغة ونموها وحيويتها، ويذكر أن الإبدال عند ابن السكيت يمكن وقوعه في البيئة الواحدة، وقد قبل الذين جاءوا بعده فيما ذهب إليه[1]. كما أشار أنيس إلى أن العلماء في هذا قد انقسموا إلى فريقين : "اللغويون" الذين قصروا ظاهرة الإبدال على ذلك النوع من الكلمات التي رواها ابن السكيت، وهي أن للكلمة صورتين مستعملتين أو على الأقل جائزتين في الاستعمال، وفريق "النحاة" الذين وسعوا من شأن الإبدال حتى شمل الإعلال.

ويرى أنيس « أن النحاة قد خلطوا بين ظاهرتين مختلفتين أو على الأقل يمكن أن يقال أنهم قد أخذوا بمذهب الأصل والفرع في صورة الكلمات ».[2] وقد آثر أنيس مسلك اللغويين هذا بقوله : « ونحن في بحثنا هذا نؤثر أن نسلك مسلك اللغويين ».[3]

ويرى أنيس أن تلك الكلمات التي فسرت على أنها من الإبدال حينا، أو من تباين اللهجات حينا آخر، أنها جميعا نتيجة التطور الصوتي، ويفسر ذلك قائلا : « إنَّ الكلمة ذات المعنى الواحد حين تروى لها المعاجم صورتين أو نطقين ويكون الاختلاف بين الصورتين لا يجاوز حرفا من حروفها، نستطيع أن نفسرها على أن إحدى الصورتين هي الأصل والأخرى فرع لها، أو تطور عنها »[4] ويشترط في كل تطور صوتي القرب في الصفة أو المخرج[5] كما أرجع أنيس الإبدال إلى

1- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 69، 70.

2- المصدر نفسه، ص 71.

3- المصدر نفسه، ص 72.

4- المصدر نفسه، ص 75.

5- المصدر نفسه والصفحة نفسها.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

التصحيف فيقول : « لا يبعد أن بعض تلك الكلمات التي أقحمت في مسائل الإبدال ليست في الحقيقة إلا وليدة التصحيف أو التحريف » ويقول أيضا : « فليس من التجني إذن أن نرجح أن بعض تلك الكلمات التي قيل لنا إن بينها إبدالا لا تمت للإبدال بأية صلة، بل هي وليدة التصحيف ».[1]

4- النحت :

النحت : لغة : هو النشر والقشر.

والنحت : نحت النجار الخشب، نحت الخشبة ونحوها ينحِتها وينحَتها نحتا، فانتحتت، وفي التنزيل العزيز : ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا آمِنِينَ﴾.[2]

الجوهري : نحته ينحِته، بالكسر، أي براه، والنُحاتة : البراية والحافرُ النحيت : الذي ذهبت حروفه. والنحِيتة الطبيعة.[3]

وإذا حاولنا أن نحصر المعاني اللغوية التي جاءت بها كلمة "نحت" وهذا من خلال المعجمات التي اعتمدنا عليها. نلاحظ أنها جاءت بمعنى النشر والقشر والبري، والطبيعة والدخيل في القوم، والقطع والبعير والمفضي...الخ.*

أما **اصطلاحا** : وهو أن تنتزع أصوات كلمة من كلمتين فأكثر أو من جملة للدلالة على معنى مركب من معاني الأصول التي انتزعت منها.[4] والنحت ناموس فاعل

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- المصدر نفسه، ص 84، 85.

2- الحجر : 82.

3- ابن منظور، لسان العرب، (مادة نحت)، ج1، ص 403.

*- ينظر الجوهري (393هـ)، الصحاح، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط3، بيروت : دار العلم للملايين 1404هـ=1984م، ج1، ص 268. والرازي، مختار الصحاح، دط، بيروت : دار الفكر، 1401هـ=1981م، ص 648-649.

4- علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، ص 144.

على الألفاظ، وغاية ما يفعله فيها إنما هو الاختصار في نطقها تسهيلا للفظها، واقتصادا في الوقت بقدر الإمكان.[1]

ومفهوم النحت اعتراه بعض التغيير كما كان عليه فهم القدماء له. فالقدماء كانوا يطلقون عليه "التركيب" مثل الخليل. ويطلقونه حتى على هذه الأمثلة المأثورة من النحت مثل : حيعل، وحولق، وعبشم. بينما أصبح معناه لدى المحدثين بأنه "لون من ألوان التركيب، تنتقص فيه المواد المركبة وتختزل على حين يجمع التركيب بنيتي الكلمتين دون انتقاص[2] ومن المحدثين من يلحقه بالاشتقاق إلحاقا كمحمد المبارك، وصبحي الصالح.[3]

أما الدكتور إبراهيم أنيس، فيرى أن النحت اختزال واختصار في الكلمات والعبارات، فاللغة العربية تستعمل في غالب الأحيان كتلا لغوية متماسكة الأجزاء مثل لا حول ولا قوة إلا بالله، ولكثرة استعمال مثل هذه العبارة، مالوا إلى اختزالها في صورة واحدة فعلا أو مصدرا تكون في أغلب الأحيان رباعية.[4]

وقد ذكر الجوهري (ت 393هـ) في "الصحاح"، وابن فارس (395هـ) في "المجمل"، والسيوطي (ت 911 هـ) في "المزهر" الذي أتى على إيراد أمثلة مشهورة لهذه الظاهرة، والثعالبي (ت 430هـ) في "فقه اللغة وسر العربية" وقد ذكر جل أولئك العلماء ظاهرة النحت في كتبهم.[5]

ولأبي الحسين أحمد بن فارس، اليد الطولى في هذا الموضوع وهو إمام القائلين بالنحت بين اللغويين القدامى، يقول في كتابه "مقاييس اللغة" : « أعلم أن للرباعي

1- جرجي زيدان، الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، ص 71.

2- إبراهيم السامرائي، دراسات في اللغة، ص 21.

3- محمد عبد الغني المصري، مجد محمد الباكير البرازي، اللغة العربية والثقافة العامة، ص 97.

4- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 86.

5- محمد عبد الغني المصري، اللغة العربية والثقافة العامة، ص 100-101.

والخماسي مذهبا في القياس، يستنبطه النظر الدقيق، وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت، ومعنى النحت : أن تؤخذ كلمتان، وتنحت منهما كلمة وتكون أخذت منهما جميعا بحظ ».[1]

وقد سبقه في هذا الخليل بن أحمد، حين قال : « فأخذوا من كلمتين متعاقبتين كلمة واشتقوا فعلا، كقولهم رجل عبشمي منسوب إلى عبد شمس ».

وكان الفراء يقول في "هلم" أن أصلها "هل" هل لك في كذا و"أم" بمعنى أقصد وتعال، وقيل أنها مركبة من "هاء التنبيه" و"لم" بمعنى ضم.[2]

ولا يخفى ما في هذا المذهب من تحايل وتعسف وتعارض مع المناهج العامة التي تسير عليها اللغات الإنسانية بصدد الكلمات الدالة على الحدث وتصريفها بعض من بعض.[3]

أما علماء اللغة المحدثون فقد اهتموا بالنحت اهتماما بالغا سواء أكانوا مؤيدين أو معارضين، فمن الفريق الأول ظهر كل من جرجي زيدان في كتابه "الفلسفة اللغوية"، وعبد القادر المغربي في كتابه "الاشتقاق والتعريب" ومصطفى صادق الرافعي صاحب كتاب "تاريخ آداب العرب" وساطع الحصري صاحب كتاب "آراء وأحاديث" وإسماعيل مظهر صاحب كتاب "تجديد العربية"، وأما الفريق المعارض فمنهم الشيخ أحمد الإسكندري الذي أقره قديما على الأمثلة المسموعة ولم يجز صوغ أمثلة جديدة، لأن بابه قد قفل وزمانه قد انتهى.[4]

1- ابن فارس، مقايس اللغة، ط3، القاهرة : مكتبة الخانجي 1404هـ=1981م، ج1، ص 328-329.

2- ينظر: عبد الرحمان الخليل بن أحمد الفراهيدي (178هـ)، العين، تحقيق مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، ط1، بيروت : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 1408هـ = 1988م، ج1، ص 60. وابن فارس، الصاحبي ص 179، وعلي عبد الواحد وافي في فقه اللغة، ص 145.

3- زين كامل الخويسكي، قضايا من كتب اللغة، القاهرة : دار الوفاء، 2001م، ص 141.

4- نادية رمضان النجار، قضايا في الدرس اللغوي، ص 105.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وهكذا نجد موقف العلماء من النحت قديما وحديثا كالتالي :

1-فريق لا يستسيغ النحت إطلاقا.

2-فريق يجيزه عند الضرورة القصوى، ليستوعب المحدثات الحضارية التي لم تخترع لدينا.

3-وفريق ثالث يشجع على النحت، ويجده وسيلة ناجعة لإغناء العربية الحديثة، ولإثراء الفصيحة مجاراة للتقدم التقني المتزايد.[1]

ولا تنفرد العربية بظاهرة النحت، ففي الإنجليزية مثلا يقال : *Lunch*، لوجبة الطعام التي تتناول في الضحى، فتقوم مقام الفطور والغداء معا وهي منحوتة فيها من :

Breack fast = فطور + *Lunch* = غذاء.[2]

رأي أنيس في النحت :

أما بالنسبة لإبراهيم أنيس فقد درس ظاهرة النحت في اللغة، وعرض لأمثلتها لدى القدماء : وقسم النحت على أنواع، فمنه المنحوت من كلمتين مثل(جعفل) أي جعلت فداك ،و منه من ثلاث كلمات مثل حيعل أي قال حي على الفلاح ،ومنه من أربع كلمات مثل (بسمل)، أي قال "بسم الله الرحمان الرحيم"، ومنه المنحوت من أكثر من ذلك مثل حوقل أو حولق أي قال "لا حول ولا قوة إلا بالله". وأنشد الشواهد الشعرية المسوقة لذلك في المصادر القديمة.[3] ويرى أنيس أن أولئك الذين يرون قياسية النحت قد غالوا في أمثلته بعض المغالاة فقد تصوروا أن كل الكلمات الكثيرة

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- محمد عبد الغني المصري، اللغة العربية والثقافة العامة، ص 99.

2- ستيفن أولمان، دور الكلمة في اللغة، ترجمه وقد له وعلق عليه الدكتور كمال بشر، ط12،القاهرة : 1997، ص 160.

3- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 86 وما بعدها.

البنية لم تنشأ إلا عن طريق هذا النحت. وقد تكلفوا في هذا وتعسفوا حين نادوا أن "البرقع" مثلا من الفعل "برق" ومعه "رقعة" أي خرقة، كما نبه أيضا مغالاتهم في القول بنحت بعض الألفاظ مثل بلعوم، وخرطوم وحلقوم، أو صرصر القلم، أو قهقه الرجل وما إلى ذلك.[1] لذلك يرى أنيس أن النحت في بعض الأحيان ضروري يمكن أن يساعدنا على تنمية الألفاظ في اللغة وفي ذلك يقول : « ولذا نرى الوقوف منه موقفا معتدلا، ونسمح به حين تدعو الحاجة الملحة إليه، ولا سيما حين يجري على نسق من الأمثلة القديمة ».[2]

وينفرد أنيس من بين العلماء المحدثين في عد ظاهرة حذف بعض الأصوات من الكلمة اختصارا لبنيتها نوعا من النحت وهو ما يسميه اللغويون الغربيون (*Haplology*) إذ يقول : « ليس من المغالاة إذن أن نقرر أن ما نسميه بالنحت لابد وأن يكون صورة من صور الاختزال في مقاطع الكلام التي يشير إليها المحدثون من اللغويين »[3] ومن الكلمات التي قدمها في هذا الشأن : *Photo* اختصارا لكلمة *Photographe* وكلمة *Lab* اختصارا لكلمة *Laboratory* هذا عند الكبار، أما عند الصغار فيميلون إلى إسقاط أوائل الكلمات مثل قولهم *Phone* في *Telephone* و*Bert* في *Herbert*.

وهكذا يرى أنيس أن التطور اللغوي، اقتضى وجود ظاهرة النحت في اللغة، وهو بهذا يؤيد ذهاب بعض اللغويين القدماء إلى نحت الأدوات والكلمات التي نصوا على تركيبها وتمسكوا به، واختلفوا مع من قال بإفرادها وبساطتها، وإن لم ينص أنيس على الكلمات والأدوات التي بحثها هؤلاء.[4]

1- المصدر نفسه، ص 90.

2- المصدر نفسه، ص 91.

3- المصدر نفسه، ص 93 ، 94

4- المصدر نفسه، ص 80 وما بعدها

5- الارتجال :

الارتجال : **لغة** : ارتجل الشيء بمعنى وضعه تحت رجليه.

ومن اللسان ارتجال الخطبة والشعر، ابتداؤه من غير هيئة. وارتجل الكلام ارتجالا إذا اقتضبه اقتضابا. وتكلم به من غير أن يهيئه قبل ذلك وهو مأخوذ من السهولة والانصباب، ومنه قيل : شعر مرجّل ورجل : إذا كان سَبْطا غير جعِرٍ. وقيل : هو من ارتجال البئر، وهو أن تنزلها برجليك من غير حبل.(1)

والارتجال : الكلام المرسل انهمارا وتدفقا، لا يتوقف فيه قائله، في حين أن البديهة فكرة وتأيدا، فالارتجال أسرع من البديهة.(2)

لقد اعترف علماء اللغة بوقوع الارتجال في اللغة العربية، فالعربي الفصيح كان يخترع ألفاظا ويشتق أخرى أو يقتبسها متتبعا طرق التجديد في ذلك. ويروي عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها ولا سُبقا إليها، والباحث في العربية يعثر في بعض مصنفاتها على كلمات وصفت بالاختراع فقيل عنها أنها مصنوعة.(3)

وقد ذكر ابن جني في كتابه "الخصائص" « باب يسمع من العربي الفصيح لا يسمع مع غيره » قال : قال أحمد بن يحي : حدثني بعض أصحابي عن الأصمعي أنه ذكر حروفا من الغريب فقال : لا أعلم أحد أتى بها إلا عمرو بن أحمر الباهلي : منها الجبر، والملك، وإنما سمى لِذلك -أظن- لأنه يجبر بجوده وهو بقوله :

استَلَمْ بِـــــراوُوقٍ حُبِـيتَ بــــــه وانْعَـــــمْ صَبَاحاً أيُّــها الجَبْــرُ

1- ابن منظور، لسان العرب (مادة رجل)، ج13، ص 286.

2- علي بن ظافر الأزدي، بدائع البدائه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت : المكتبة العصرية، بيروت، 1413هـ=1992م، ص 7.

3- عبد الغفور حامد هلال، علم اللغة بين القديم والحديث، ص 138 (الهامش).

ومنها قوله (البابوس) وهو أعجمي، يعني ولد ناقة، وذلك بقوله :

حَنَّتْ قَلُوصِي إِلى بَابُوسِها[1] جَزَعَا   فَمَـــــا حَنِينُكِ أَمْ مَا أَنْتِ والذِّكَرُ[2]

وقال الإمام السيوطي : « إن وُضع اللفظ لمعنى ثم نقل إلى غيره لا لعلاقة، فهو المرتجل، أو لعلاقة فإن اشتهر في الثاني كالصلاة، سمي بالنسبة إلى الأول منقولا عنه، وإلى الثاني منقولا إليه، وإن لم يشتهر في الثاني كالأسد، فهو حقيقة بالنسبة إلى الأول، ومجازٌ بالنسبة إلى الثاني ».[3]

وفي كتب النحاة ما يرشدنا إلى اعترافهم بالارتجال في أثناء حديثهم عن العلم وتقسيمه إلى منقول ومرتجل، وحدُّ العلم المرتجل، هو ما استعمل من أول الأمر علما، بأن لم يكن موضوعا في الأصل لشيء، بل اخترع ابتداء للعلمية، فهو علم من أول أحواله، من قولهم : ارتجل الخطبة ارتجالا إذا اخترعها من غير روية، سواء كان مقيسا كعمران وحمدان وفقعس، أو شاذا بفك ما يدعم كمحبب أو فتح ما يكسر كموهب أو كسر ما يفتح كمعدي.[4]

رأي أنيس في الارتجال :

يرى أنيس أن هناك فريقا آخر رفض أمر الارتجال رفضا باتا زاعما أن ما يرويه المؤيدون ليس في حقيقته إلا نوع من عبث الأطفال باللغة المألوفة المعهودة، ويرجع أنيس سر الخلاف بين هؤلاء وهؤلاء إلى اختلافهم في تحديد المراد من كلمة

1- هو من قصيدته المدونة في جمهرة العرب لأبي زيد القرشي، ومطلعها :

بَانَ الشَّبَابُ وَأَفْنَى ضِعْفَكَ الكِبَرُ   للهِ دَرُّكَ أَيُّ العَيْشِ تَـنْـتَـظِرُ

ينظر : أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، جمهرة العرب، تحقيق علي محمد البجاوي، ط1، القاهرة : نهظة مصر، ص 842.

2- ابن جني، الخصائص، ج 3، ص 22.

3- السيوطي، المزهر، ج 1، ص 368.

4- جمال الدين عبد الله بن أحمد بن محمد الفاكهي، شرح الحدود النحوية، حققه وقدمه د/ محمد الطيب الإبراهيم، ط1، بيروت: دار النفائس، 1417هـ=1996م، ص 113.

الارتجال والاختراع في اللغة (*Inventice*) فالذين رفضوه قد فهموا الارتجال على أنه الخلق من العدم، وبذلك ضيقوا من دائرة الارتجال، وقصروه على تلك الكلمات الجديدة في لفظها ومعناها، والتي لا تمت لمواد اللغة وصيغتها بصلة ما.[1]

وفي رأيهم أن الكلمات الجديدة التي سمع عنها في اللغات الأوربية، قد أطلقت على مستحدثات جديدة، فليست من الألفاظ المرتجلة، وأن مرجعها جميعا إلى الاشتقاق أو القياس أو النحت أو الاقتراض وغير ذلك من طرق وضع الكلمات الجديدة [2] وأنيس لا يشك أن بعض تلك الكلمات يدين بنشأته إلى طرق أخرى غير الارتجال، من مثل الاشتقاق أو النحت أو الاقتراض، ولكن مما لا شك فيه أيضا أن بعض تلك الكلمات قد اخترعت اختراعا وارتجلت ارتجالا.[3]

كما يرى أنيس أن كلاًّ منا يستطيع أن يرتجل كلمة من الكلمات وأن يخلع عليها من الدلالة ما يشاء، ولكن مثل هذه الكلمة لا تصبح جزءا من اللغة إلا بعد أن يتاح لها الشيوع والذيوع بين أفراد البيئة، بحيث يستعملها كثير من الناس في خطابهم وحديثهم.[4]

ويعترف أنيس بالارتجال في تطور اللغة إذ يقول : « ونخلص من كل ما تقدم أن الارتجال في اللغة حقيقة واقعة لا يتطرق إليها الشك، ولكنه محدود الأثر، لذلك يرى معظم الباحثين أن الارتجال أتفه طرق الوضع اللغوي ».[5].

1- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 104.

2- المصدر نفسه والصفحة نفسها.

3- المصدر نفسه، ص 106.

4- إبراهيم أنيس: الأصوات في اللغة، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، 1958، ص 128-129.

5- إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة، ص 107-108.

6- الاقتراض :

الاقتراض : لغة : القرض هو القطع، قرضه، تقرِضُه بالكسر قرضا وقرَّضه، قطعه.[1]

اصطلاحا : وهو عملية تقترض بها لغة من كلمة أو كلمات من لغة أخرى، ثم في الغالب تحدث بها تعديلات صوتية أو صرفية لجعلها متناسقة مع نظامها الصوتي أو نظامها الصرفي. مثال ذلك راديو، تلفزيون أو تلفاز، رادار، مغناطيس، برلمان.[2] والاقتراض ينشأ عن حاجة، إذ يشبه في ذلك اقتراض المال، فالمقترض لا يقترض في العادة إلا عن حاجة، وكذلك اللغة فهي لا تقترض إلا عن حاجة في الغالب.[3]

ولم يعرف هذا المصطلح في الدراسات اللغوية العربية قديما بالمعنى المعروف الآن، وقد عرف قديما –عند الخليل، وابن دريد، والسيوطي وابن فارس– باسم المعرب والدخيل.[4]

وقد ظهر هذا المصطلح في حدود الخمسينيات تقريبا واختلف المحدثون في استعمالاته واطلاقاته فهو :

أ- عند صبحي الصالح يدل على الدخيل من التراكيب والأساليب.[5]

ب- وعند علي عبد الواحد وافي فيدل على الدخيل الأجنبي، المعرب والمولد.[6]

ج-أما عند إبراهيم أنيس فيدل على استعارة الألفاظ والأساليب.[7]

1- ابن منظور، لسان العرب (مادة قرض)، ج9، ص 82.

2- محمد علي الخولي، مدخل إلى علم اللغة، ص 92.

3- المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

4- السيوطي، المزهر، ج1، ص 268.

5- صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص 366.

6- علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة ص 153.

7- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 117.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وقد عني علماء اللغة بتمييز الكلمات الدخيلة وحصرها، وألفوا في ذلك مؤلفات على حدة، ووضع بعضهم علامات يتميز بها كثير من الكلمات الدخيلة مثل : برسيم، خرسان، جبريل، نرجس، مهندز، جص، صولجان، الجردقة، المنجنيق ...الخ.[1] وقد رفض الدكتور أنيس ذلك حيث يقول : « لا أظن أن هذه الكلمات كانت نتيجة استقراء كاف لنسيج الكلمة العربية وتركب أصواتها ».[2]

وقد ورد في القرآن الكريم كثير من معربات الجاهلية، حتى قال ابن جرير : « في القرآن من كل لسان » وذكر السيوطي في "المتوكلي" نماذج مما ورد في القرآن منها القسطاس فإنه بالرومية الميزان، والإستبرق فإنه بالفارسية الديباج الغليظ، طوبى اسم الجنة بالهندية... الخ. ومع أن بعضه ليس صحيح النسبة إلى إحدى اللغات المذكورة، فإن السيوطي كان له فضل توجيه الأنظار هذه الوجهة الجديدة التي لا ترى في تعريب القرآن للأعجمي خطرا، بل تجد فيه مزية له على الكتب السابقة.[3]

ومع ذلك، فالقضية خلافية بين العلماء العرب، بينما يرى فريق من هؤلاء العلماء أن هذا الاتجاه من خصائص القرآن على سائر كتب الله المنزلة.[4] ويرى بعضهم أن من زعم أن فيه غير العربية، فقد أعظم القول.[5]

ويذهب فريق ثالث إلى التوفيق بين الرأيين وذلك أن هذه الأحرف أصولها أعجمية كما قال الفقهاء، لكنها وقعت للعرب فعربتها بألسنتها وحولتها عن ألفاظ

1- السيوطي، المزهر، ج1، ص 270.

2- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 127.

3- صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص 368.

4- نسب السيوطي هذا القول إلى ابن النقيب. ينظر: (السيوطي، المزهر، ج1، ص 269)

5- نسب السيوطي هذا القول إلى أبي عبيدة معمر ابن المثنى.

العجم إلى ألفاظها، فصارت عربية ثم نزل القرآن الكريم وقد اختلطت الحروف بكلام العرب، فمن قال أنها عربية فهو صادق ومن قال إنها أعجمية فهو صادق.[1]

ويشرح الجواليقي هذا النص السابق لأبي عبيد القاسم بن سلام ويوضح اتساقه وعدم تناقضه، فيقول : « هذه الحروف بغير لسان العرب في الأصل ... ثم لفظت به العرب بألسنتها، فعربته، فصار عربيا بتعريبها إياه. فهي أعجمية باعتبار الأصل، عربية باعتبار الحال ».[2]

أما في العصر الحديث فنجد علماء العربية ومنهم الدكتور سميح أبو مغلي يرى أن الألفاظ القرآنية التي يقال إنها من أصل غير عربي قد تكون عربية قديمة نزحت إلى البلدان المجاورة مع من هاجروا ومع من تاجروا، واستعملت هناك بينما انقرضت في بلاد العرب، ثم رجعت في أزمان لاحقة فظنها العرب وافدة وهي في الحقيقة عائدة.[3] وهذه النظرية يؤمن بها اللغويون المحدثون، فالدكتور إبراهيم السامرائي يذكر ذلك فيقول : « إن الألفاظ تجاوز حدودها ثم تعود ». كما أن اللغوي أولمان يسمي هذه الظاهرة باسترداد الصادرات.[4]

ومع ذلك فإن وجود كلمات قليلة من أصل غير عربي في القرآن الكريم، وجلها أسماء أنبياء لا يغير شيئا في كون القرآن كتابا منزلا بلسان عربي مبين، وخصوصا وأن تلك الكلمات القليلة قد دخلت في العربية قبل نزول القرآن الكريم، ولاكتها الألسن والأشداق العربية وأمست عربية بحكم التزامن والشيوع.[5]

1- ينظر السيوطي، المزهر ج1، ص269. وابن فارس، الصاحبي، ص 29.

2- أبو منصور الجواليقي (540هـ)، المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر : دار الكتب، ط2، 1389هـ=1969م، ص 50.

3- سميح أبو مغلي، في فقه اللغة وقضايا العربية، ص 207.

4- المرجع نفسه، ص 207.

5- المرجع نفسه والصفحة نفسها.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

رأي الدكتور إبراهيم أنيس في الاقتراض :

وإلى مثل ذلك أشار الدكتور إبراهيم أنيس فيقول : « إنَّ تلك الكلمات التي جاءت في القرآن ووصفت بالأعجمية إنها هي ألفاظ اقتبسها العرب القدماء من لغات أجنبية، وصقلوها وهذبوا صورتها ثم شاعت في كلامهم قبل الإسلام فلما جاء الإسلام وجدها تكون عنصرا من عناصر اللغة العربية، ووجد الناس لا يكادون يشعرون بعجمة فيها، فمثلها مثل كل الكلمات العربية التي كانت تجري على ألسنتهم، ولذا تعد من اللسان العربي، غير أنها على حسب أصلها البعيد أعجمية، ومستمدة من لغة أجنبية ».[1]

ويرى أنيس أن اللغة العربية شأنها شأن اللغات الأخرى تعطي و تأخذ وتستعير من لغات مختلفة مصطلحات ومفردات مختلفة، فقد استعارت قبل الإسلام وبعده ألفاظا أجنبية كثيرة من دون أن يعد ذلك غضاضة أو ضررا على عروبتها.

ويشير إلى أن إدخال الكلمات العربية إلى اللغة العربية كان متركزا على أسماء بعض الأزهار والطيور والأدوات المنزلية التي تمليها الحضارة والمدنية أو سبب الجوار والتجارة مع الأقوام الأخرى وكان أغلب هذه الكلمات تعود إلى أصل فارسي أو يوناني وقد تجلى ذلك واضحا بين شعراء الجاهلية وفي مقدمتهم الأعشى قيس الذي امتلأ شعره بالكثير من الكلمات الأعجمية [2] كقوله :

عَلَيْهِ دَيَـــابوذَا تَسَرْبَلَ تَحْتَهُ   أَرَنْدَجَ إِسْكَافٍ يُخَالِطُ عِظْلِمَا[3]

1- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 126.

2- المصدر نفسه، ص 124.

3- البيت من الطويل وللأعشى الكبير (ميمون بن قيس) ومطلع القصيدة :

أَلَمَّ خَيَالٌ مِنْ « قُتَيْلَةَ » بَعْدَمَا   وَهَى حَبْلُهَا مِن حبلنا فتصرَّماَ

ديوان الأعشى (ميمون بن قيس)، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية بيروت : ط1، 1407هـ=1987م، ص 164.

كما أشار أنيس إلى طريقة العرب في التعريب، والذين كانوا يسارعون إلى نسبة العجمة لبعض الألفاظ لمجرد شبهة في الصورة والشكل العام، ويعلل أنيس ذلك : « بأنهم لم يكونوا على دراية كافية بشقيقات اللغة العربية من لغات سامية تنتمي كلها إلى أرومة واحدة، فعمدوا إلى ألفاظ سريانية أو عبرية أو آرامية وعدُّوها من الدخيل على اللغة العربية، غير مدركين أن هذه اللغات قد انحدرت كلها من أصل واحد، وربما أخذت الكلمة الواحدة السامية الأصل صورا متعددة في هذه اللغات الأخوات».(1) كما يقول : « ويرى المجمع أن للتعريب في عصرنا الحديث من فوائد تتلخص في غنى اللغة بذخيرة من الكلمات التي تعبر عن كل ظلال المعاني الإنسانية، كما يمدنا بفيض من المصطلحات العلمية الحديثة التي لا نستغنى عنها في نهضتنا العلمية ».(2) فقد وافق أنيس المجمع وعدَّ موقفه حكيما في قراره.

1- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 129.

2- المصدر نفسه، ص 131.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ب- الصلة بين اللغة والمنطق : (رأي أنيس)

تعبر المورفيمات عن معان نحوية متعددة تختلف عددا ونوعا باختلاف اللغات، وتسمى هذه المعاني الفصائل النحوية.[1] وقد أطلق عليها الدكتور إبراهيم أنيس الظواهر النحوية : كالجنس والعدد والشخص وزمن الفعل، والملكية (الإضافة أو التبعية). والمعول في تحديد الفصائل كالمعول في الدراسة النحوية عامة إنما هو على ما يؤديه الكلام من وظيفة، وعلى الشكل الذي تتخذه الكلمات فيما بينها.[2] ويقول الدكتور إبراهيم أنيس : « إن الظواهر النحوية ليست في حقيقتها إلا مجموعة من العادات الكلامية يلتزمها أبناء اللغة الواحدة في كلامهم »[3] ويرى أيضا أن اللغة ترتبط بعض الارتباط بالفكر الإنساني العام مما يستتبع ارتباطا بين لغات البشر والمنطق.[4]

وإذا قلنا : « إن بعض الارتباط بالفكر العام، فإن بعضه الآخر قد لا يساير المنطق في ظاهرة ما. مثل التذكير والتأنيث، والإفراد والجمع، والفكرة الزمنية، والنفي اللغوي. وهذا ما أكده إبراهيم أنيس وما تؤكده الدراسات المقارنة ».[5]

ووصل النحو بالمنطق، قضية قديمة، والنقاش فيها سابق على علماء العربية، وقد دار بين أصحاب القياس من فلاسفة اليونان ممن قالوا بوجوب مطابقة الفصائل النحوية للأقسام أو المقولات المنطقية وبين القائلين بالتشذيذ، أو تأبّي اللغة على التطابق مع الواقع.[6] وتاريخ الدراسات اللغوية خير شاهد على عدم صلاحية

1- محمود السعران، علم اللغة، ص 232.

2- المرجع نفسه، ص 233.

3- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 151.

4- المصدر نفسه، ص 152.

5- ينظر إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة ، ص 131، وما بعدها. وعبد الحكيم راضي في نظرية اللغة في النقد العربي،القاهرة : مكتبة الخانجي، ص 503 وما بعدها. ومحمود السعران في علم اللغة ص 74 وأيضا 234.

6- عبد الحكيم راضي، نظرية اللغة في النقد العربي، ص 503.

المنطق أساسا للدراسة اللغوية، فالمنطق لا يمكن من تفسير كثير من الظواهر اللغوية، أو هو قد يفسرها بطريق التعنت والتعسف وسبيل التأويل والتعقيد، أو قد يؤدي إلى الاستغراق في الجدال في مسائل لا طائل من ورائها، أو من وراء الجدال فيها.[1]

وقد أورد الدكتور إبراهيم أنيس أمثلة تبين أنه ليس ثمة تطابق لازم بين اللغة والواقع، مثلا أن مقولة العدد لا تخضع في اللغة لقانون الواقع الفعلي، حيث يرى أنيس أن اللغة تسلك مسالك متعددة في علاج الإفراد والجمع، فالجسم الإنساني يشتمل على أعضاء مزدوجة كالعينين والأذنين واليدين والرجلين، وكلها مما يسمى بالمثنى، ولكن اللغة في أساليبها قد تستعملها مفردة، ويتقبلها السامع دون ملاحظة أو اعتراض.[2] وقل مثل هذا في مقولة العدد مما يتعلق بصيغ الكثرة وصيغ القلة في الجموع.[3]

وبشكل عام « فإن الفكرة العامة التي تسيطر على علاج الجمع في أغلب اللغات بعيدة كل البعد عن الدقة المنطقية، فالجمع اللغوي جمع تقريبي فيه بعض الغموض ».[4]

كما أن التقسيم النحوي إلى مذكر ومؤنث ومحايد (والكلام عن اللغة اليونانية) لا يطابق التقسيم على أساس الجنس في الواقع الطبيعي، وبالتالي فليس ثمة تطابق لازم بين اللغة والواقع وبالتالي فلا محل للقول بالاطراد[5]، يقول أنيس : « فالأسماء العربية التي تدل على التأنيث والتذكير في آن واحد والتي يجوز في اللغة أن تعامل

1- محمود السعران، علم اللغة، ص 74.

2- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 157.

3- المصدر نفسه، ص 153.

4- المصدر نفسه، ص 155.

5- عبد الحكيم راضي، نظرية اللغة في النقد العربي، ص 503، 504.

معاملة المذكر والمؤنث، تميل في تطورها إلى الاستقرار على حال واحدة وهي التذكير عادة مثل : الطريق، الضبع، العسل، الروح ... »، كما يرى أنيس أن الفصيلة السامية لا تحتوي إلا على طائفتين من الأسماء : أسماء المذكر وأخرى للمؤنث، وينكر ما ذهب إليه بعض المستشرقين في ضم النوع الثالث المحايد إلى هذه الفصيلة.(1)

ويرى أن النحاة من العرب يقسمون التأنيث إلى مؤنث حقيقي ومؤنث مجازي، ولكل منهما أحكامه اللغوية، ومع هذا يرى اللغة تقبل نصوصا مثل المرأة الكاعب، والناهد والعانس والحامل والمرضع.(2) ويعترف أنيس في الأخير بهذه الحقيقة الملموسة في كل اللغات، وهي أن فكرة التأنيث والتذكير قد اختلطت بعناصر لا تمت للمنطق العقلي بسبب.(3)

أما بالنسبة لمقولة الزمن فيقول أنيس : « فإذا استعرضنا مسلك كل لغة في الربط بين الأساليب والفكرة الزمنية وجدناه في معظم اللغات قد بعد عن الناحية المنطقية العقلية، واتخذ طرائق شتى ».(4)

وقد أورد أنيس أمثلة كثيرة للدلالة على عدم تطابق الزمن مع الصيغ منها قول النحاة إن مثل الفعل "أتى" يعبر عن الزمن الماضي، أمر لا تحتمله النصوص العربية، وتأباه أساليب اللغة، ثم يقول : « وما أحرانا أن نفصل بين الفكرة الزمنية، وبين تخصيصها بصيغة من صيغ الفعل »(5)

1- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 161.
2- المصدر نفسه، ص 160، 164.
3- المصدر نفسه، ص 164.
4- المصدر نفسه، ص 166.
5- المصدر نفسه، ص 174-175.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ويستنتج أنيس في الأخير بأن اللغات بوجه عام قد سلكت طرقا متباينة في ربطها بين الزمن والصيغ، وأن سلوكها وإن كان واضحا كل الوضوح من ناحية اللغة، لا يمت للمنطق العام بصلة وثيقة.(1)

كذلك فإن لكل من اللغة والمنطق موقفه الخاص في قضية النفي، وبالذات تكرار النفي، أو ما أطلقوا عليه (نفي النفي) ومن أوضح الفروق بين النفي اللغوي والنفي المنطقي، أن نفي النفي ينتج الإثبات ولا شيء غير الإثبات في ذهن المنطقي والرياضي، ولكنه من الناحية اللغوية ليست إلا تأكيدا للنفي ! فيكرر أداة النفي مثنى وثلاث ورباع ... فاللغات حين تكرر الأداة في موضع ما من الجملة إنما تهدف بهذا أولى توكيد فكرة النفي، لا إلى الإثبات،(2) وهكذا يتضح لنا أن النفي اللغوي بعيد كل البعد عن النفي المنطقي.(3)

1- المصدر نفسه، ص 175.

2- المصدر نفسه، ص 179.

3- المصدر نفسه، ص 197.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ج- قضية الإعراب :

إن مسألة الإعراب ولا سيما في العربية من المسائل الثقيلة لدى الباحثين في فقه اللغة، فقد تصدى لها القدامى من علماء العربية، كما بحث فيها المحدثون من عرب ومستشرقين.[1] وقد اهتم به النحاة واللغويون منذ عهود ازدهار العربية، ذلك أن الحفاظ على الإعراب كان ضرورة نافعة، ومعنى هذا أن الإعراب كان ثقيلا على الألسنة، فقد فشا اللحن، وفسدت الطبيعة اللغوية، وصار الناس يسمعون فيستنكرون هذا الاعوجاج في الألسنة.[2]

وأول من أشار إلى هذه المشكلة من القدامى هو الخليل بن أحمد، ذكر سيبويه أن الخليل قال: « إن الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحروف ليوصل إلى التكلم به والبناء هو الساكن لا زيادة فيه ».[3]

وقد دار حوار طويل بين علماء اللغة حول علامات الإعراب، التي هي الحركات، وما تدل عليه، وجمهرة الباحثين قديما وحديثا يقولون : « إن الإعراب دخل الكلام لإفادة المعاني المختلفة ».[4]

ويقول أبو القاسم الزجاجي : « إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة ومضاف إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني ».[5] ثم قال : « وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها

1- إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، ط4، بيروت : دار العلم للملايين، آيار (مايو)، 1987، ص 117.

2- المرجع نفسه، ص 117.

3- سيبويه، الكتاب، ج2، ص 315.

4- ينظر : ابن فارس في الصاحبي ص 196، وابن جني في الخصائص ج1، ص 35-36.

5- السيوطي (911هـ)، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق أحمد مختار الشريف، دمشق : 1407هـ=1987م، ج1، ص 170. وأبو القاسم الزجاجي في كتابه الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازك المبارك، القاهرة : دار العروبة، 1378هـ=1959م، ص 69.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه وتكون الحركات دالة على المعاني. هذا قول جميع النحويين إلا قطربا ».[1] ومعظم الباحثين المحدثين يؤيد هذا الرأي.[2]

أما قطرب (أبو علي محمد بن المستنير) (ت 201هـ)، وهو تلميذ سيبويه فإنه يرى وحده أن هذه الحركات جيء بها للسرعة في الكلام، وللتخلص من التقاء الساكنين عند اتصال الكلام، فيقول : « وإنما أعربت العرب كلامها لأن في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، فكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت ولا بين أربعة أحرف متحركة لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقيب الإسكان ».[3]

هذا هو رأي قطرب، وهو رأي لم يسبقه به أحد -فيما يعلم- ولم يتابعه عليه غيره من اللغويين أو النحويين، فيما عدا الدكتور إبراهيم أنيس.

رأي إبراهيم أنيس في الإعراب :

بدأ إبراهيم أنيس بمقدمة طويلة، بيّن فيها كيف كان للنحاة سلطان على الشعراء والأدباء، وأنهم لم يصادفوا من يهاجم إلا في النادر من أمثال ابن مضاء القرطبي الذي ألف كتابا، تصدى فيه لدحض علل النحاة.

1- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 69-70.

2- عبد القادر حامد هلال، علم اللغة بين القديم والحديث، ص 260.

3- السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1، ص 172، وأيضا الإيضاح في علل النحو، ص 70-71.

ثم يذكر الدكتور أنيس أن المحاولة الثانية، كانت محاولة إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو، وأنها كانت محاولة تعليمية، لتيسير تلك القواعد الإعرابية على الناشئين.[1]

ويرى أن النحويين اخترعوا بعض قواعد الإعراب، فهو يجعل الإعراب قصة يقول عنها : « ما أروعها قصة! لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثم حيكت وتم نسجها حياكة في أواخر القرن الأول الهجري أو أوائل القرن الثاني على يد قوم من صناع الكلام ».[2]

والحقيقة أن الدكتور أنيس قد أفاض في الكلام عن الإعراب، والبحث فيه مادة وتاريخا ووظيفة، فبعدما لاحظ أن كبار البلغاء والفصحاء من العرب كانوا يخطئون في الإعراب استخلص أنه : « ...لا مناص لنا من أن نعد ظاهرة الإعراب من الظواهر التي لا يمكن أن تمت للسليقة اللغوية بصلة؛ وذلك لأن صاحب اللغة التي يتكلمها بالسليقة يستحيل عليه الخطأ في ظواهر تلك اللغة دون أن يدرك أنه أخطأ ».[3]

فظاهرة الإعراب لم تكن ظاهرة سليقة في متناول العرب جميعا كما ادعى النحاة، بل هي صفة من صفات اللغة النموذجية الأدبية.[4]

ثم انتقل أنيس إلى البحث عن آثار هذا الإعراب في اللغات السامية الأخرى، واستأثرت العبرية ببحثه في أقل من صفحة، وقال إنها استأثرت ببحث المستشرقين كذلك، وعلل اعتقادهم في وجود الإعراب في اللغات السامية : « بتأثرهم بما حدث في فروع الفصيلة الهندية الأوربية، فقد عرفوا أن الوضع الإعرابي الذي يسمى

1- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 198-199.

2- المصدر نفسه، ص 198.

3- المصدر نفسه، ص 202-203.

4- المصدر نفسه، ص 203.

(*Case-ending*)، كان شائعا في لغاتهم القديمة كاليونانية واللاتينية، وأنه قد فقد من اللغات الأوربية الحديثة بالإنجليزية والفرنسية، فتصوروا أن ما حدث في التطور التاريخي للفصيلة الهندية الأوربية، قد تم مثله في الفصيلة السامية ».[1]

كما لاحظ أنيس أن البحث في اللغات السامية القديمة لا يمكّن من العثور على أثر واضح للإعراب في هذه اللغات، ثم استخلص إلى أن الحركات الإعرابية خلافا لما ادعاه النحاة لا تحدد المعاني، بل لا تعدوا أن تكون حركات يحتاج إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض.[2]

وبعد أن استعرض الدكتور إبراهيم أنيس إعراب اللاتينية باختصار، قال : « ولعل أهم فرق بين رموز الأسماء في اللاتينية، وبين حركاتنا الإعرابية، أن الرموز اللاتينية لا تسقط مطلقا من نهاية الأسماء حين الوقف عليها، كما يحدث غالبا للحركات الإعرابية في لغتنا مما يجعلنا نرجح أن حركاتنا الإعرابية ليست رموزا لغوية، تشير إلى الفاعلية أو المفعولية أو غير ذلك ».[3]

وبعد أن درس ظاهرة الوقف في اللغة العربية ولهجاتها –بشيء من التفصيل– خرج علينا بنظريته الجديدة– في تفسير ظاهرة الإعراب في اللغة العربية ولنلخص نظريته فيما يلي(*) :

1–ليس للحركة الإعرابية مدلول، فلا تدل الحركات الإعرابية على فاعلية أو مفعولية، أو إضافية، أو غير ذلك.

1– المصدر نفسه، ص 212، 215.

2– المصدر نفسه، ص 212 وما بعدها.

3– المصدر نفسه، ص 206–207.

*– وهذا مأخوذ من كتاب رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة العربية، ط3، القاهرة : مكتبة الخانجي، 1408هـ=1987م، ص 374–375–376.

2-هذه الحركات لا تعدو أن تكون حركات، يحتاج إليها في الكثير الغالب، لوصل الكلمات بعضها ببعض، ... بمعنى أنها حركات للتخلص من التقاء الساكنين، عند وصل الكلام، وأن معنى الفاعلية والمفعولية، لا يستفاد من هذه الحركات وإنما من موقع كل من الفاعل والمفعول في الجملة العربية. وحاول الدكتور أنيس -تبعا لذلك- أن يثبت نظاما معينا للجملة العربية القديمة يلي فيها الفاعل الفعل، ويسبق المفعول.

3-هما عاملان تدخلا في تحديد حركة التخلص من التقاء الساكنين، أولهما إيثار بعض الحروف لحركة معينة، كإيثار حروف الحلق للفتحة مثلا. وثانيهما : الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة، أو ما يسمى *(vowel Hormony)*.

4-سمع النحاة القدماء هذه الحركات، فأخطأوا تفسيرها، حين عدوها علامات على الفاعلية والمفعولية وغيرها، في حين لا تعدو أن تكون حركات وصل بين الكلمات.

5-وحين اعتمد النحاة أنها حركات إعرابية، حركوا أواخر الكلمات التي لا داعي إلى تحريكها، لتطرد قواعدهم، فقالوا مثلا : (الرجل قائم) بضم اللام من "الرجل" وكان يكفي أن يقال (الرجل قائم) بتسكين اللام، إذ لا توجد ضرورة تدعو إلى تحريكها.

6-الحالات التي ليس فيها ما يدعو إلى تحريك الآخر، جاءت في النثر والشعر على سواء، ولا يؤثر ذلك على وزن الشعر من الناحية الذوقية، وإن كان يخالف ما يشترطه العرضيون في بعض الأحيان، مثل بيت أبي ذؤيب الهذلي :

أَبَى القَلْبُ إِلاَّ أُمَّ عَمْرُو وأَصْبَحَتْ   تُحَرَّقُ نَارِي بِالشَّكَاةِ وَنَارُهَا[1]

فيرى أنيس أن كلمة "تَحَرَّقُ" قد حرك آخرها دون ضرورة ملحة، وإن إنشاد البيت بغير هذه الحركة، لا يكاد يؤثر في موسيقاه أو وزنه، وكل الذي يترتب على مثل هذا الإنشاد، أن تصبح (مفاعيلن)، (مستفعلّ) وهذا في وزن البيت شيئا يشهد بهذا أصحاب الآذان الموسيقية المرهفة.[2]

7-أما المعرب بالحروف، فكانت إحدى صوره تخص قبيلة معينة، والصور الأخرى تخص قبائل أخرى، ولكن النحاة جمعوا كل هذه الصور، وخصوا كل صورة منها بحالة إعرابية معينة، فهو يفترض مثلا أن هناك قبائل عربية، كانت تنطق المثنى بالياء في جميع الحالات، ثم تطورت هذه الياء فصارت ألفا عند بعض القبائل في جميع الحالات، ولم يفهم النحاة سر الموضوع، فجمعوا بين الصورتين، وخصوا الأولى بحالتي النصب والجر، كما خصوا الثانية بحالة الرفع.[3]

1- هذه القصيدة لأبي ذؤيب الهذلي من البحر الكامل ومطلعها :

هَلِ الدَّهْرُ إِلاَّ لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا   وَإِلاَّ طُلُوعُ الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا.

لأبي ذؤيب الهذلي : ديوان الهذلي، دط، الدار القومية للنشر والطباعة، القاهرة، 1380هـ=1965م، ص 21.

2- إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة، ص 267.

3- المصدر نفسه، ص 270 وما بعدها.

د- أقسام الكلام العربي (الجملة) :

لم يعرّف سيبويه (ت 180هـ) الجملة ولا وردت في كتابه مصطلحا، وإنما وردت في عدة مواضع منه بمعناها اللغوي.[1]

إلا أن ابن جني (ت 392هـ) استطاع أن يستنبط تعريفا محددا للكلام بمعنى الجملة عند سيبويه، يقول : « قال سيبويه :(واعلم أن "قلت" في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكي بها، وإنما يحكي بعد القول ما كان كلاما لا قولا). ففرق بين الكلام والقول كما ترى، ثم قال في التمثيل : « نحو قلت زيد منطلق، ألا ترى أنه يحسن أن تقول : زيد منطلق » فتمثيله بهذا يعلم منه أن الكلام عنده ما كان من الألفاظ قائما برأسه مستقلا بمعناه، وأن القول عنده بخلاف ذلك، إذ لو كانت حال القول عنده حال الكلام لما قدم الفصل بينهما، ولما أراك فيه أن الكلام هو الجمل المستقلة بأنفسها، الغانية عن غيرها ».[2]

ولعل أول من استخدم الجملة مصطلحا المبرد (ت 285هـ). قال في المقتضب: « وإنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفعل، جملة يحسن عليها السكوت، وتجب بها الفائدة للمخاطب ».[3]

وقد استخدم مصطلح "الجملة المفيدة" تلميذه ابن السراج (ت 316هـ) فقال : « والجمل المفيدة على ضربين : إما فعل وفاعل، وإما مبتدأ أو خبر ».[4]

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- ينظر على سبيل المثال : سيبويه، الكتاب، ج3، ص 119، 208، وأيضا ج1، ص 62.

2- ابن جني، الخصائص، ج1، ص 18-19.

3- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (285هـ)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت : عالم الكتب ج1، ص 8.

4- أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (316هـ)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط3، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1408هـ=1988م، ج1، ص 70.

فإذا انتقلنا إلى المحدثين من اللغويين العرب، وجدنا الدكتور إبراهيم أنيس يعرف الجملة بقوله : « الجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر ».[1]

رأي أنيس في أقسام الكلام العربي :

وقد حاول أنيس أن يعيد النظر في التقسيم الثلاثي للكلم عند نحاة العربية في ضوء معرفته بالنحو الأوربي، فيرى أن اللغويين قنعوا بذلك التقسيم الثلاثي من اسم، وفعل وحرف متبعين في ذلك فلاسفة اليونان وأهل المنطق من جعل أجزاء الكلام ثلاثة هي الاسم والكلمة والأداة، ولفت إلى أن اللغويين العرب حين حاولوا تحديد المقصود لهذه الأجزاء شق الأمر عليهم، ووجدوا تعريف الاسم لا ينطبق على الأسماء، كما وجدوا أن من الأسماء ما ينطبق عليه تعريفهم للأفعال، أما الاسم فقد ذكر الأستاذ أنيس أنهم حاولوا أولا تحديده على أساس معناه فقالوا عنه: « هو ما دل على معنى وليس الزمن جزءا منه »[2] فلما اعترض عليهم بأسماء مثل "اليوم والليلة" وبالمصدر الذي رغم اعترافهم باسميته لا يشك أحد في أنه يشير إلى الزمن. أخذوا يحورون تعريفهم ويفسرونه تفسيرا خاصا ينسجم مع فهمهم للاسم على أن منهم من لم يكلف نفسه تعريف الاسم، مكتفيا بالتمثيل له مثل سيبويه الذي قال : «والاسم رجل وفرس »، ومع ما في ذلك من نقص أدركه بعض النحاة القدماء.[3]

وذكر أنيس أن سيبويه يصف الاسم وصفا سلبيا فيشير إلى ما ليس فيه من صفات إيجابية، أما الفعل فقد ذكر أن اللغويين العرب حين حاولوا تعريفه قالوا عنه أنه يفيد معنى، كما تدل صيغته على أحد الأزمنة الثلاثة : الماضي، والحال والاستقبال. وأما

1- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 276-277.

2- المصدر نفسه، ص 279.

3- المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الحروف فقد أوضح الأستاذ أنيس أن علاج اللغويين لها أمر عجيب، وذلك لأنهم يكادون يجردونها من المعاني وينسبون معناها لغيرها من الأسماء والأفعال فلما عثروا على شواهد مثل قول مزاحم بن الحارث العقيلي :

غَدَتْ مَنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ضَمْؤُهَا   تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزَاءِ مَجْهَلِ [1]

وفيه (على) بمعنى (فوق)، وقوله قطري بن فجاءة :

ولَقَدْ أَرَانِــي لِلرِّمَــاحِ رَدِيئَةٍ   مَنْ عَنْ يَمِيــنِي تَــارَةً وَأَمَامِي [2]

وفيه (عن) بمعنى (ناحية) ، قالوا : « إن من حروف ما يستعمل في أذهان النحاة استعمال الأسماء في بعض الأحيان »[3]. وفي هذا الصدد يتساءل الأستاذ أنيس فيقول : « لِمَ فرّق النحاة بين (على) و(دون)، وبين (في) و(داخل) وبين (إلى) و(نحو) فجعلوا الأولى حروفا والأخرى أسماء؟ ».

لذلك فقد أوضح أن فكرة الحرفية كانت غامضة في أذهان النحاة، وأن تعاريفهم للأسماء ليست جامعة مانعة، ولهذه الأسباب يرى الأستاذ أنيس أن النحاة حين أحسوا بشيء من الاضطراب في تحديد الاسم والفعل، والحرف، لجأوا إلى ما سموه علامات الأسماء وقبولها التنوين والألف واللام وغير ذلك مما هو معروف مألوف

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- البيت من الطويل،وهو لمزاحم بن الحارث العقيلي،ولم أقف على مطلع القصيدة ويبدو أنه من قصيدته التي فيها :

تَكَادُ مَغَانِيهَا تَقُولُ مِنَ البَلى   لِسَائِلِهَا عن أهلها لا تُعَمَّلِ

ينظر : إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ط7، بيروت : دار الكتب العلمية، 1417هـ=1996م، ص 557.

2- البيت من الكامل، وهو لقطري بن فجاءة، ومطلع القصيدة المدونة في شرح الحماسة لأبي علي بن محمد بن الحسن المرزوقي (421هـ) :   لا يركَنَنَّ أحدٌ إلى الإحجامِ يومَ الوغى مُتخوفًا لحِمامِ

3- إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، ص 280-279.

في كتبهم وعلامات الأفعال وإمكان اتصال بعضها بضمير الرفع المتصل وسبق بعضها بقد والسين وسوف...الخ.[1]

ثم أورد الأساس التي رآها صالحة للتفريق بين أقسام الكلم. فقد ذكر أن المعنى والصفة ووظيفة اللفظ في الكلام، هي الأسس الثلاثة التي يجب ألا تغيب عن الأذهان حين نحاول التفرقة بين أقسام الكلم، وأن نقيس بها مجتمعة أقسام الكلم في الفصائل المشهورة على الأقل.[2]

كما ذكر أنيس أن المحدثين وفقوا إلى تقسيم رباعي اعتبره أدق من تقسيم النحاة الأقدمين وأوضح أنهم بنوه على أسس الثلاثة السابقة، وهذا التقسيم يشتمل على ما يأتي :

أولا : الاسم : وقد أدرج تحت هذا العنوان ثلاثة أنواع تشترك إلى حد كبير في المعنى والصيغة والوظيفة وهذه الأنواع هي :

(أ) الاسم العام، (ب) العلم، (ج) الصفة.

ثانيا : الضمير : ويندرج تحت هذا العنوان :

(أ) الضمائر، (ب) ألفاظ الإشارة، (ج) الموصولات، (د) العدد.

ثالثا : الفعل.

رابعا : الأداة وتضم كل ما تبقى من ألفاظ اللغة من غير الأقسام الثلاثة السابقة وذكر من ذلك الحروف، والظروف زمانية أو مكانية وغيرها.[3]

1- المصدر نفسه، ص 280.

2- المصدر نفسه، ص 281.

3- المصدر نفسه، ص 282 وما بعدها.

المسند والمسند إليه :

على أن نحاة العربية قد اعتدوا في تحديد الجملة بصدرها، ومرادهم بصدر الجملة المسند والمسند إليه، ولا عبرة بما تقدم عليهما.[1] وقد أدى بهم هذا إلى اعتبار جملة "عبد الله قام" مثلا أو "عبد الله قام أبوه" جملة اسمية.[2] وإلى الاضطراب في تحديد جملة مثل "أعندك زيد" أو "أفي الدار زيد" أهي ظرفية أم فعلية أم اسمية[3]، ونقل عنهم ذلك بعض الباحثين، واعتد البعض الآخر ومنهم أستاذنا الدكتور إبراهيم أنيس والدكتور مهدي المخزومي بالمسند مقياسا لتحديد نوع الجملة.[4]

والمسند إليه سابق في الترتيب على المسند، وهذا هو الأصل فيما يرى النحاة، يقول سيبويه : « فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليُبنى عليه كلام، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه، فالمبتدأ الأول والمبنيُّ ما بعده عليه ».[5]

ويقطع عبد القاهر الجرجاني في هذه المسألة بأن المقدم المبتدأ [6] ويرى أنيس أن الترتيب بين المسند والمسند إليه حين يكون كل منهما معرفة لا يعدو أن يكون أمر أسلوب، إذ لا يكاد المعنى يختلف بتأخير أحدهما إلى تقديمه.[7] ولكن بعض النحاة يرى فرقا في المعنى بين "زيد أخوك" و"أخوك زيد" فالأول تعريف للقرابة والثاني

1- ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تحقيق محي الدين عبد الحميد، بيروت : المكتبة العصرية، 1411هـ=1991م، ج2، ص 431.

2- يراجع المبرد في المقتضب، ج4، ص 128، وأيضا الزجاجي في الجمل، تحقيق ابن أبي شنب، الجزائر، 1926، ص 49.

3- ينظر : ابن هشام المغني، ج2، ص 433.

4- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 306 ومهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ط2، بيروت : دار الرائد العربي، 1406هـ=1986م، ص 42، 47.

5- سيبويه، الكتاب، ج2، ص 126.

6- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق محمد بن تاويت، المغرب، المطبعة المهدية، ج1، ص 80.

7- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 324.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تعريف للاسم، وفي الأول إخبار بالعام عن الخاص، وفي الثاني إخبار بالخاص عن العام.[1]

أما حين يكون المسند جارا ومجرورا أو ظرفا، يرى أن الجملة المثبتة تلتزم صورة واحدة فيها بتقديم المسند سواء أكان المسند إليه معرفة أم نكرة، ونلحظ أن المجرور بالحرف أو بإضافة الظرف لم يرد نكرة محضة وإنما ورد معرفة أو نكرة مخصصة، ولعل الذي سوغ ذلك أن المجرور محدث عنه في المعنى.[2]

وقد ساق أنيس نماذج كثيرة ليستدل بها على أن اللغة في نظام جملتها تفرق بين تلك التي تشتمل على الماضي، والتي تشتمل على المضارع، كما يرى أن صيغتي الماضي والمضارع مختلفان، وأن الجمل المثبتة ليست كالجمل المنفية وأشباهها من جمل استفهامية، في نظامها وهندستها.[3]

أما سبب الفصل والوصل فإن أنيس يرى أن الفصل بين المتضايفين ظاهرة غريبة على أساليب اللغة، وقد يلجأ بعض الشعراء لمثل هذا، فرارا من المألوف المعهود في نظام النثر[4] كما يرى أن موضوع المتعلقات في الجملة لا يزال بحاجة إلى مزيد من الدراسة والتحقيق، وذكر بعضها مثل المفعول به، الذي لا يصح أن يسبق ركني الإسناد في الجمل المثبتة كما يزعم أصحاب البلاغة على عكس الجمل المنفية التي يمكن أن يتقدم المفعول على ركني الإسناد.[5]

وذكر أيضا الحال بحيث لا يتأخر إلا في نوعين من الأساليب، أن يكون صاحب الحال مضافا إليه والثاني أسلوب القصر، أي إذا كانت محصورة أخرت ...الخ.

1- السيوطي، الأشباه والنظائر، ج2، ص 236.

2- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 322-323.

3- المصدر نفسه، ص 309.

4- المصدر نفسه، ص 330.

5- المصدر نفسه، ص 333.

ويعد أنيس كل هذا فوضى لا تقبلها لغة من اللغات، فضلا عن لغة منظمة دقيقة النظام كلغتنا العربية.(1)

1- المصدر نفسه، ص 334.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الثاني :

رأي إبراهيم أنيس في الدلالة

(دلالة الألفاظ)

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

نشأة اللغة :

لم يحظ موضوع أو بحث لغوي في تاريخ الفكر الإنساني، من بعد النظر والتأمل والتدقيق والرؤية، مثل القول في نشأة اللغة الإنسانية وأصلها. وعلى الرغم من كل ما بذل من جهد في هذا الميدان الواسع، لم نر اجتماع العلماء قديما وحديثا، عربا وأوربيين على رأي قاطع موحد في هذا الموضوع.(1)

ويبدو أن علماء السلف في تاريخنا لاحظوا قلة جدوى هذا المبحث، ونصوا على غموض مسائله، وكونها مما يقع تحت الحدس والتخمين، أكثر مما هي مع الإدراك العقلي والاستنباط.(2)

قال أبو حامد الغزالي (ت 505هـ) : « لا يبقى إلا رجم الظن في أمر لا يرتبط به تعبد عملي ».(3) وجاء في المزهر عن ابن السبكي : « الصحيح عندي أن لا فائدة لهذه المسألة » وعقب على ذلك بقوله : « وهو ما صححه ابن الأنباري وغيره، ولذلك قيل: ذكرها في الأصول فضول. ».(4)

ويرى ابن جني أنه : « موضوع محوج إلى فضل تأمل ».(5)

ومن المحدثين من يرى وعورة مسلك هذا الباب، وإن ولوجه ضرب من الميتافيزيقية،(6) بينما يقرر آخرون أنه موضوع يختص بعلم الأجناس وعلم الوراثة.(7)

1- عبد القادر عبد الجليل، اللغة بين ثنائية التوقيف والمواضعة، ط1، عمان : دار الصفاء، 1417/1997هـ، ص 17.

2- المرجع نفسه، ص 17.

3- أبو حامد الغزالي، المستصفى في علم الأصول، ومعه كتاب فواتح الرحموت لعبد العلي الأنصاري، ط2، بيروت : دار الكتب العلمية ، د ت، ج1، ص145.

4- السيوطي، المزهر، ج 1 ،ص 26 .(جواز قلب اللغة).

5- ابن جني، الخصائص ، ج 1 ،ص40.

6- محمد المبارك، فقه اللغة، ص 185، 187.

7- محمود السعران، علم اللغة، ص 317.

إن نظرة مفكرينا لم تكن متأثرة بعوامل خارج دائرة التصور الإسلامي، وإنما كانت تتبع من الأثر الإسلامي والتفكير الذاتي.[1]

ومع ذلك نجد بعضهم، يحاول أن يعرض نظرياته في هذا الموضوع ملبسا إياها ثوبا علميا، ومحاولا الدفاع عنها في صلابة وإصرار، غير أن بعض المعتدلين من علماء اللغة، سخروا حتى من مجرد التفكير في إدراج هذا الموضوع ضمن بحوث علم اللغة.[2]

وكان اللغويون العرب قد تناولوا نشأة اللغة بالبحث منذ عصر مبكر، فعرض لهذا الموضوع ابن عباس (ت 68هـ) والخليل (ت175هـ) كما عرض له في القرن الرابع أبو علي الفارسي (ت377هـ) وابن جني (ت392هـ) وابن فارس (ت395هـ) وغيرهم، كما عرفه في القرن الخامس، ابن سيده (ت 458هـ) وفي القرن التاسع ابن خلدون (ت 808هـ) وفي القرن العاشر السيوطي (ت 911هـ) وجميعهم على أنه من العلم اللغوي، وعالجوه في كتبهم في فقه اللغة.[3]

رأي أنيس في نشأة اللغة :

أما في العصر الحديث، فنجد الدكتور إبراهيم أنيس قد عرض لنظريات نشأة اللغة، ونقد على القدماء أخذهم بالتوقيف والاصطلاح وناقشهم في حججهم التي استندوا إليها.[4] فرأى أن القائلين بالتوقيف يعتمدون في أكثر أدلتهم على النصوص النقلية،

1- عبد القادر عبد الجليل، اللغة بين ثنائية التوقيف والمواضعة، ص 18.

2- رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص 109.

3- ينظر :الأزهري أبو منصور (ت 370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق يعقوب عبد النبي، القاهرة : الدار المصرية، دت، ج1، ص49. و محمد بن جرير الطبري في تفسيره ، المطبعة الميمنية لمصر، ج1، ص 170.و ابن جني في الخصائص ، ج1،ص40.ابن فارس في الصاحبي 36ص،و السيوطي في المزهر، ج1، ص 8 وما بعدها.

4- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 13، 20.

ويفسرونها على حسب أهوائهم ليستنبطوا منها ما يؤيد أراءهم.[1] أما رأي أصحاب الاصطلاح فهي مجرد افتراضات لا طائل منها. واستنتج أنيس أن علماء العرب لم يهتدوا إلى رأي يجمعون عليه، أو يرجحونه بصدد النشأة اللغوية.[2]

ولقد حاول الدكتور أنيس أن يفهم الآية الكريمة :﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾[3]، فهما جديدا يساير الدرس اللغوي، فيذهب إلى أن الإنسان كان ينطق بطريقة مبهمة لا يهدف من ورائها إلى هدف معين، ثم تصادف أن ارتبطت هذه الأصوات بأشياء معينة فصارت "أعلاما" عليها. ثم يتطور العلم شيئا فشيئا إلى كلمة عامة، ويقول : « ولذا نرجح أن معظم الكلمات قد أخذت مدلولها بطريق المصادفة، أي أنها كانت أصواتا مبهمة لا هدف منها سوى اللعب والمتعة، ثم تصادف أن نطق بها في أثناء حدث من الأحداث، فارتبطت به ارتباط العلمية، وتدرج العلم من معناه الخاص إلى معنى عام، فإذا فسرت الأسماء في قوله تعالى:﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾[3] بمعنى الأعلام، ساير هذا التفسير أحدث ما ينادي به اللغويون في عصرنا الحاضر».[4] ثم عرج على نظريات المحدثين، فبدأ بنظرية محاكاة الأصوات الطبيعية -فبسطها- ثم دافع عنها وعن حججها، وضعّف من المطاعن الموجهة إليها،[5] ومما يدل على ميله إليها أكثر من غيرها، إن لم يقطع بصحتها، وذهب إلى أن كل النظريات قديمها وحديثها مجرد افتراضات.[6] إلا أن

1- المصدر نفسه، ص 17.

2- المصدر نفسه، ص 20.

3- البقرة :31.

4- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، 37.

5- المصدر نفسه، ص 20، 27.

6- المصدر نفسه، ص27.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أقرب هذه الافتراضات هي تلك التي أيدها، وهذا ما يدعم ما ذهب إليه الخليل في هذا الصدد وما ذهب إليه ابن جني.[1]

وقد أيد أنيس نظرية ابن جني عند عرضه لها في كتابات اللغويين المحدثين والتي تسمى نظرية *Bow-wow*، فيقول إنه : « لا يصح أن ننساق مع بعض المعترضين على هذه النظرية في تهكمهم عليها بأنها تقف بالفكر الإنساني عبر حدود حظائر الحيوانات، وتجعل اللغة الإنسانية الراقية مقصورة النشأة على تلك الأصوات الفطرية الغريزية، لأن وراء هذه الأصوات سورا حصينا عنده في الحقيقة تبدأ لغة الإنسان ذات الدلالات المتميزة المتباينة. فالمعترضون يفترضون في هذا النوع من الأصوات عقما ولا تصلح لأن ينحدر منها تلك الدلالات الإنسانية السامية.[2] ولكن الواقع يبرهن على أن كثيرا من كلمات اللغات الإنسانية قد انحدرت عن تلك الأصوات الغريزية المبهمة، ثم سمت في تطورها ودلالتها وأصبحت تعبر عن الفكر الإنساني. وإلا فكيف نتصور أن كلمة "الخيل" يشتق منها "الخيلاء" و"الجبانة" بمعنى الصحراء يشتق منها "الجبن"، وأن من "سفهت الطعنة أسرع منها الدم وجف" تجيء "السفاهة" إلى غير ذلك من تلك الدلالات المجردة التي انحدرت إلينا من المحسوسات ! يمكننا إذن أن ندرك أن الكلمات المستقاة من الأصوات الطبيعية (؟) قد تتطور في دلالتها حتى تصبح معبرة عن الدلالات الراقية المجردة في الذهن الإنساني».[3]

1- ينظر : محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، بيروت : دار مكتبة الحياة، ص 495.

2- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 21.

3- المصدر نفسه، ص 21-22.

2- الصلة بين اللفظ والدلالة :

بعد أن درس أنيس فكرة اللفظ ومدلوله، وعرض لآراء المحدثين في ذلك، قرر أن هذه الصلة طبيعية، وأن « اللغات بوجه عام تؤثر التعبير عن الأشياء بوساطة ألفاظ أثرها في الآذان يشبه أثر تلك الأشياء في الأذهان »[1].

وذكر أمثلة واضحة من ذلك في لغات الأمم البدائية، يغمض هذا الوضوح عندما تأخذ اللغة في التطور.[2]

3- استيحاء الدلالة من الألفاظ :

كما حاول أنيس أن يبين أن ظاهرة استيحاء الدلالة من الألفاظ ظاهرة مكتسبة أي أن المرء يخضع لما يكتسبه من ألفاظ، ويتأثر بنظام تلك الألفاظ و نسجها وتركيبها.[3]

ويرى أنه كما توحي الألفاظ بالدلالات، قد توحي الأشكال والمناظر بشيء من الدلالات أيضا، ويربطها ربطا وثيقا بالألفاظ الدالة على مناظر وأشكال شبيهة بها.[4]

4- التطور الدلالي :

والدكتور أنيس كغيره من اللغويين المحدثين شغله موضوع التطور الدلالي، وصور هذا التطور وأسباب حدوثه، والعوامل التي تدخل في حياة الألفاظ أو موتها.[5] فهو يرى أنها ظاهرة شائعة في كل اللغات يلمسها كل دارس لمراحل نمو اللغة وأطوارها

1- المصدر نفسه ، ص 62- 69.

2- المصدر نفسه، ص 69.

3- المصدر نفسه، ص 75.

4- المصدر نفسه، ص 86.

5- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط3، القاهرة : عالم الكتب، 1992، ص 235.

التاريخية، ويقدم عدة أمثلة من ألفاظ دارجة تطورت دلالتها من أصول فصيحة[1]، مثل :

1- كلمة "بايخ" العامية مألوفة المعنى في لهجات الخطاب، وقد انحدرت من فعل عربي صحيح قصر استعماله على النار والغضب، فيقال : باخ الرجل أي سكن غضبه، وباخت النار أي سكنت وفترت.

2- نقول في خطابنا "بص" بمعنى أُنظر، ومعناها القديم هو "بص" برق ولمع وتلألأ.[2]

5- الكلمة و اللفظ :

أكد الدكتور إبراهيم أنيس أن المعاجم العربية القديمة قد سوّت بين المصطلحين الكلمة واللفظ إلا أن النحاة حاولوا التفرقة بينهما.[3] إذ لاحظوا في اللفظ الجانب الصوتي، فهو صوت قد يكون له معنى مثل زيد، وقد لا يكون له معنى مثل مقلوبة وهو ديز، أما الكلمة، فلاحظوا فيها جانبها الصوتي (اللفظي) والدلالي.[4]

ويشير أنيس إلى « أنهم كانوا يستشعرون مع اللفظ عملية النطق وكيفية صدور الصوت ، وما يستنتج هذا من حركات اللسان والشفتين، فإذا ربط هذه الأصوات المنطوق بها وما يمكن أن تدل عليه من معنى تكونت في رأيهم "الكلمة" أي أن الكلمة أخص لأنها لفظ دل على معنى»[5].

1- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 124-125.

2- المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

3- المصدر نفسه، ص 18.

4- بهاء الدين عبد الله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك، تحقيق حنة الفاخوري، ط1، بيروت : دار الجيل، 1409هـ=1989م، ج1، ص 14، 15.

5- المصدر نفسه، ص 38.

ولقد وضح علماء العرب الكلمة المفردة، وحددوا معالمها فهي القول أو اللفظ المفرد الموضوع لمعنى.(1)

وهو تعريف يشبه تعريف الفخر الرازي وذلك بقوله بأن « الكلمة هي اللفظة المفردة الدالة بالاصطلاح على معنى،(2) ومن دون تقييد المعنى بكونه مفردا ». وبهذا انتقد قول الزمخشري : « الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع ».(3) لأنها قد لا تدل على معنى مفرد، مثل الفعل الدال على الحدث والزمان وكذا أسماء الأفعال.(4)

أما المحدثون، فقد اشتد الخلاف بينهم حين حاولوا تعريف الكلمة وبيان حدودها. أما تحديد مفهوم الكلمة، فقد عاب الدكتور تمام هذه التعريفات بما يلي :

1-أنها لا تفرق بين الصوت والحرف أي بين عملية النطق والنظام الذي أجرى عليه.

2-أنها تخلط بين الوظيفة اللغوية، والمعاني المنطقية والوضعية.

3-أنها لا تفرق بين وجود الكلمة، وعدمها في تعريفها، هذا ما يؤدي إلى الخلط في التفكير.(5) ولذلك عرفها بقوله : « هي صيغة ذات وظيفة لغوية معينة في تركيب الجملة تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم، وتصلح لأن تفرد أو تحذف أو تحشى أو

1- أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام، (ت 761هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأرب، تحقيق شرح شذور الذهب، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، ص 11.

2- محمد الرازي فخر الدين (ت 604هـ)، التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، ط3، دار الفكر، 1405هـ=1985م، ج1، ص 21.

3- الزمخشري (ت 538هـ)، المفصل، تحقيق محمد عز الدين السعيدي، بيروت : دار إحياء العلوم، ط1، 1410هـ=1990م، ص 75.

4- الرازي، التفسير الكبير، ج1، ص 20.

5- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ط الرسالة 1374هـ=1915م ص 226،

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

يغير موضعها أو يستبدل بها غيرها في السياق، وترجع في مادتها –غالبا– إلى أصول ثلاثة وقد تلحق بها زوائد ».(1)

إلا أن الدكتور عبد الغفار حامد هلال يرى : « أن تعريف الأقدمين لا عيب فيه، بل هو دقيق تماما وموجز بالمعنى المطلوب ».(2)

أما عند الغربيين فقد عرف أولمان الكلمة : « بأنها أصغر وحدة ذات معنى للكلام واللفظ ».(3)

ورغم هذا الخلاف الذي وقع بينهم إلا أنهم كادوا يجمعون على سمات أساسية، حيث يقول الدكتور إبراهيم أنيس : « وذلك بأن يمكن إفرادها بالنطق، وحذفها من الكلام أو إقحامها فيه، أو الاستعاضة عنها بأخرى ».(4)

أما في بيان حدود الكلمة، فيقول أنيس : « فإن علماء الأصوات لا يرون في الكلام المتصل حدودًا تميز بين الكلمة وأخرى، فلا يستطيع السامع تحليل الجملة أو العبارة إلى مجامع صوتية كل مجموعة منها تنطبق على ما يسمى بالكلمة، إلى حين يستعين بالدلالات التي تتضمنها الجملة أو العبارة ». كما يقول أيضا : « على أن بعض اللغويين من المحدثين يحاول جاهدا أن يبين لنا حدود الكلمات على أساس صوتي بحت وذلك بالاستعانة بالنبر وقواعده في اللغة المراد بحث كلماتها ».(5)

ونستشف من حديث أنيس أنه يستنصر للرأي الأول وهو أن الكلام المتصل ليس له حدود تميز بين كلمة وأخرى حيث يقول : « ومن المغالاة حينئذ أن يدعي أن للكلمة الصوتية حدودا مستقلة في لغة من اللغات ».

1– المرجع السابق، ص 232.

2– عبد الغفار حامد هلال، علم اللغة بين القديم والحديث، ص 191.

3– أولمان، دور الكلمة في اللغة، ص 55.

4– إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 43.

5– المصدر نفسه، ص 39.

والأدلة التي يستند إليها أنيس لتبرير رأيه هي :

1-تشابك الكلمات هو الذي يجعل الطفل في المراحل الأولى يلتقط الكلام ممن حوله في صورة كتل لا انفصام بين أجزائها.

2-ظاهرة الإدغام، وتأثر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض في الجهر والهمس، وفي الشدة والرخاوة، ونحو هذا مما يعرف له علماء الصوتيات في بحوثهم.

3-الربط الوثيق بين الكلمات أدى إلى خلط بين نهاياتها وبداياتها في بعض الأحيان، مما ترتب عليه في آخر الأمر ظهور كلمات جديدة في اللغة، مثل الفعل العامي "جاب" بمعنى جاء بكذا، "عقبال" عقبى لكم أو لها أو لنا ...الخ.[1]

6- اكتساب الدلالة ونموها :

مهمة بناء الدلالات (أي المعاني) هي المهمة الثانية في تعلم الكلام حيث أن المهمة الأولى هي لفظ الكلمات. وبناء الدلالات يعني ربط الأصوات بالأشياء أو الأفكار أو المشاعر التي تدل عليها، وبما أنه توجد كلمات كثيرة لكل منها أكثر من معنى واحد، فإن ربط الدلالات بالأصوات (أي الكلمات) أصعب بكثير من لفظ الكلمات، وعلاوة على ذلك، فإن فرص الخطأ في تعلم الدلالات بالكلمات أكثر من فرص الخطأ في لفظ الكلمات.[2]

ولقد حاول أنيس أن يبين لنا كيفية اكتساب الطفل دلالات الألفاظ -تدريجيا- مع الصعوبات التي يصادفونها في بعض منها، بحيث يرى : « أن الدلالة تنشأ لدى الطفل، ولكنها ليست كنشأتها الأولى لدى الإنسان الأول، فليست خلقا جديدا حين يدركها أطفالنا، بل هي أمر شائع مألوف عند الكبار حولهم، وكذلك الألفاظ التي ترمز بهذه

1- المصدر نفسه، ص 40-41.

2- عبد الرحيم صالح، تطور اللغة عند الطفل وتطبيقاته التربوية، ط1،عمان: دار النفائس، 1413 هـ = 1992 م، ص177.

الدلالة ليس فيها من جديد، بل هي أيضا معروفة مألوفة عند جميع أفراد البيئة اللغوية ».[1]

فالطفل له قدرة على الفهم أكثر من قدرته على النطق في السنة الثانية من حياته، ويعلل أنيس ذلك بقوله : « لذا يقال إنَّ فهم الأطفال لمدلولات الألفاظ يسبق القدرة على تقليد تلك الألفاظ، فهو يفهم مدلول كلمة "العين واليد والرجل والرأس" وغيرها من ألفاظ كثيرة الشيوع في محيطه قبل أن يغامر فينطق بمثل هذه الألفاظ ».[2]

ويرى أنيس أن الطفل يبدأ إدراكه للدلالات في صورة ناقصة قاصرة تسمى أحيانا بمرحلة الدلالات الخاصة أو مرحلة العلمية. فكل لفظ يسمع للمرة الأولى يتلقاه الطفل وكأنه علم من الأعلام لا يطلق إلا على ذلك الشيء المعين الذي ارتبط به في تلك التجربة المعينة.[3] كما يرى أن الطفل في الوقت الذي يحاول فيه تعميم الدلالة، نراه أحيانا يخصص من العام، ويقصر ما هو عام الدلالة على شيء معين مر به في تجاربه مرتبطا بذلك اللفظ في الدلالة العامة.[4] ويرى أيضا أن الطفل يقضي زمنا غير قصير يحاول فيه تعميم الخاص من الدلالات وتخصيص العام، ويلاقي في هذه المحاولة عنتًا ومشقة قبل أن يهتدي إلى الدلالة الصحيحة على النحو الذي يدركه الكبار حوله.[5]

كما يرى أنيس أن الطفل فيما يتعلق بالدلالات يظل يتعثر فيها طول حياته، ويختلف فهمه لها مرحلة بعد أخرى، فهي تضيق حينا، وتتسع حينا آخر، وتتجدد وتتنوع وتنمو مع الزمن، فلا يكاد يسيطر على بعضها بعد سن معينة حتى يصادفه سيل جارف منها

1- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 90.

2- المصدر نفسه ، و الصفحة نفسها

3- المصدر نفسه، ص91.

4- المصدر نفسه، ص 93.

5- المصدر نفسه، ص96 .

يستأنف الصراع معها. فنحن نقضي كل حياتنا في صراع مع تلك الدلالات، ويندر أن يسيطر أحدنا على دلالات كل ألفاظ اللغة، بل يكاد يكون هذا مستحيلا.[1]

وكما تناول أنيس الدلالة لدى الأطفال فقد تناول الدلالة لدى الكبار، حيث ميز بين اللفظ باعتباره أصواتا، والشيء باعتباره مرجعا تاريخيا، والصورة الذهنية باعتبارها تصورًا مرتبطا بالكلمة في ذهن السامع، على أن الربط الحقيقي لا يكون إلا بين الشيء وصورته الذهنية، أما اللفظ فدليل عليهما للأشياء وباختلاف تجاربهم، وعدم وضوح تلك الصور وقصورها في غالب الأحيان، وكل ذلك يثبت : « أن الدلالة أمر فردي لا تكاد تتحد فيه الأذهان، بل تتباين تباينا كبيرا ».[2]

ويرى أنيس أن وضوح الدلالة نسبي، وأنه يقاس بدرجة العلم التي يبلغها المتمرسون باللغة فالمرء : « يقنع بما يشيع بين الناس من فهم قاصر للدلالات، ويظل يتعامل بها معهم حتى تتاح له فرص من العلم، يدرك بعدها أن فهمه لتلك الدلالات كان غير دقيق ».[3]

وتختلف الدقة في العلم من الجاهل إلى المتعلِّم، ومن المتعلِّم إلى عالم اللغة إلى العالم المتخصص في علم من العلوم، فيقول أنيس : « وتقنع كل لغة بذلك الفهم التقريبي، ويقنع معها اللغوي عادة بما يشيع بين الناس من دلالات قاصرة، فيضع معجمه، ويفسر ألفاظه على قدر فهم جمهور الناس لها، لا على قدر فهم العلماء المتخصصين تاركا تلك الدلالات الدقيقة للمعاجم العلمية وكتب المصطلحات ».[4]

1- المصدر نفسه، و الصفحة نفسها

2- المصدر نفسه، ص 101.

3- المصدر نفسه، ص 103.

4- المصدر نفسه، و الصفحة نفسها .

7- عوامل التطور في الدلالة :

أما عوامل التطور في الدلالة فيحصرها أنيس في عاملين أساسيين هما : الاستعمال والحاجة.

فالاستعمال عنده هو المحرك الأول للتغير اللغوي بعامة والدلالي بخاصة، ثم يوضح أنيس عناصر الاستعمال والتي تتمثل في سوء الفهم وبلى الألفاظ والابتذال.

ويرى أن العنصر الأخير، يصيب بعض الألفاظ، في كل لغة من اللغات لأسباب منها السياسي ومنها الاجتماعي ومنها العاطفي.[1]

أما العامل الثاني فهو ظهور الحاجة المرتبطة بضرورة التجديد المقصود في التعبير بسبب الدافع الحضاري عموما، فيكون اللجوء إلى المجاز أو الألفاظ الأجنبية.[2]

كما أنه يوضح عناصر الحاجة ودوافعها إلى التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ويظهر هذا في عدة صور منها :

أولا : أن يعمد أبناء اللغة إلى الألفاظ القديمة ذات الدلالات المندثرة فيحيون بعضها، ويطلقونه على مستحدثاتهم ملتمسين في هذا أدنى ملابسة.[3]

ثانيا : أن يلجأ إلى ألفاظ اللغات الأجنبية، فيستعار منها ما تمس الحاجة إليه حينا، وما لا حاجة إليه حينا آخر. فاللغات يستعير بعضها من بعض، وقد تكون هذه الإعارة مجرد الإعجاب باللفظ الأجنبي.

كما يرى أن الاستعارة عادة ما تقتصر على الألفاظ والكلمات، ولا تتعداها إلى عناصر لغوية أخرى كالتصريف والاشتقاق وتركيب الجمل.[4]

1- المصدر نفسه، أنظر الصفحات التالية : 135، 138، 139.

2- المصدر نفسه، ص 145.

3- المصدر نفسه، ص 146.

4- المصدر نفسه، ص 148.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

8- أنواع التطور الدلالي :

وقد حدد أنيس أنواع التطور الدلالي في :

1- **تعميم الدلالة** : فقد لاحظ انتقال بعض الألفاظ من الدلالة الخاصة إلى الدلالة العامة، ويرى أن تعميمها أقل شيوعا في اللغات من تخصيصها، وأقل أثرا في تطور الدلالات وتغيرها.[1] ويذكر أمثلة كثيرة منها فيقول : « ومن هذا التعميم تحويل الأعلام إلى صفات، فالعلم (قيصر) قد يطلق ويراد منه العظيم الطاغية، و(نيرون) الظالم أو المجنون، و(حاتم) الكريم المضياف، و(عرقوب) المخادع القليل الوفاء».[2]

وعلّل تعميم الدلالة تعليلا نفسيا، في أن الناس يرغبون في إراحة أذهانهم من التماس الدقة في التعبير، فهم لذلك لا يكادون يحرصون على الدلالة الدقيقة المحددة « وهم لذلك ينتقلون بالدلالة الخاصة إلى الدلالة العامة إيثارا للتيسير على أنفسهم والتماسا لأيسر السبل في خطابهم ».[3]

2- **تخصيص الدلالة** : إذ لاحظ انتقال الدلالة من العموم إلى الخصوص في الفصيح والعامي على السواء، فقال : « وتخصصت كلمة "الحريم" فبعد أن كانت تطلق على كل محرم لا يمس، أصبحت الآن تطلق على النساء ».[4]

ويعلل تخصيص الدلالة تعليلا عقليا، وهو الهرب من المفاهيم الكلية المجردة إلى الأشياء القريبة من الحواس، فقال : « والناس في حياتهم العامة ينفرون عادة من

1- المصدر نفسه ، ص 154.

2- المصدر نفسه، ص 155.

3- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

4- المصدر نفسه، ص 152-153.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تلك الكليات التي لا وجود لها إلا في الأذهان، ويؤثرون الدلالات الخاصة التي تعيش معهم فيرونها ويسمعونها ».[1]

3- **انحطاط الدلالة** : فهو يرى أن الدلالة كثيرا ما يصيبها بعض الانهيار أو الضعف، فنراها تعقد شيئا من أثرها في الأذهان، أو تفقد مكانتها بين الألفاظ التي تنال المجتمع الاحترام والتقدير ● ويذكر أمثلة كثيرة منها فيقول : « ومن ذلك لفظة "العامل" التي استعملت في العصر الإسلامي والأموي والعباسي بمعنى الأمير أو الوالي، ثم بعد ذلك انحطت دلالتها لتنحصر في كل من يعمل بيديه في مهنة أو حرفة ».[2]

4- **رقي الدلالة** : ويرى أنه كما تنحط الدلالة في الألفاظ قد تقوى في ألفاظ أخرى، كما يرى أن ضعف الدلالة وانحطاطها، أكثر ذيوعا في اللغات بوجه عام من رقي الدلالة، ويذكر أنيس أمثلة على ذلك فيقول : « وفي اللغة العربية لفظة "رسول" كانت تعني الشخص الذي يرسله المرء في مهمة مهما كان شأنها، ثم ارتقت هذه الدلالة بعد الإسلام لتصبح لها هذه الدلالة السامية المقدسة التي نالتها الآن. وكانت كلمة "السفرة" تعني في الأساليب القديمة "طعام المسافر" وهي الآن على ألسنة تجار الأثاث ذات شأن وكذلك لفظة "العفش" ».[3]

5- **تغيير مجال الاستعمال** : أو المجاز ويرى أنيس أن له مبرراته ودوافعه التي تنحصر في : **توضيح الدلالة (أو الانتقال من المجرد إلى المحسوس)، ورقي الحياة العقلية (أو الانتقال من المحسوس إلى المجرد).**

1- المصدر نفسه، ص 153.

2- المصدر نفسه ، ص 156-157.

3- المصدر نفسه، ص 158.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أ- **توضيح الدلالة** : لاحظ أنيس انتقال الدلالة المجردة إلى مجال الدلالات المحسوسة الملموسة، وقد شبه هذه العملية بعملية تحميض الصور الشمسية لتوضيح معالمها، فبعد أن كانت الدلالة لا تدرك إلا إدراكا عقليا بعيدا عن الحواس أصبحت مما يرى ويسمع ويلمس ويشم، ويرى أن هذه العملية يلجأ إليها الأدباء والموهوبون من أهل الفن.[1] ويمثل فيما يسمى بالكنايات الأدبية كأن يكنى عن "الكرم" بكثرة الرماد، أو عن "التذلل" بإراقة ماء الوجه...الخ.[2]

ب-رقي الحياة العقلية : وقد لاحظ انتقال الدلالة المحسوسة إلى الدلالات المجردة، والتي سماها بالمجاز، كما يرى أن هدف هذا المجاز هو الاستعانة على التعبير عن العقليات والمعاني المجردة.[3]

كما يرى أنيس أن النقل بين الدلالات ليس مقصورا على نقل الدلالة المجردة إلى مجال المحسوسات أو العكس، بل قد يتم بين المحسوسات بعضها مع بعض لصلة الدلالتين في المكانية والزمانية، وأعطى أمثلة على ذلك مثل الذقن حين يستعمل في خطاب الناس بمعنى اللحية، ومثل الشنب حين يطلقونه على الشارب مع أنه بريق الأسنان، ومثل السماء التي تروي المعاجم أن من معانيها السحاب والمطر.[4]

9- المجاز :

شغلت قضية الحقيقة والمجاز اللغويين والبلاغيين، وإن كانت دراسات البلاغيين أوسع وأشمل إلا أن أهل اللغة لم يغفلوا عن أهمية الحقيقة والمجاز في الدرس اللغوي، فما هي الحقيقة ؟ وما هو المجاز ؟.

1- المصدر نفسه، ص 160.

2- المصدر نفسه، ص 161.

3- المصدر نفسه، ص 162.

4- المصدر نفسه، ص 165.

فالحقيقة هي الكلام الموضوع موضعه الذي ليس باستعارة ولا تمثيل، ولا تقديم فيه ولا تأخير ... وهذا أكثر الكلام.[1]

أما المجاز : فهو ما أفيد به معنى غير ما اصطلح عليه في أصل المواضعة التي وقع التخاطب بينه وبين الأول، ويدخل في ذلك المجاز اللغوي والعرفي والشرعي.[2]

ولقد فرق أسلافنا بين ما هو حقيقة يقصد بها أداء الفكرة أداء يسيرا يصل إلى الذهن عن أقرب طريق وأقصر سبيل وبين المجاز، وحتى ذلك المجاز متى استقر في البيئة مدلوله وتحدد معناه، عاد إلى ما كان عليه أولا من تسميته بالحقيقة، مقيدة بعرف هذه البيئة وتوضعها.[3]

وقد اختلفوا في حقيقة وجود المجاز أو عدمه إلى مؤيدين ومعارضين له :

المؤيدون للمجاز : أشار سيبويه إلى المجاز، كما ذكر الفراء (ت 207هـ) المعنى المجازي في كتابه "معاني القرآن"، ولعل أبا عبيدة[4] معمر بن المثنى أول من استخدم المجاز في عنوان كتابه "مجاز القرآن" وابن قتيبة[5] (ت 276هـ) في "تأويل مشكل القرآن" حيث يؤيد المجاز لأنه يعد إنكاره طعنا في القرآن الكريم، ولا يقتصر تأييد وجوده عنده في القرآن بل شمل اللغة عموما، كما تعرض الجاحظ[6] (ت 292هـ) لمسألة المجاز في كتابه البيان والتبيين، والحيوان .

1- أحمد بن فارس، الصاحبي، ص 203.

2- كمال الدين هيثم البحراني (ت 679هـ)، مقدمة لشرح نهج البلاغة، (فن البلاغة والخطابة وفضائل الإمام علي)، تقديم وتحقيق د/ عبد القادر حسنين، ط1، دار الشروق، 1407هـ=1987م، ص 93.

3- السيد أحمد خليل، المدخل إلى دراسة البلاغة العربية، بيروت : دار النهضة العربية، 1968م، ص 13.

4- أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، مجاز القرآن، تحقيق محمود فؤاد التزكي، ط1 : القاهرة :مكتبة الخانجي، 1374هـ=1954م، ص 16.

5- ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر ، ط الحلبي بمصر ، 1945م،ص103.

6- الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق عبد السلام هارون، ط4، 1388هـ=1968م، ج1، ص 153 وفي كتاب الحيوان، شرح وتحقيق د/ يحي الشامي، ط3، بيروت : منشورات دار ومكتبة الهلال، 1990م ،ج1 ص212.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وقد أيد أبو هلال العسكري[1] (ت 325هـ) وجود المجاز في اللغة بيد أنه لم يحدده بمصطلح معين، والباقلاني[2] (ت 404هـ) وابن رشيق القرواني[3] (ت 456هـ)، كما نجد ابن سنان الجفاجي[4] (ت 466هـ) لم يرفض المجاز ولم يؤيده.

المنكرون للمجاز : ويؤيد الرفض للمجاز الأصمعي (ت 216هـ)، ولعل أبا إسحاق إبراهيم بن محمد الأسفراييني (ت 418هـ) قد تطرف كثيرا فقال : « لا مجاز في لغة العرب »[5] وقال التاج السبكي في شرح منهاج الأصول : نقلت من خط ابن الصلاح أن أبا القاسم بن كج حكى عن أبي على الفارسي إنكار المجاز، كما هو المحكيّ عن الأستاذ. إلا أن السيوطي أنكر ذلك وقال : هذا لا يصح، فإن ابن جني تلميذ الفارسي، وهو أعلم الناس بمذهبه، ولم يحكِ عنه ذلك، بل حكى عنه ما يدل على إثباته.[6]

المجاز عند إبراهيم أنيس : وخلاصة رأيه، أنه يقر أن الحقيقة هي الاستعمال الشائع للفظ في معنى معين، والمجاز بضدها، فهو انحراف في الاستعمال عن هذا الشائع المألوف.[7] إلا أنه يضيف إلى تعريف المجاز شرطا، وهو « أن يثير في ذهن السامع، أو القارئ دهشة، أو غرابة، أو طرافة، وحدود تلك الغرابة أو الطرافة تختلف باختلاف تجارب المرء مع الألفاظ، وباختلاف وسطه الاجتماعي أو الثقافي، فقد تضعف تلك

1- أبو الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري، كتاب الصناعتين (الكتابة، والشعر)، تحقيق علي محمد السحاري، محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت : المكتبة العصرية، 1406هـ=1986م، ج1، ص 268.

2- الباقلاني، إعجاز القرآن، تحقيق عماد الدين أحمد حيدر، ط2، بيروت : مؤسسة الكتب الثقافية، 1411هـ=1991م، ص 268.

3- ابن رشيق، العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، حققه محمد محي الدين عبد الحميد، ط5، بيروت : دار الجيل، 1401هـ=1981م، ج1، ص266.

4- أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي (ت 466هـ)، سر الفصاحة، تحقيق علي فودة، ط1، القاهرة : مكتبة الخانجي، 1350هـ=1932م، ص 137.

5- السيوطي، المزهر، ج1، ص 364.

6- المصدر نفسه، ج1، ص 366.

7- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 129.

جمعية الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الغرابة أو الطرافة في ذهن السامع، إزاء استعمال أحد الألفاظ ويوشك اللفظ حينئذ أن يكون كالحقيقة، رغم انحرافه عن المألوف الشائع، وقد تقوى فتحرك من السامع مشاعره وعواطفه فتنال إعجابه أو سخريته على حدٍّ سواء، لأنه مجاز في كلتا الحالتين، أو خروج عن المألوف في دلالة اللفظ.[1]

وبما أن أمر الحقيقة والمجاز، يرجع إلى الاستعمال اللغوي، فإن الحكم بها على الألفاظ لا يكون صحيحا، إلا إذا اقتصر على بيئة معينة، وجيل خاص، فالمجاز القديم، مصيره إلى الحقيقة، والحقيقة القديمة، قد يكون مصيرها إلى الزوال، والاندثار.[2] فأسمى درجات الجدة والطرافة في استعمال بيئة معينة، وجيل خاص هي المجاز.[3]

وقضية الحقيقة والمجاز مظهر من مظاهر التطور الدلالي في جميع اللغات.[4] وله من الأسباب التي تدعو إليه :

1-حاجة الناس إلى التعبير عن معانيهم وتجاربهم التي لا تسعفهم فيها حقائق الألفاظ، فيلجئون إلى المجازات لأدنى ملابسة أو مشابهة أو علاقة بين القديم والجديد.[5]

2-رغبة الناس في التغيير، للخروج عن مألوف استعمالهم، وفرارا من الملل والسآمة.[6]

3-تفنن الأدباء في التعبير، وإظهار مهارتهم في ابتكار المعاني، مما ينال إعجاب الناس.[7]

1- المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

2- المصدر نفسه، ص 131.

3- المصدر نفسه، ص 132.

4- المصدر نفسه، ص 128.

5- المصدر نفسه، ص 130.

6- المصدر نفسه، ص 131.

7- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

4-توضيح الدلالة، وجعلها سهلة المنال، قريبة الإدراك، ويكون هذا خاصة في تمثيل الأمور المجردة المعنوية بأخرى حسية.(1)

5-رقي الحياة العقلية، ذلك أن الأصل في الدلالات، هي المحسوسات، ثم تطورت إلى المجردات، بارتقاء التفكير الإنساني، وجنوحه إلى توليد الدلالات المجردة، واعتمادها في الاستعمال، ويتوقف وجود هذا وشيوعه، على العصور التاريخية المتطاولة.(2)

وهذا مبني على أن المعاني الأصلية الحقيقية، هي المعاني الحسية التي يتفرع عنها عادة، عن طريق المجاز، ما يشيع من معنويات.(3)

كما يذكر أنيس جملة من الملاحظات التي أضرت بدراسة علماء العربية لظاهرة الحقيقة والمجاز، وهي تتلخص فيما يلي :

1-تركيزهم على نقطة البدء في الدلالة، وكأن لها تاريخا معينا، فتكلفوا عن الوضع الأصلي ونسبوه إلى الواضع الأول، وما تنبهوا إلى أن هذه المسألة مرتبطة بنشأة اللغة الإنسانية، وهي موغلة في أغوار الماضي السحيق، لا يدرك لها حد، اللهم إلا الظنّ والتخمين.(4)

2-نظرتهم إلى كل عصور اللغة المختلفة، على أنها عصر واحد، فاختلفت آراؤهم في الحقيقة والمجاز، إثباتا ونفيا.(5)

1- المصدر نفسه، ص 160.

2- المصدر نفسه، ص 161 وما بعدها.

3- إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 183.

4- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 128.

5- المصدر والصفحة نفسهما.

3–وأخيرا، فإنهم غفلوا عن أمرهم في الحكم على دلالة الألفاظ، وهو أثرها في الفرد حين يسمع اللفظ، أو يقرؤه، فهو وحده الذي يستطيع الحكم على الحقيقة والمجاز.

الترادف : الترادف أمر معروف في كل اللغات ولكنه في اللغة العربية أكثر منه في غيرها لذلك عده بعض علماء العربية من أبرز خصائصها.[1] ولو أردنا تعريف الترادف عند القدامى لوجدناه كالآتي : قال الإمام فخر الدين الرازي : « هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد باعتبار واحد »[2] وقد أشار إليه ابن جني تحت اسم باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني، ومثل له بالطبيعة والنحيتة والغريزة والنقيبة والضريبة، والنحيرة والسجية والطريقة والسجيحة والسليقة.[3]

أما عند المحدثين، فنجد الدكتور إبراهيم أنيس يعرفه : « بأنه هو التعبير بأكثر من لفظ للدلالة على أمر واحد »[4] وقد ذهب أيضا إلى أن لموسيقى الكلمة دخلا في وجود الترادف.[5]

آراء العلماء في الترادف : وقد اختلف اللغويون القدماء اختلافا واسعا في إثبات هذه الظاهرة أو إنكار وجودها في اللغة العربية.

أ– ففريق أثبت وجود الظاهرة، واحتج لوجودها بأن جميع أهل اللغة، « إذا أرادوا أن يفسروا اللب قالوا : هل العقل، أو الجرح قالوا : هو الكسب، أو السكب : قالوا

1– من بين هؤلاء : صبحي الصالح في كتابه دراسات في فقه اللغة، ص 388.
علي عبد الواحد وافي في كتابه فقه اللغة، ص 131.

2– السيوطي، المزهر، ج1، ص 402.

3– ابن جني، الخصائص، ج2، ص 113 وما بعدها.

4– إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 212.

5– المصدر نفسه، ص 211.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

هو الصب، وهذا يدل على أن اللب والعقل عندهم سواء، وكذلك الجرح والكسب، والسكب والصب، وما أشبه ذلك ».[1]

ب-الفريق الثاني، ويرى إنكار وجود الترادف في اللغة، غير أنهم اختلفوا فيما بينهم في طريقة الإنكار ذاتها.[2] إلى مذاهب ثلاث :

1-ذهب بعض العلماء إلى إنكار الترادف في اللغة العربية، وزعم أن كل من يظن من المترادفات فهو من المتباينات التي تتباين بالصفات، كما في الإنسان والبشر.[3] ومنهم أبو علي الفارسي الذي يرى أن هناك فرق بين السيف والمهند والصارم.[4]

2-وذهب بعض العلماء منهم ابن فارس وابن درستويه، وثعلب، إلى إنكار الترادف بالمعنى الشائع من تساوي لفظين أو ألفاظا في معنى واحد، لأن كل من تلك الألفاظ يوجد فيه فرق معنوي لا يوجد في الأخرى.

3-ويرى بعض الباحثين أن الترادف غير موجود في العربية وزعموا أنه لا يبعد أن يكون جامعو المعجمات قد خلقوا كثيرا من هذه المفردات خلقا لحاجات في نفوسهم.[5]

وتبنوا زعمهم على أن العربية الفصحى تختلف اختلافا كبيرا عن اللهجات العامية الحديثة المتشبعة عنها، فمتون هذه اللهجات ضيقة كل الضيق لا تكاد تشتمل على أكثر من الكلمات الضرورية للحديث العادي، وتكاد تكون مجردة من المترادفات، وقد رد

1- أبو هلال العسكري، الفروق في اللغة، ط1، بيروت : دار الآفاق الجديدة، 1411هـ=1991م، ص 16.

2- السيوطي، المزهر، ج1، ص 403.

3- المصدر نفسه، ج1، ص 403.

4- المصدر نفسه، ج1، ص 405.

5- المصدر نفسه، ج1، ص 405.

على هذه الآراء، وبيَّن فسادها كل من الدكتور علي عبد الواحد وافي والدكتور عبد الغفار هلال.[1]

رأي أنيس في الترادف :

نجد الدكتور إبراهيم أنيس، يشن حملة ضارية على هؤلاء الذين ينكرون الترادف ويرون أن المترادفات عند التحليل اللغوي متباينة وإذا تباينت اختلف الترادف : « إنهم وضعوا فروقا لغوية بين الألفاظ المترادفة فكل مترادف يحمل معنى يختلف عن معنى المترادف الآخر والفروق بين المترادفات تعني عدم وقوع هذه المترادفات».[2]

ويصب جام نقده على ابن هلال العسكري في كتابه "الفروق اللغوية"، فيقول : « ويحاول جهده أن يتلمس فروقا دقيقة بين مدلولات بعض الألفاظ المترادفة دون سند من نصوص أو شواهد، وليس عمله في هذا الكتاب إلا عمل الأديب صاحب الخيال الخصيب الذي يرى في الأمور ما لا يراه غيره، ويلتمس من ظلال المعاني ما لم يخطر على ذهن أصحاب اللغة من القدماء ».[3]

والرأي الذي يميل إليه الدكتور إبراهيم أنيس هو نقد مبالغة القائلين بالترادف وحشدهم هذه المترادفات في مؤلفاتهم من أمثال أبي الحسن الرماني (ت 384هـ)، في كتابه المسمى "الألفاظ المترادفة" وقد عقد نحو 142 فصلا، وخصص كل فصل لإحدى الدلالات، ثم سرد في كل فصل الألفاظ التي تعبر عن دلالته، فتراوحت تلك الألفاظ بين ثلاث كلمات مترادفة في فصل، ونحو إحدى وعشرين كلمة مترادفة في فصل آخر. ومع اعتدال أبي الحسن في حصر تلك المترادفات، لا يكاد الدارس يستعرض ألفاظ الكتاب حتى يتبين أن كثيرا منها لا يمت إلى الترادف بصلة، وحتى يتضح له أن معظم

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- ينظر: علي عبد الواحد وافي في كتابه فقه اللغة، ص 132، وعبد الغفار هلال في كتابه علم اللغة، ص 329.

2- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 214.

3- المصدر نفسه، ص 117.

كلمات الكتاب من ذوات المعاني المجردة كالأفعال والأحداث والصفات، ويندر أن تشتمل على الدلالات المحسوسة أو أسماء الأشياء.[1]

كما وجه نقده إلى هؤلاء المكثرين من الترادف وجه نقده أيضا إلى هؤلاء المنكرين للترادف بوضعهم الفروق بين المترادفات بدون سند من نصوص أدبية شعرا ونثرا تؤيد هذه الفروق.[2]

ويخلص أستاذنا إلى أن الألفاظ إذا كانت مختلفة الصورة، وبينهما فروق في الدلالة مهما كانت تلك الفروق صحيحة لا يصح أن تعد من المترادفات لأن شرط الترادف الحقيقي هو الاتحاد التام في المعنى، والحكم في هذا مرجعه أولا وأخيرا إلى الاستعمال لا إلى ما يتكهن به بعض أصحاب المعاجم.[3]

أما الترادف في القرآن الكريم فإن أنيس يرى أن الترادف وقع بكثرة في ألفاظ القرآن الكريم رغم محاولة بعض المفسرين أن يلتمسوا فروقا خيالية لا وجود لها.[4]

والرأي نفسه يراه صبحي الصالح.[5] ويرى أنيس أن بعض هؤلاء المنكرين للترادف كانوا من الأدباء النقاد الذين يستشفون في الكلمات أمورا سحرية، مما حملهم لأن يشاهدوا فرقا فيها.[6] كما يرى « أن المنكرين للترادف قد نظروا إليه من الناحية الوصفية الخاصة بفترة معينة، وفي هذه الفترة المعينة قد تلاشت الفروق في المعاني بين الكلمات وتنوسيت، وعلى ذلك فالترادف موجود ».[7]

1- المصدر نفسه، ص 219.
2- المصدر نفسه، ص 217.
3- المصدر نفسه ، ص 213.
4- المصدر نفسه، ص 215.
5- صبحي الصالح، في فقه اللغة ص، 347.
6- إبراهيم أنيس، من اللهجات العربية، ص 165 بتصرف.
7- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 217.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المشترك اللفظي : نستعرض كلام العلماء في ظاهرة المشترك اللفظي بالتعريف سواء قديمهم أو حديثهم كي نقف على فهم واضح لهذه الظاهرة اللغوية، فهو عند الصاحبي تسمية الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد، أن تكون اللفظة محتملة لمعنيين أو أكثر "كعين الماء" و"عين المال".[1] ويعرفه السيوطي نقلا عن الأصوليين بأنه « اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء »[2] هذا هو التعريف المشترك عند بعض القدماء، أما عند اللغويين المحدثين هو ما اتحدت صورة لفظه واختلف معناه.[3]

آراء العلماء في المشترك اللفظي : اختلف العلماء حول وقوع المشترك اللفظي في اللغة إلى فرق ثلاثة :

1-الفريق الأول : ويتزعمه ابن درستويه ويرى عدم وجود الاشتراك في اللغة وفي ذلك يقول : « وإنما اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني، فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين، أو أحدهما ضد للآخر لما كان ذلك إبانة بل تعمية وتغطية ».[4]

2-والفريق الثاني : ويرى كثرة ورود الاشتراك في اللغة وضرب له عددا كبيرا من الأمثلة، ومن هؤلاء الأصمعي والخليل وسيبويه وأبو عبيدة وأبو زيد الأنصاري وابن فارس، وابن مسعدة والثعالبي والمبرد والسيوطي، ولكنهم اختلفوا فيما بينهم على صفة وقوع الاشتراك في اللغة.[5]

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- ابن فارس الصاحبي في فقه اللغة، ص 261.
2- السيوطي، المزهر،ج1، ص 369.
3- صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص 350.
4- السيوطي، المزهر، ج1، ص 385..
5- المصدر نفسه، ج1، ص 369.

3-والفريق الثالث : وقد وقف موقفا وسطا بين الفريقين السابقين : وهو الأقرب إلى الصواب، فقد نظر إلى الموضوع نظرة معتدلة، لا يغالي فيها مغالاة ابن درستويه، ولا يبالغ في جميع صوره مبالغة الفريق الثاني، وقد تزعم هذا المذهب أبو علي الفارسي حيث يقول : « اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ينبغي ألا يكون قصدا في الوضع ولا أصلا ولكنه من لغات تداخلت، أو أن تكون لفظة تُستعمل لمعنى ثم تستعار لشيء فتكثر وتغلب وتصير بمنزلة الأصل ».[1]

رأي أنيس في المشترك اللفظي :

أما بالنسبة لأستاذنا الدكتور إبراهيم أنيس فإنه يرى أن المشترك اللفظي موجود في اللغة ولكنه في حدود ضيقة، ويثني على موقف ابن درستويه من هذه الظاهرة ويؤيده، ويقول في هذا الصدد : « وقد كان ابن درستويه محقا حين أنكر معظم تلك الألفاظ التي عدت من المشترك اللفظي، واعتبرها من المجاز، فكلمة هلال حين تعبر عن هلال السماء، وعن حديدة الصيد التي تشبه في شكلها الهلال، وعن هلال النعل الذي يشبه في شكله الهلال لا يصح إذن أن تعد من المشترك اللفظي، لأن المعنى واحد في كل هذا ... ذلك أن المشترك اللفظي الحقيقي إنما يكون حين لا نلمح أي صلة بين المعنيين، كأن يقال لنا مثلا : إن الأرض هي الكرة الأرضية وهي أيضا الزكام ! أو كأن يقال لنا إن الخال هو أخو الأم، وهو الشامة في الوجه، وهو الأكمة الصغيرة ».[2]

ويؤكد أنيس ندرة المشترك اللفظي بقوله : « ومثل هذه الألفاظ التي اختلف فيها المعنى اختلافا بينا قليلة جدا بل نادرة، ولا تكاد تجاوز أصابع اليد عداً ».[3] ويشترط أنيس أن لا تكون هناك صلة بين المعاني المختلفة في المشترك اللفظي، وأما إذا اتضح

1- ابن سيده، المخصص، ج13،ص 259. ويُراجع صبحي الصالح : دراسات في فقه اللغة ص 352-353.

2- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 214.

3- المصدر نفسه والصفحة نفسها.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أن أحد المعنيين هو الأصل وأن الآخر مجاز له، فلا يصح أن يعد مثل هذا المشترك اللفظي في حقيقة أمره.[1]

كما يؤكد أنيس على أن القرآن الكريم لم يقع فيه المشترك اللفظي إلا قليلا جدا ونادرا، فيقول : « ويندر أن تصادفنا كلمة مثل "أمة" التي استعملت في القرآن بمعنى "جماعة من الناس" وبمعنى الحين في قوله تعالى : ﴿وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [2] وبمعنى الدين في قوله تعالى : ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ﴾[3].

في حين أن كلمة مثل "الخال" التي اشتهر أمرها في كتب المشترك اللفظي لم يرد لها إلا معنى قرآني واحد، وكلمة الأرض التي تذكر دائما في المشترك اللفظي وردت في القرآن الكريم أكثر من 500 مرة بالمعنى المألوف واحدة».[4]

التضاد : وقد عرَّفه السيوطي بأنه : « يقع على شيئين ضدين وعلى مختلفين غير ضدين، فما يقع على الضدين كالجَوْنِ وجلل، وما يقع على مختلفين غير ضدين كالعين ».[5]

آراء العلماء في التضاد : اختلف علماء اللغة بصدد وروده في اللغة إلى فريقين :

الفريق الأول : ويرى عدم وجود التضاد في اللغة، وعملوا على تأويل أمثلته تأويلا يخرجها من هذا الباب، ومن هؤلاء، بل وعلى رأسهم، ابن درستويه، وصحة رأي هذا

1- المصدر نفسه، ص 213.

2- يوسف، 45.

3- الزخرف : 22-23.

4- المصدر نفسه، ص 215.

5- السيوطي، المزهر، ج1، ص 387.

الفريق أن اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني، واللفظة الواحدة إذ اعتورها معنيان مختلفان لم يعرف المخاطب أيّهما أراد المخاطب وفي ذلك إيهام وتعمية.[1]

وهذا رأي مردود عليه لأن السياق كفيل ببيان المعنى المراد.

والفريق الثاني : ويرى كثرة ورود التضاد في اللغة، وضرب له كمّاً هائلا من الأمثلة ومن هؤلاء : الخليل (ت 175هـ)، وسيبويه (ت 180هـ) و ابن الأنباري (ت 318هـ)، وابن السكيت (ت 244هـ) والسيوطي (ت 911هـ)، غير أنهم اختلفوا فيما بينهم في طريقة الورود ذاتها.[2] إلى ثلاثة مذاهب :

أ- ذهب فريق إلى أن التضاد موجود في اللغة، سواء أكان من واضع واحد، أم أكثر مع ملاحظة أن اللفظ موضوع في الأصل لمعنى واحد، ثم تداخل المعنى الآخر، على وجه الاتساع، وهذا مبني على رجوع المعنيين الضدين لأصل اشتقاقي واحد، فمن ذلك الصريم، الليل والنهار لأن الليل ينصرم من النهار، والنهار ينصرم من الليل فأصل المعنيين من باب واحد، فهو القطع.[3]

ب- وذهب ابن دريد إلى أن التضاد موجود، بشرط أن يكون من واضع واحد وأن يكون استعمال اللفظ في المعنيين في لهجة واحدة.[4]

ج-وذهب بعض العلماء إلى أن التضاد واقع من أكثر من واضع واحد، عن الحديث عن اختلاف اللهجات في أسباب وقوع التضاد في العربية، ويرى الدكتور عبد الغفار هلال أن الرأي الأكثر إنصافا، والجدير بالاعتبار هو الرأي القائل بثبوت

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- ينظر السيوطي، المزهر، ج1، ص 397، ومحمد بن القاسم محمد بن بشار الأنباري (ت 318هـ)، الأضداد في اللغة، تحقيق محمد عبد القادر سعيد الرافعي ، القاهرة : المطبعة الحسينية، ص 2-3.

2- السيوطي، المزهر، ج1، ص 401، وابن الأنباري في الأضداد، ص 8.

3- السيوطي، المزهر، ج1، ص 401.

4- عبد الغفار هلال، علم اللغة، ص 319.

التضاد، لكنه ليس كثير بالصورة التي ذهب إليها هؤلاء، وهو أقل من المشترك ورودا في اللغة.[1]

رأي أنيس في التضاد :

أما الدكتور أنيس فقد أقر بالتضاد، وميزه من الاشتراك، فقال : « أما الكلمات التي تسمى بالأضداد فيقحمها بعض اللغويين في هذا المشترك اللفظي رغم ما نرى بينهما من صلة الضدية وهي صلة وثيقة بين الدلالات ».[2]

وهو يوافق الرأي القائل بأن نطاق التضاد ضيق جدا، وأن ألفاظها في حاجة إلى بحث وتمحيص وإلى غربلة ونخل.[3]

ويقول أيضا : « التضاد الحقيقي بمعناه العلمي، لا يوجد منه إلا نحو عشرين كلمة في كل لغة ».[4] كما يرى أن أسباب المشترك اللفظي هي نفسها التي تسبب ظاهرة التضاد.[5]

1- المرجع نفسه، ص 320.

2- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 214.

3- المصدر نفسه، ص 215.

4- المصدر نفسه، ص 215.

5- المصدر نفسه، ص 208.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

11- مشكلة الدلالة في الترجمة :

وضعت كلمة ترجمة في اللغة العربية لتدل على أحد معاني أربعة : (أولها) تبليغ الكلام لمن لم يبلغه و(ثانيها) تفسير الكلام بلغته التي جاء بها، و(ثالثها) تفسير الكلام بلغة غير لغته و(رابعها) نقل الكلام من لغة إلى أخرى.(1)

والترجمة في العرف : هي التعبير من معنى كلام في لغة بكلام آخر من لغة أخرى مع الوفاء بجميع معانيه ومقاصده.(2)

وقد كانت مشاكل الترجمة موضع مدارسة ومناظرة بين القدماء، كما هي بين المحدثين.

فيقول ابن جني في كتاب الخصائص : « فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظها وحسنوها، وحموا حواشيها وهذبوا وصقلوا غروبها، وأرهفوها، فلا ترين أن العناية في ذلك إنما هي بالألفاظ، بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني وتنويه وتشريف ».(3)
ويقول الجاحظ : « لا بد للترجمان من أن يكون بيانه في نفس الترجمة في وزن علمه، في نفس المعرفة، وينبغي أن يكون أعلم الناس باللغة المنقولة والمنقول إليها حتى يكون فيهما سواء وغاية ».(4) إذن على المترجم « أن يتوصل إلى بيان أمر المعاني كيف تتفق وتختلف، ومن أين تجتمع وتفترق، ويفصل أجناسها وأنواعها ويتتبع خاصها ومشاعها، ويبين أحوالها في كرم منصبها من العقل وتمكنها من نصابه، وقرب رحمها منه، أو بعدها حين تنسب عنه ».(5)

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- محمد عبد العظيم الزرقاني، مناهل العرفان، دار الفكر، ج2، ص 109.
2- أمير عبد العزيز، دراسات في علم القرآن، ط2، الجزائر : دار الشهاب، 1408هـ=1988م، ص 226.
3- ابن جني، الخصائص، ج1، ص 338-339.
5- عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، تحقيق محمد الاسكندراني، م مسعود، ط2، بيروت : دار الكتاب العربي 1418هـ=1998م، ص 28.
4- الجاحظ، الحيوان، ص 51.

أما المحدثون، فيقول أحمد مختار عمر : « المشكلة الأساسية في عملية الترجمة بين لغتين هي محاولة إيجاد لفظ ما في لغة ما مطابق للفظ آخر في لغة أخرى. وهذا يفترض من البداية تطابق اللغتين في التصنيف، وفي الخلقيات الثقافية والاجتماعية، وفي مجازاتها والستخداماتها اللغوية، وفي أخيلتها وتصوراتها، ... وهو ما لا يتحقق ولا يمكن أن يتحقق مطلقا ».[1]

وقد اعترف الكثير من علماء العرب بصعوبة الترجمة، علمية كانت أو أدبية.[2] وحتى ترجمة القرآن الكريم وفي ذلك يقول الدكتور أحمد عبد الغفار عطار : « وإذا كانت ترجمة أثر أدبي من لغة إلى أخرى ليست أمرا سهلا فإن ترجمة القرآن من لغته العربية الأصلية إلى أي لغة أمر مستحيل، لأن نقل كلام الله إلى كلام البشر، بأسلوبهم مستحيل كل الاستحالة، فإذا تمت ترجمته فإن الترجمة لا تكون قرآنا أبدا، وبذلك تفقد القرآن كما تفقد كل خصائصه ».[3]

أما المشكلة الكبرى في الترجمة عند أنيس فتتصل بدلالة الكلمات وحدود معانيها بين لغة وأخرى، ويعلل ذلك بقوله : «إنَّ الكلمات تكتسب دلالتها في كل لغة بعد تجارب كثيرة من الأحداث الاجتماعية التي يمر بها المرء، وترتبط الكلمة في ذهن كل منا بتلك الأحداث ارتباطا وثيقا، فتتلون دلالتها بها ، وتظلل تلك الدلالة بالتجارب الخاصة بالإنسان في حياته، وهي لدى فرد من البيئة الاجتماعية توحي بظلال من الدلالة قد لا تخطر في ذهن آخر من نفس البيئة، لأن تجاربهما مع الكلمة مختلفة، ونظرة كل منهما لها متباينة، تبعا لتلك الأحداث التي ارتبطت بها في حياتهما. غير أن هناك قدرا مشتركا لدلالة الكلمات في كل بيئة، هو الذي على أساسه يكون التعامل بالكلمات،

1- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 251.

2- ينظر : إلياس المقدسي، الفنون الأدبية وأعلامها في النهضة العربية الحديثة، ط5، بيروت : دار العلم للملايين، تموز/ يوليو 1990، ص 629.

3- أحمد عبد الغفور عطار، قضايا ومشكلات لغوية، ط1، الرياض: الكتاب العربي، 1402هـ—1982م، ص 140.

وعلى مستواه يكون التفاهم بين الأفراد».[1] ثم يتابع قائلا : « فإذا تغربت الكلمة وخرجت من بيئتها الاجتماعية إلى بيئة أخرى، أي إلى لغة أخرى، احتاج المترجم إلى جهد للحصول على ما يناظرها أو يرادفها في دلالتها، لتؤدي في ذهن السامع الجديد في البيئة الجديدة نفس الدلالة، أو ما يقرب منها في بيئتها الأصلية، وهذا يمكن أن يقال إن المترجم قد وفق في مهمته، وأعطى صورة صحيحة لدلالة الكلمة».[2]

1- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 173.

2- المصدر نفسه، ص 173.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

12- دلالة الألفاظ في المعاجم :

بعد أن استعرض أنيس المراحل التي مر بها المعجم العربي وجه نقدا عنيفا إلى المعجم العربي القديم واتهم أصحابه بالقصور والنقص حيث يقول : « إن أصحاب المعاجم تأثروا ببعضهم البعض، فليس منهم من اتجه إلى البحث في تاريخ الألفاظ وتطورها جيلا بعد جيل، أو القيام بما قام به المحدثون في المعاجم من التعرض إلى الناحية التاريخية أو الاشتقاقية للفظ. وليس منهم من دلنا على الناحية البلاغية للألفاظ، أو وضع لنا مجال اللفظ ومحيط استعماله ».[1]

ويقول أيضا : « إنّ كثيرا من الألفاظ في المعاجم قد أهمل شرحها إهمالا شنيعا، فجاءت دلالتها غامضة أو مبتورة، وبعدت بهذا عن الدقة التي هي من أهم صفات المعجم الجيد، فمن مصنفي المعاجم من كان يكتفي برمز "م" أمام الكلمة مشيرا بهذا إلى أن دلالتها معروفة، في حين أنها مجهولة لنا الآن جهلا تاما، ومنهم من قنع بوصف الكلمة بعبارة تقليدية غامضة كقوله "نبات في الصحراء" أو قوله "دويبة" أو "طائر" أو "موضع" أو نحو ذلك من شروح مبتورة مختصرة لا تكاد تفيد شيئا ».[2] لذلك يرى أنيس « أن الرجوع إلى المعاجم القديمة لا يجدي كثيرا في بحث دلالة الألفاظ و تطور الدلالة. ومن الواجب على الباحث في دلالة اللفظ العربي الرجوع إلى النصوص القديمة في الأدب العربي والاهتداء بهديها، ودراسة الدلالة على ضوئها ».[3]

1- المصدر نفسه، ص 248-249.

2- المصدر نفسه، ص 249-250.

3- المصدر نفسه، ص 251.

المبحث الثالث :

رأي إبراهيم أنيس في الأصوات
(الأصوات اللغوية)

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

من المسائل الصوتية التي عالجها أنيس، و كان له فيها رأي :

1- أعضاء النطق :

يرى إبراهيم أنيس أن أعضاء النطق التي يشار إليها دائما في دراسة الأصوات وعملية النطق تتمثل في : القصبة الهوائية، الحنجرة، الحلق، اللسان، الحنك الأعلى، الفراغ الأنفي والشفتان، كما يرى أنه من الواجب أن يضاف إليها عضو آخر لا يقل أهمية إن لم يكن أكثر أهمية وهو الرئتان فيقول : « فبغير الرئتين لا تكون عملية التنفس وبغير التنفس لا يكون الكلام بل لا تكون الحياة نفسها ».[1]

2- جهر الصوت وهمسه :

يصف أنيس عملية الجهر فيقول : « حين تنقبض فتحة المزمار يقترب الوتران الصوتيان أحدهما من الآخر فتضيق فتحة المزمار، ولكنها تظل تسمح بمرور النفس خلالها. فإذا اندفع الهواء خلال الوترين وهما في هذا الوضع يهتزان اهتزازا منتظما، ويحدثان صوتا موسيقيا تختلف درجته حسب عدد هذه الهزات أو الذبذبات في الثانية، كما يختلف شدته أو علوه حسب سعة الاهتزازة الواحدة ».[2] ولاختبار جهر الصوت يرى أنيس أنه يمكن أن تجرى إحدى هذه التجارب الآتية :

1-حين نضع الإصبع فوق تفاحة آدم ثم ننطق بصوت من الأصوات وحده مستقلا عن غيره من الأصوات، مثل "بْ ".

2-حين نضع أصابعنا في آذاننا ثم ننطق بنفس الصوت وحده.

1- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 17-18-19.

2- المصدر نفسه، ص 19-20.

3- أن يضع المرء كفه فوق جبهته في أثناء نطقته بالصوت موضع الاختبار فيحس برنين للصوت.[1]

ويرى أن عكس الجهر في الاصطلاح الصوتي هو الهمس، فالصوت المهموس عنده هو الذي لا يهتز معه الوتران الصوتيان ولا يسمح لهما رنين حين النطق به.[2]

وقد عرَّف القدماء الحروف المجهورة بأنها التي أشبع الاعتماد من موضعها ومُنع النفَس أن يجري معها حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت وهي (أ، ب، ج، د، ف، ر، ز، ض، ط، ظ، ع، غ، ق، ل، م، ن، و، ي).[3]

أما المهموسة فهي التي ضعف الاعتماد على موضعها حتى جرى النفس معها وقد جمعت في قولك (فحثه شخص سكت).[4]

ويرى أنيس أن الأصوات الساكنة *consonants* المجهورة في اللغة العربية كما تبرهن عليها التجارب الحديثة ثلاثة عشر : ب ج د ذ ر ز ض ظ ع غ ل م ن ويضاف إليها كل أصوات اللين *vowels* بما فيها الواو والياء. في حين أن الأصوات المهموسة هي اثنا عشر: ت ث ح خ س ش ص ط ف ق ك هـ.[5]

أما الدكتور علي عبد الواحد وافي فيجعل الأصوات المهموسة عشرة يجمعها في قولك (فحثه شخص سكت) والأصوات المجهورة ما عداها وهي تسعة عشر صوتا.[6]

ويرى أنيس أن الكثرة الغالبة من الأصوات اللغوية في كل كلام هو المجهور ويقول: « وقد برهن الاستقراء على أن نسبة شيوع الأصوات المهموسة في الكلام لا

1- المصدر نفسه، ص 20.

2- المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

3- أبو الفتح عثمان ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقا، محمد الزفزاف، إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط1، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الباجي الحلبي، محرم 1374هـ=سبتمبر 1954م، ج1، ص 69.

4- المصدر نفسه، ج1، ص 69.

5- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 21.

6- علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، ص 130.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تكاد تزيد على الخمس أو العشرين في المائة منه، في حين أن أربعة أخماس الكلام تتكون من أصوات مجهورة »[1].

كما يرى أن بعض الأصوات المجهورة في اللغة العربية نظائر مهموسة مثل د ذ ز ض ع غ التي نظائرها المهموسة على الترتيب هي : ت ث س ط ح خ ومن الأصوات ما هو مجهور ولا مهموس له في العربية الفصيحة مثل : ب ج ر ظ ل م ن ومنها ما هو مهموس ولا مجهور له مثل : ش ص ف ق ك هـ.[2]

3- شدة الصوت ورخاوته :

يعرف أنيس شدة الصوت بقوله: « عندما تلتقي الشفتان التقاءً محكما ينحبس عندهما مجرى النفس المندفع من الرئتين لحظة من الزمن بعدها تنفصل الشفتان انفصالا فجائيا، يحدث النفس المنحبس صوتا انفجاريا، هو ما نرمز إليه في الكتابة بحرف الباء، فهذا النوع من الأصوات الانفجارية هو ما اصطلح القدماء على تسميته بالصوت الشديد وما يسميه المحدثون انفجاريا ».[3]

ويرى أن الأصوات العربية الشديدة كما تؤيدها التجارب الحديثة هي : ب ت د ط ص ك ق والجيم القاهرية، أما الجيم العربية الفصيحة فيختلط صوتها الانفجاري بنوع من الحفيف يقلل من شدتها، وهو ما يسميه القدماء بتعطيش الجيم.[4]

1- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 21.

2- المصدر نفسه، ص 22.

3- المصدر نفسه، ص 23.

4- المصدر نفسه، ص 23-24.

أما الحروف الشديدة عند القدماء فهي التي يمنع الصوت أن يجري معها مثل القاف والطاء فلا يمكنك أن تمد صوتك فيها في قولك الحق والشط مثلا وهذه الحروف هي : أ ق ك ج ط د ت ب ويجمعها قولك (أجدك طبقت).(1)

ويقول أنيس عن الأصوات الرخوة : « فعند النطق بها لا ينحبس الهواء انحباسا محكما، وإنما يكتفي بأن يكون مجراه عند المخرج ضيقا جدا ويترتب على ضيق المجرى أن النفس في أثناء مروره بمخرج الصوت يحدث نوعا من الصفير أو الحفيف تختلف نسبته تبعا لنسبة ضيق المجرى. وكل صوت يصدر بهذه الوسيلة اصطلح القدماء على تسميته بالصوت الرخو. وهذه الأصوات يسميها المحدثون بالأصوات الاحتكاكية (*Fricatives*) ».(2)

أما الحروف الرخوة عند القدماء فهي التي يجري فيها الصوت كالسين والشين والحاء في المس والرش والشح. والمتوسطة بين الشديدة والرخوة يجمعها قولك (لم يروعنا).(3) وقد علق الدكتور محمد المبارك على تعريف ابن جني بأنه غير واضح فيقول : « ويبدو أن بين التقسيمين السابقين تداخلا والتباسا، وقد قالوا أن الفرق بينهما أن المجهورة تمنع النفس والشديدة تمنع الصوت ولكن هذا التعريف غير واضح وضوحا تاما ».(4)

أما عن الأصوات المتوسطة فيقول أنيس : « على أنه رغم التقاء العضوين مع بعض الأصوات قد يجد النفس له مسربا يتسرب منه إلى الخارج وحينئذ يمر الهواء دون أن يحدث أي نوع من الصفير أو الحفيف، ويلاحظ هذا في اللام والنون والميم والراء. ولعل هذا هو الذي دعا القدماء إلى تسمية هذه الأصوات الأربعة بالأصوات

1- ابن الجني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 69-70.

2- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 24.

3- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 69-70

4- محمد المبارك، فقه اللغة وخصائص العربية، ص 51.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المتوسطة أي التي ليست انفجارية ولا احتكاكية ».[1] ويرى انه لقلة التجارب الحديثة التي أجريت على أصوات الحلق لا نستطيع أن نرجح صحة هذه الصفة "العين" بل نتركها لتجارب المستقبل لتبرهن عليها.[2]

كما يرى أن الأصوات الرخوة في اللغة العربية كما تبرهن عليها التجارب الحديثة هي مرتبة حسب نسبة رخاوتها (س ز ص ش ذ ت ط ف هـ ح خ ع).[3]

أما الدكتور علي عبد الواحد وافي، فيرى أن حروف الشدة ثمانية يجمعها في قولك "أجدك قطبت" كما يرى أن حروف التوسط ثمانية أيضا يجمعها قولك في"لم يروعنا" وحروف الرخاوة ما عدا ذلك.[4]

ويرى أنيس أن لبعض الأصوات الشديدة نظائر رخوة : فالدال صوت شديد نظيره الرخو الزاي أو الذال، والتاء صوت شديد نظيره الرخو السين أو الثاء، والباء صوت شديد نظيره الرخو الفاء، والطاء صوت شديد نظيره الرخو الصاد، والضاد صوت شديد نظيره الرخو تلك الظاء العامية الشائعة في نطقنا الآن، والكاف صوت شديد نظيره الرخو الشين، والجيم القاهرية صوت شديد نظيره الرخو الجيم الشامية الكثيرة التعطيش، والقاف صوت شديد نظيره الرخو الخاء. كما يرى أنيس أن معنى التناظر هنا إما اتحاد المخرج بين كل من الصوتين المتناظرين أو أقرب المخرجين أحدهما من الآخر.[5]

1- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 24.
2- المصدر نفسه، ص 25.
3- المصدر نفسه، ص 25.
4- علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، ص 130.
5- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 25.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

4- الأصوات الساكنة وأصوات اللين :

قسم المحدثون الأصوات اللغوية إلى صامتة وصائتة، أما في اصطلاح قدامى اللغويين العرب فهي الحروف والحركات.[1]

وللصائت في دراستنا الحديثة تسميات متعددة كالمصوت والحركة والعلة وصوت اللين وهي تقابل مصطلح (*voyelle*) في الفرنسية.[2]

أما الصامت يسمى الصوت الساكن أو الحرف، وهو يُقابل مصطلح (*consonante*) في الفرنسية. أما عند الدكتور إبراهيم أنيس فيسميها الأصوات الساكنة وأصوات اللين.[3]

ويرى أنيس أن أساس هذا التقسيم مرجعه في آخر الأمر إلى كيفية مرور النفس في المجرى، فكأن المجرى ينقسم إلى مناطق متميزة، الفرق بينها لا يعدو أن يكون فرقا في درجة الاتساع؛ فمنطقة ينحبس عندها النفس وهي منطقة الأصوات الشديدة، وأخرى يضيق فيها المجرى ضيقا تختلف نسبته فهناك الضيق وهناك الأضيق ويكون هذا مع الأصوات الرخوة، فإذا اتسع المجرى وخرج عن النسبة المعينة لهذه الأصوات الرخوة دخلنا إلى منطقة أصوات اللين التي تبدأ بالأصوات المتوسطة وتنتهي بالفتحة وألف المد ومعها يكون المجرى أوسع ما يكون.[4]

1- شرف الدين علي الراجحي، في علم اللغة عند العرب ورأي علم اللغة الحديث، القاهرة : دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 35.

2- أحمد محمد قدور، مبادئ اللسانيات، ص 58.

3- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 26.

4- المصدر نفسه، ص 27-28.

ومن المسائل اللغوية (الصوتية) التي عالجها أنيس، وكان له فيها رأي أيضا :

1- **الهمزة :** يرى أنيس أن الهمزة صوت شديد لا هو بالمجهور ولا بالمهموس.[1] وهو ما ذهب إليه الدكتور كمال بشر حيث يقول : « كثير من المحدثين الذين يتفقون معنا في وصف الهمزة بأنها صوت لا مجهور ولا مهموس ».[2]

كما يرى تمام حسان أن الهمزة صوت "مهموس"، ويعلل الهمس بقوله : « وتأتي جهة الهمس في هذا الصوت من أن إقفال الأوتار الصوتية معه لا يسمح بوجود الجهر في النطق ».[3]

أما آراء علماء العربية القدامى في هذا الصَّوت، فنجد أن سيبويه ينص في كتابه على أن الهمزة حرف شديد مجهور، وهي حلقية عنده، أو من أقص الحلق، بعبارة أدق.[4]

وقد تبع سيبويه في ذلك معظم علماء العربية الذين جاءوا من بعده، بل يكاد هؤلاء جميعا يرددون الألفاظ نفسها، وممن تبعه في ذلك أيضا ابن جني الذي لم يزد عما قاله سيبويه في هذا الشأن إلا في التفصيل والشرح، وفي إقحام بعض المشكلات الصرفية في مناقشة القضايا المتعلقة بهذا الصوت.[5]

ويرى أنيس أن الهمزة رغم شيوعها في اللغة العربية لم يرمز لها الرسم العربي القديم برمز خاص ككل الأصوات الساكنة، ولتصرف القدماء في الهمزة بالتخفيف

1- المصدر نفسه، ص 90.

2- كمال بشر، دراسات في علم اللغة، د ط، القاهرة : دار غريب، 1998، ص 59.

3- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 97.

4- سيبويه، الكتاب، ج2، ص 404، 406.

5- ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 78.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

-إبدالا ونقلا وحذفا- وتسهيلها بين بين، كتبت بحسب ما تخفف به، فأحيانا كتبت ألفا وطورا واوا أو ياء وثالثة لم يرمز لها بأي رمز.(1)

ويرى أنيس أن مخرج الهمزة المحققة هو المزمار نفسه، إذ عند النطق بالهمزة تنطبق فتحة المزمار انطباقا تاما فلا يسمح الهواء إلى الحلق، ثم تنفرج فتحة المزمار فجأة فيسمع صوت انفجاري هو ما نعبر عنه بالهمزة.(2)

على أن هناك عالما عربيا فذا قدم لنا وصفا لكيفية حدوث الهمزة، أتى فيه بمعظم خواصها كما يراه البحث الصوتي الحديث، هذا العالم هو العلامة ابن سينا في رسالة صغيرة له تسمى "أسباب حدوث الحروف" حيث يقول في هذا الشأن : « أما الهمزة فإنها تحدث من حفز قوي من الحجاب وعضل الصدر لهواء كثير ومن المقاومة الطهرجابي الحاصر زمانا قليلا لحصر الهواء ثم اندفاعه إلى الانقلاع بالعضل الفاتحة وضغط الهواء معا ».(3)

2- الجيم : لقد عدّ سيبويه الجيم من الأصوات الشديدة، وإن كان قد وضعها بين الشين والياء في مخرج واحدة، وقد تابعه على ذلك غيره من علماء الأصوات العرب.(4)

ويرى أنيس أن الجيم قد تطورت تطورا كبيرا في اللهجات العربية الحديثة : « فتارة نسمعها خالية من التعطيش وأخرى نجدها تشبه نطق بعض أهالي الصعيد حيث

1- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 89.

2- المصدر نفسه، ص 89-90.

3- أبو علي الحسين بن سينا، أسباب حدوث الحروف، راجعه وقدم له طه عبد الرؤوف سعد، د ط،مكتبة الكليات الأزهرية، د ت، ص 16.

4- سيبويه ،الكتاب، ج1، ص405_406.و ابن جني ، سر صناعة الإعراب ج1،ص175.

ينطقون بها "دالا" ».[1] ويعتقد أنيس أن الجيم التي نسمعها من مجيدي القراءة القرآنية هي أقرب الجميع إلى الجيم الأصلية ولذلك فهو يعدها صوتا مجهورا.[2]

كما يرى أن تطور هذه الجيم العربية إلى الجيم القاهرية، أو إلى "الدال" في لهجة بعض أهالي صعيد مصر تطور طبيعي، وبما تبرره القوانين الصوتية، لأنها في حالة تطورها إلى الجيم القاهرية لم تزد على أن تدرجت بمخرجها إلى الوراء قليلا فقربت من أقصى الحنك، وبهذا زادت شدة وانقطع ما يسمى عادة بالتعطيش. أما في تطورها إلى "الدال" فقد اقتربت بمخرجها إلى الأمام، وبذلك زادت شدة أيضا وانقطع تعطيشها.[3]

ويقرر الدكتور أنيس أن الجيم حين تحرك تؤثر في اللغة العربية الحركة الأمامية أي الكسرة أو الفتحة المرققة، وعليه يقول أنيس : « فلسنا ندهش حين تتطور من صوت خال من التعطيش إلى صوت معطش، لأن الحركة الأمامية قد جذبتها إلى الأمام وأصبح مخرجها أقرب إلى وسط الحنك بعد أن كان أقصى الفم، لذلك نرجح أن الجيم الخالية من التعطيش هي الأصل ».[4]

ويعتقد أنيس أن ما أصاب الجيم اللاتينية في تطورها إلى اللغات الأوربية الحديثة أصاب الجيم العربية أيضا. وبالتالي فإن التطور الصوتي هنا ظاهرة إنسانية لأنه حدث في كثير من اللغات البشرية.[5]

1- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 77.

2- المصدر نفسه، ص 77.

3- المصدر نفسه، ص 78.

4- المصدر نفسه، ص 81.

5- المصدر نفسه، ص 82.

كما يرجح أنيس أن النطق القديم بهذا الحرف في عهد النبي ﷺ كان أقرب إلى نطق الدال، فهو يستدل ويستعين بموسيقى الفواصل القرآنية في سورة البروج في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ، وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ، وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ، قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ﴾.[1]

كما يقول أنيس : « أما حين نفترض أن الجيم العربية غير معطشة تكون حينئذ أخت الكاف ومن مخرج واحد معها، وعليه فيندر أن تجتمع معها أو أن تلي إحداهما الأخرى، وهذا هو الواقع ».[2]

ويستنتج في الأخير على وثوق الصلة بين الجيم والكاف، أي أن الجيم العربية الأصلية يجب أن تكون خالية من التعطيش، أو إذا كانت معطشة قليلا تكون هذه الصفة طارئة عليها.[3]

كما يرى أنيس أن « للجيم من الناحية الصوتية ثلاثة أنواع، شديدة خالصة الشدة وتلك هي الجيم المصرية، ومزدوجة من الشدة والرخاوة فيها من الصفتين معا وتلك هي المسماة بالفصيحة، وأخيرا تلك الجيم الرخوة الخالصة الرخاوة وهي الجيم الشامية. ومخرج النوعين الأخيرين وسط الحنك ».[4]

3- **القاف** : يعد صوت القاف من الأصوات التي عانت كثيرا من التغييرات التاريخية في اللغة العربية فإن مقارنة اللغة السامية، تدل على أنه صوت شديد مهموس.[5] وهو ما ذهب إليه الدكتور أنيس.[6]

1- البروج 1-2-3-4.

2- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 83.

3- المصدر نفسه والصفحة نفسها.

4- المصدر نفسه، ص 78.

5- رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، ط2، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1408هـ=1980م، ص 9.

6- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 94.

وقد عدّ قدماء اللغويين العرب "القاف" من الأصوات المجهورة،[1] في العربية الفصحى، فإن صدق وصفهم إياها بالجهر، كان ذلك النطق من التغيرات التاريخية العربية القديمة.[2]

لقد تطورت القاف في اللهجات الدارجة تطورا ذا شأن، مما يستحيل معه تأكيد كيفية النطق بالقاف عند القدماء وقد افترض الدكتور إبراهيم أنيس عدة افتراضات منها « أن القاف تشبه تلك القاف المجهورة التي نسمعها الآن بين القبائل العربية في السودان وبعض القبائل في جنوب العراق، إذ نسمعها منهم نوعا من الغين ».[3]

كما يفترض أنيس أيضا فرضا آخر أكثر احتمالا هو « أنها تشبه الجيم القاهرية ولكنها أعمق منها في أقصى الفم وأكثر استعلاء ».[4] ويبدو أن انقلاب القاف همزة في لهجة القاهرة نوع من التطور في القاف، والعلة الصوتية في هذا التطور كما يراه أنيس تتلخص في « أن مخرج القاف انتقل إلى الخلف باحثا عن أقرب الأصوات شبها به من الناحية الصوتية، فتعمق القاف إلى الحلق عند المصريين لا يصادف من أصوات الحلق ما يشبه القاف إلا الهمزة، لوجود صفة الشدة في كل منهما ».[5]

أما في الانتقال بمخرج القاف إلى الأمام فنجد أن أقرب المخارج لها هو مخرج الجيم القاهرية والكاف.[6] وقد أيد الدكتور أنيس الخليل وابن جني في أن القاف والكاف صوتان من الأصوات أقصى اللسان وأعلى الحنك أي أنهما لهويتان ».[7]

1- ينظر: سيبويه، الكتاب ج2ص434وابن جني ، سر صناعة الإعراب ج1ص278.
2- رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة، ص 9.
3- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 84.
4- المصدر نفسه، ص 85.
5- المصدر نفسه، ص 86.
6- المصدر نفسه، ص 86.
7- المصدر نفسه، ص 87.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

4- الضاد : الضاد صوت مجهور مفخم حسب نطقنا لها الآن، والمقابلة للدال أي تنطق بنفس الطريقة التي تنطق بها الدال مع فارق واحد، هو ارتفاع مؤخرة اللسان نحو الطبق في النطق بصوت الضاد.[1]

فيرى الدكتور أنيس أنه « يستدل من وصف القدماء لهذا الصوت على أن الضاد كما وصفها الخليل ومن نحوا نحوه، تخالف تلك الضاد التي ننطق بها الآن، فالضاد الأصلية كما وصفت في كتب القراءات أقل شدة مما ننطق بها الآن، إذ معها ينفصل العضوان المكونان للنطق انفصالا بطيئا نسبيا، ترتب عليه أن حل محل الانفجار الفجائي انفجار بطيء، نلحظ معه مرحلة انتقال بين هذا النوع من الأصوات، وما يليه من صوت لين، فإذا نطق بالضاد القديمة، وقد وليتها فتحة مثلا، أحسسنا بمرحلة انتقال بين الصوتين، تميز فيها كل منهما تميزا كاملا. هذا إلى أن الضاد كما وصفها القدماء، كانت تتكون بمرور الهواء بالحنجرة، فيحرك الوترين الصوتيين ثم يتخذ مجراه في الحلق والفم، غير أن مجراه في الفم جانبي عن يسار الفم عند أكثر الرواة، أو عن يمينه عند بعضهم، أو من كلا الجانبين، كما يستفاد من كلام سيبويه».[2]

ويؤكد إبراهيم أنيس أن الضاد القديمة، قد أصابها بعض التطور، حتى صارت إلى ما نعهده لها من نطق في مصر، ... ولا يزال العراقيون حتى الآن، وبعض البدو ينطقون بنوع من الضاد، يشبه إلى حد ما الظاء، كما يشبه إلى حد كبير ذلك الوصف، الذي روى لنا عن الضاد القديمة، والذين مارسوا التعليم في بلاد العراق يذكرون كيف يخلط التلاميذ هناك بين الظاء والضاد.

ثم يتابع قائلا:«والضاد القديمة كما أتخيلها، يمكن النطق بها، بأن يبدأ المرء بالضاد الحديثة، ثم ينتهي نطقه بالظاء، فهي إذن مرحلة وسطى، فيها شيء من شدة الضاد

1- حلمي خليل، المدخل إلى علم اللغة، ص 62.

2- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 48-49.

الحديثة وشيء من رخاوة الظاء العربية، لذلك كان يعدها القدماء من الأصوات الرخوة».[1]

أما ما ذهب إليه الدكتور كمال بشر من احتمال أن يكون القدماء قد وصفوا الضاد المولدة، لا الضاد العربية الأصلية،[2] وترجيحه هذا الاحتمال، بقوله : « ربما يمكن استعمال هذا الصوت المولد، وشيوعه عند الألسنة، عند قيام حركة التأليف اللغوي ».

ويرى أنيس أن السر في إطلاق "لغة الضاد" على اللغة العربية، فإنه يكمن في أن هذه الضاد، كانت مشكلة عويصة بالنسبة لمن يريد أن يتعلم العربية من الأعاجم، ويقول : « ويظهر أن الضاد القديمة كانت عصية النطق على أهالي الأقطار التي فتحها العرب، أو حتى على بعض القبائل العربية في شبه الجزيرة، مما يفسر تلك التسمية القديمة (لغة الضاد). كما يظهر أن النطق القديم بالضاد كان إحدى خصائص لهجة قريش ».[3]

5- الطاء : يعترف الدكتور إبراهيم أنيس بالتطور الذي أصاب نطق هذا الصوت، فأبعده عن حالته القديمة، فيقول : « وقد أجمع الرواة في وصفهم للطاء القديمة على أنها صوت مجهور، مما يحملنا على الاعتقاد بأن الطاء القديمة تخالف التي تنطق بها الآن. على أن وصف الطاء في كتب الأقدمين لا يمكن الباحث المدقق من تحديد كل صفات ذلك الصوت، ولا كيف كان ينطق به على وجه الدقة. غير انه من الممكن أن نستنتج من وصفهم أنها كانت صوتا يشبه الضاد التي نعرفها الآن، وهنا يتضح معنى قول ابن الجزري من أن المصريين ينطقون بالضاد المعجمة طاء مهملة » ثم يضيف قائلا « وليس من المحتمل أن يكون القدماء قد خلطوا في وصفهم بين صفتي الجهر

1- المصدر السابق ، ص 49.

2- كمال بشر، علم اللغة العام (الأصوات)، ط2، القاهرة : دار المعارف 1971م، ص 137.

3- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 49.

والهمس، فيما يتعلق بهذا الصوت، ولكن الذي أرجحه أن صوت الطاء، كما وصفها القدماء كان يشبه الضاد الحديثة لدى المصريين ولعل الضاد القديمة كانت تشبه ما نسمعه الآن من العراقيين في نطقها ثم تطور الصوتان فهمست الأولى وأصبحت الطاء التي نعرفها الآن، كما اختلف مخرج الثانية وصفتها تلك الضاد الحديثة، أي أن ما كان يسمى بالطاء، كان في الحقيقة ذلك الصوت الذي ننطق به الآن ونسميه ضادا فلما همست أصبحت الطاء الحديثة التي –فيما يظهر– لم تكن معروفة في النطق العربي القديم، أما الضاد القديمة العصية النطق فقد تطور مخرجها وصفتها حتى أصبحت على الصورة التي نعهدها في مصر»[1].

أما الدكتور تمام حسان، فيرى أن الطاء القديمة كانت مهموسة، غير أنها كانت ذات نطق مهموز، وهذا ما أوقع اللغويين القدامى في الخطأ –في نظره– حيث عدوا هذه الطاء مجهورة.[2] ويرى أنيس أن الطاء كما تنطق بها الآن صوت شديد،[3] مهموس بحيث يتخذ اللسان مع الطاء شكلا مقعرا منطبقا على الحنك الأعلى ويرجع إلى الوراء قليلا.[4]

ومن المسائل الصوتية التي تحدث عنها إبراهيم أنيس وكان له فيها رأي أيضا ظاهرة طول الصوت اللغوي .

1- طول الصوت اللغوي :

لقد اهتم المحدثون في تجاربهم بمعرفة طول الصوت اللغوي، سواء كان صوت لين أو صوتا ساكنا؛ ويعني أنيس بطول الصوت الزمن الذي يستغرقه النطق بهذا الصوت.

1- المصدر السابق، ص 62.

2- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص99.

3- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 61-62.

4- المصدر نفسه، ص 62.

ويرى أن لطول الصوت أهمية خاصة في النطق باللغة نطقا صحيحا، فالإسراع بنطق الصوت، أو الإبطاء به، يترك في لهجة المتكلم أثرا أجنبيا عن اللغة ينفر منه أبناؤها.

ويرى أن الصوت يمكن أن يكون طبيعيا أو مكتسبا :

أولا : أن يكون الصوت طبيعيا : كأصوات اللين التي تكون بطبيعتها أطول من الأصوات الساكنة، ويلي أصوات اللين في الطول الطبيعي الأصوات الأنفية التي هي أطول من الأصوات الساكنة ثم أخيرا الأصوات الشديدة.[1]

ثانيا : أما العوامل المكتسبة التي تؤثر في طول الصوت اللغوي فأهمها النبر ونغمة الكلام، وربما كان لنحو اللغة أثر أيضا في طول الصوت أحيانا، فالصوت المنبور أطول منه حين يكون غير منبور. وانسجام الكلام في نغماته يتطلب طول بعض الأصوات وقصر بعضها الآخر، إذ يميل الصوت المنبور إلى القصر إذا وليه صوت غير منبور، وذلك تحقيقا لرغبة الكلام في أن تتقارب مقاطعه المنبورة بعضها من بعض. فإذا أكثرت المقاطع غير المنبورة بعد مقطع منبور، قللت من طوله.[2]

كما أن الصوت اللغوي قد يتأثر من حيث طوله بما يجاوره من الأصوات، على أن بعض اللغات لا تتأثر أصواتها من حيث الطول بمجاورة بعضها البعض؛ بل لكل صوت مقياس محدد لا يتغير بمجاورة أنواع أخرى من الأصوات.[3]

1- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 154.

2- المصدر نفسه، ص 155.

3- المصدر نفسه، ص 159.

2- النبر : حين يتحدث الإنسان بلغته، يميل في العادة إلى الضغط على مقطع خاص من كل كلمة، ليجعله بارزا أوضح في السمع مما عداه من مقاطع الكلمة وهذا الضغط هو الذي يسميه المحدثون من اللغويين بالنبر (*stress*).[1]

والنبر هو الهمز في اصطلاح القدماء، قال ابن منظور : « والنبر همز الحرف، ولم تكن قريش تهمز في كلامها، ولما حج المهدي قدم الكسائي يصلي بالمدينة فهمز فأنكر أهل المدينة عليه، وقالوا : تنبر في مسجد رسول الله ﷺ بالقرآن ».[2]

أما المحدثون، فيعرفه الدكتور تمام حسان بأنه : « وضوح نسبي لصوت أو مقطع، إذا قورن ببقية الأصوات والمقاطع في الكلام ».[3]

ويقول ماريو باي « معنى هذا أن مقطعا من بين مقاطع متتابعة يعطي مزيدا من الضغط أو العلو (نبر علوي) (*stress accent*)، أو يعطي زيادة أو نقصا في نسبة التردد (نبر يقوم على درجة الصوت (*pitch accent*) ».[4]

أما الدكتور إبراهيم أنيس فيقول : « النبر ليس إلا شدة في الصوت أو ارتفاعا فيه وتلك الشدة أو الارتفاع تتوقف على نسبة الهواء المندفع من الرئتين، ولا علاقة له بدرجة الصوت أو نغمته الموسيقية ».[5]

وقد اختلفت آراء العلماء حول النبر في العربية الفصحى ومكانه في الكلمة، فيقول برجشتراشر : « أنه لا نص نستند عليه في إجابة مسألة كيف كان حال العربية الفصيحة في هذا الشأن؟ ومما يتضح من اللغة العربية نفسها، ومن وزن شعرها، أن الضغط لم يوجد فيها أو لم يكد يوجد، وذلك أن اللغة الضاغطة كثيرا –ما يحدث- فيها

1- رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص 103.

2- ابن منظور، لسان العرب مادة (نبر)، ج7، ص 40،

3- تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 160.

4- ماريو باي، أسس اللغة ص، 93.

5- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 174-175.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

حذف الحركات غير المضغوطة، وتقصيرها وتضعيفها، ومد الحركات المضغوطة. وقد رأينا أ ن كل ذلك نادر في اللغة العربية ».[1]

أما الدكتور إبراهيم أنيس، فهو يؤكد بأنه « ليس لدينا ما يهدينا إلى موضع النبر في اللغة العربية، كما كان ينطق بها في العصور الإسلامية الأولى إذ لم يتعرض له أحد من المؤلفين القدماء، أما كما ينطق بها القراء الآن في مصر، فلها قانون تخضع له، ولا تكاد تشذ عنه ».[2]

وقد لخص أنيس مواضع النبر في الكلمة العربية فقال : « ينظر أولا إلى المقطع الأخير، فإذا كان من النوعين الرابع والخامس، كما هو موضع النبر، وإلا نظر إلى المقطع الذي قبل الأخير، فإن كان من النوع الثاني أو الثالث، حكمنا بأنه موضع النبر، أما إذا كان من النوع الأول، نظر إلى ما قبله فإن كان مثله أي من النوع الأول أيضا، كان النبر على هذا المقطع الثالث حين نعد من آخر الكلمة، ولا يكون النبر على المقطع الرابع حين نعد من الآخر، إلا في حالة واحدة وهي أن تكون المقاطع الثلاثة التي قبل الأخير من النوع الأول ».[3]

وعلى الرغم من أن قدامى اللغويين العرب، لم يدرسوا "النبر" بمعنى الضغط على بعض مقاطع الكلام، فإن بعضهم قد لاحظ أثره في تطويل بعض حركات الكلمة ويسميه ابن جني (مطل الحركات)، فيقول مثلا : « وحكى الفراء عنهم : أكلت لحما شاة. أراد لحم شاة، فمطل الفتحة، فأنشأ عنها ألفا ».[4]

1- برجشتراشر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبد التواب، 1402هـ= 1982م، ص 72.

2- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 171.

3- المصدر نفسه، ص 172.

4- ابن جني، الخصائص، ج3، ص 123.

ويرى بعض الباحثين في اللغة العربية أنه لا علاقة بين النبر ومعاني الكلمة العربية، ويعد الدكتور إبراهيم أنيس ذلك من مميزات هذه اللغة قائلا : « ولحسن الحظ لا تختلف معاني الكلمات العربية ولا استعمالها باختلاف موضع النبر فيها ».[1]

كما يرى أن نبر الجملة هو قصد المتكلم إلى كلمة في جملته فيزيد من نبرها ويميزها عن غيرها من كلمات الجملة رغبة منه في تأكيدها، أو الإشارة إلى غرض خاص.[2]

ويؤكد أن الكلمة قد يطرأ عليها من الأحكام اللغوية مما يستوجب انتقال النبر من موضعه إلى مقطع قبله، أو آخر بعده من الكلمة.[3]

3- التنغيم *intonation* : أو موسيقى الكلام كما سماه الدكتور إبراهيم أنيس ويعرفه ماريو باي بأنه : عبارة عن تتابع النغمات الموسيقية أو الإيقاعات في حدث كلامي معين.[4]

لم يعالج أحد من القدماء شيئا من التنغيم، ولم يعرفوا كنهه، غير أننا لا نعدم عند بعضهم، الإشارة إلى بعض آثاره في الكلام، للدلالة على المعاني المختلفة.[5]

كان ابن جني أحد الذين التفتوا إلى ذلك حين يقول : « وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم : سير عليه ليل، وهم يريدون : ليل طويل، وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة، لما دل من الحال على موضعها، وذلك

1- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 174.

2- المصدر نفسه، ص 174.

3- المصدر نفسه، ص 176.

4- ماريو باي، أسس علم اللغة، ص 93.

5- رمضان عبد التواب، المدخل إلى علم اللغة، ص 106.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أنك تحسن في كلام القائل لذلك ، من التطويح والتفخيم والتعظيم مما يقوم مقام قوله "طويل" أو نحو ذلك ».[1]

كما يقول أنيس : « ومن اللغات ما يجعل لاختلاف درجة الصوت أهمية كبرى، إذ تختلف فيها معاني الكلمات تبعا لاختلاف درجة الصوت حين النطق بها، ومن أشهر هذه اللغات اللغة الصينية ». ويسمي أنيس نظام توالي درجات الصوت بالنغمة الموسيقية، ففي هذه اللغة فإن كلمة "فان" تؤدي ستة معان لا علاقة بينها، هي : (نوم، يحرق، شجاع، واجب، يقسم، مسحوق) وليس هناك من فرق سوى النغمة الموسيقية في كل حالة.[2]

كما يرى أن البحث عن نظام درجات الصوت وتسلسله في الكلام العربي، يحتاج إلى عون خاص من الموسيقيين عندنا. وأن اختلاف درجة الصوت في نطق الكلمة تؤدي إلى تميز كلمة من أخرى.[3]

4- المقطع *Syllable* : يعد من الوسائل التي يمكن عن طريقها تحديد معالم الكلمة،[4] وقد عرفه ماريو باي بأنه : « عبارة عن قمة إسماع (*peack somority*)، غالبا ما تكون صلة علة ».[5] أما أكثر تعريفات المقطع (فونولوجيا) شيوعا وتحديدا، وهو الذي يرى أن المقطع "وحدة" أو "مجموعة" تحتوي على صوت صائت واحد وحده أو مع صوائت أقلها واحد يضمها نظام معين.[6]

جمعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- ابن جني، الخصائص، ج2،ص37،.370.

2- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 175.

3- المصدر نفسه، الصفحة نفسها. 46.

4- حلمي خليل، الكلمة (دراسة لغوية معجمية)، القاهرة : دار المعارف الجامعية، 1996، ص 40.

5- ماريو باي، أسس علم اللغة، ص 96.

6- أحمد مختار عمر، دراسة الصوت، القاهرة : عالم الكتب، 1976، ص 243.

ويحاول أنيس تحديد أنواع المقاطع، فيرى أن هناك خمسة أنواع من النسيج في المقاطع العربية وهي :

Open:
1- صوت ساكن + صوت لين قصير
2- صوت ساكن + صوت لين طويل.

Closed:
3- صوت ساكن + صوت لين قصير + صوت ساكن.
4- صوت ساكن + صوت لين طويل + صوت ساكن.
5- صوت ساكن + صوت لين قصير + صوتان ساكنان. (1)

كما لاحظ أنيس أن اللغة العربية تميل مثلها في ذلك مثل كثير من اللغات إلى هجر المقطع المفرق في الطول، فقرر أن الأنواع الثلاثة الأولى هي الشائعة في الكلام العربي، إذ تتكون منها الكثرة الغالبة منه، أما النوعان الأخيران فقليلا الشيوع، ولا يكونان إلا في أواخر الكلمات وحين الوقف.(2)

كما يقول : « أن معرفتنا لأنواع النسج المستعملة في اللغة، يسهل علينا الحكم على نسج الكلمة العربية، ونسج ما ليس بعربي من الكلمات. والمرء حين يعرفها يستطيع الحكم بمجرد النظر على أن مثل النسج التالي غير عربي ».

ويقدم أمثلة على ذلك : مقطع من النوع الثالث + مقطعان من النوع الثاني ويقول : « فالكلمات التي نراها على مثل هذا النسج نحكم على أنه أجنبي على لغتنا ».(3)

1- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 63.
2- المصدر نفسه، ص 164.
3- المصدر نفسه، ص 168.

ويقول أنيس : « يحتاج الباحث إلى تقسيم الكلام المتصل إلى مقاطع صوتية، عليها تبنى في بعض الأحيان الأوزان الشعرية، وبها يعرف نسيج الكلمة في لغة من اللغات ».[1]

5- المماثلة (*Assimilation*) :

يرى أنيس أن الأصوات اللغوية تتأثر بعضها ببعض في المتصل من الكلام، وأن نسبة التأثر تختلف من صوت إلى آخر. ويرى أن السر الذي قد يصيب بعض هذه الأصوات من تأثر مرده إلى مجاورة الأصوات بعضها لبعض. كما يرى أن الأصوات في تأثرها تهدف إلى نوع من المماثلة أو المشابهة بينها، ليزداد مع مجاورتها قربها في الصفات أو المخارج. ويسمي أنيس هذا التأثر بالانسجام الصوتي بين أصوات اللغة، كما يعدها ظاهرة شائعة في كل اللغات بصفة عامة؛ غير أن اللغات تختلف في نسبة التأثر وفي نوعه. ويرى أن اللغة العربية في تطورها إلى لهجات الكلام الحديثة، مالت ميلا كبيرا إلى هذا التأثر، إذ نلحظ في اللهجات الحديثة ظواهر مختلفة لتأثر أصوات الكلام بعضها ببعض في أثناء النطق.[2]

- **درجات التأثر** : يرى الدكتور إبراهيم أنيس أن :

تأثر الأصوات اللغوية بعضها ببعض ليس مقصورا على الأصوات الساكنة، بل قد يكون أيضا في أصوات اللين وهو ما يسمى بانسجام أصوات اللين (*Vowel Harmony*).[3]

كما قسم درجات التأثر ونسبته إلى الموضوعات الآتية :

1- الجهر والهمس.

1- المصدر نفسه، ص 159.

2- المصدر نفسه، ص 178.

3- المصدر نفسه، ص 182.

2- انتقال مجرى الهواء من الفم إلى الأنف وبالعكس.

3- انتقال مخرج الصوت.

4-تغير صفة الصوت من الشدة إلى الرخاوة أو العكس.

5- الإدغام.[1]

6- المخالفة (*Dissimilation*) :

يرى أنيس أنه من التطورات التي تعرض أحيانا للأصوات اللغوية ما يمكن أن يسمى بالمخالفة، وهي أن الكلمة قد تشمل على صوتين متماثلين كل المماثلة فيقلب أحدهما إلى صوت آخر لتم المخالفة بين الصوتين المتماثلين. كما يرى أن هذه الظاهرة ليست إلا تطورا تاريخيا في الأصوات.[2] وهذا التطور هو أحد نتائج نظرية السهولة التي نادى بها كثير من المحدثين، والتي تشير إلى أن الإنسان في نطقه يميل إلى تلمس الأصوات السهلة التي لا تحتاج إلى جهد عضلي. فيبدل مع الأيام بالأصوات الصعبة في لغته نظائرها السهلة، وقد اعترف القدماء بكراهية التضعيف، ولعلهم كانوا يريدون بهذا أنه يحتاج إلى مجهود عضلي.[3]

ثم يعرض أنيس أمثلة عديدة لتأييد رأيه مثال ذلك :

1- الطحّ، البسط : طحا كسعى : بسط.

2-قصيت أظافري : قصصت، الخ.[4]

ويقول أنيس في الأخير : « ويتضح من كل ما تقدم أن الأصوات في تطورها تهدف إلى الاقتصاد في الجهد العضلي، فالمماثلة تقرب بين الأصوات المجاوَرة في الصفة

1- المصدر نفسه، ص 182، 184-185-186.

2- المصدر نفسه، ص 210.

3- المصدر نفسه، ص 211.

4- المصدر نفسه، ص 212.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

والمخرج، وقد يصل هذا التقريب بين الصوتين المتجاورين أن يصبحا متماثلين تمام التماثل، وهنا تبدأ عملية المخالفة التي تهدف أيضا إلى التقليل من الجهد العضلي، فنرى أحد المتجاورين يقلب إلى صوت لين طويل أو إلى ما يشبه أصوات اللين كاللام والنون، وفي هذا أقصى مراحل التيسير في الجهد العضلي».[1]

7- الطفل والأصوات اللغوية :

مراحل تطور الصوت اللغوي عند الطفل :

1- مرحلة الصراخ *Crying stage* : عادة تتطور اللغة عند الطفل بدءا من الصرخة الأولى التي تأتي بعد الميلاد مباشرة، والتي تعد أول بادرة يعبر بها الطفل من خلالها على قدرته على التصويت وبعد ذلك يصغي الطفل تدريجيا إلى صوته الذي يرتبط بوظائف التغذية وحاجاته الأساسية.[2]

رأي أنيس :

ويعتقد أنيس أن الطفل بصراخه هذا، لم يرد منه في أول الأمر التعبير عما يشعر به، فلا يلبث الطفل أن يربط عملية الصراخ بما يقدم إليه، فيتخذ هذا الصراخ سلاحا يسله كما يشاء، ويرى أن خير وسيلة هي أن يترك الطفل يبكي متى تأكد الأبوان أنه قد نال قسطه من الغذاء والنظافة، ففي بكاء الطفل تمرين لعضلات صوته.[3]

2- ثم تأتي المرحلة التالية وهي **مرحلة المناغاة *Calling stage***، أو كما يسميها بعضهم **مرحلة الثرثرة أو النغنغة *Babble stage*** أو مرحلة الصدى الصوتي.[4]

1- المصدر نفسه، ص 213.

2- فيصل محمد خير الزراد، اللغة واضطرابات النطق والكلام، الرياض : دار المريخ، 1410هـ=1990م، ص 42.

3- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 215.

4- فيصل محمد خير الزراد، اللغة واضطرابات النطق والكلام، ص 44.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

حيث نلاحظ الطفل في هذه المرحلة يقوم بإحداث ترديدات من تلقاء نفسه تكون شبه واضحة، وتأخذ شكل لعب صوتي، وتكون غاية في حد ذاتها لا تعبيرا عن شيء معين ويجد الطفل في ذلك لذة ومتعة.(1)

رأي **أنيس** :

ويرى أنيس أن الطفل في هذه المرحلة ينطلق بصوت لين يسبق عادة بأحد الأصوات الساكنة التي تشبه أصوات اللين، مثل "لا" ولكن هذه الأصوات إذا قورنت بمثيلها من أصوات الكبار ظهر بعض الفرق ويعلل أنيس ذلك بأن اتساع فم الطفل في هذه المرحلة لا يزال بحاجة إلى بعض التمرين ليستطيع النطق بصوت "لا" كما ينطق بها الكبار.(2)

وتبين الدراسات أن هذه الألفاظ كانت تعبر عن حاجة لدى الطفل، كما أن بعضها الآخر كان يعبر عن مظهر للعب واللهو دون غرض أو هدف إنها نشاط لاعب فقط.(3)

3- ثم تأتي **مرحلة تقليد أصوات الكبار** حوله، وذلك في نهاية العام الأول، ففي هذه المرحلة نجد الطفل يقلد صيحات وأصوات الآخرين التي يسمعها، وذلك بهدف أن يتصل بهم، وأن يصبح مثلهم، أو من أجل اللهو، أو بصورة عفوية تلقائية، أو بهدف إشباع حاجة ما.(4) ويرى أنيس أن هذا التقليد يكون ناقصا.(5) فأصوات الكلمات الأولى المعترف بها لا تشتمل بشكل تام على أصوات الكلمات المقابلة التي يسمعها الأطفال

1- المرجع السابق، ص 44.

2- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 215-216.

3- فيصل محمد خير الزراد، اللغة واضطرابات النطق والكلام، ص 46.

4- المرجع نفسه، ص 51.

5- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 214.

من الكبار المحيطين بهم، لأن الأطفال محددين بالأصوات التي يلفظونها في المناغاة ويجملونها معا.[1]

ففي هذه المرحلة مازال الأطفال يلعبون بكثير من الأصوات التي يكتسبونها خلال المناغاة، ويستطيعون الآن أن يلفظوا "ك" بشكل صحيح في ألعابهم الصوتية ولكنهم يبذلون جهدهم في نطق كلمة يتقيدون بالأصوات التي تتشكل بسهولة.[2]

رأي أنيس :

وقد اجمع المحدثون من علماء الأصوات على أن الطفل يبدأ النطق بما يسهل عليه من الأصوات، إلا أنهم اختلفوا بعض الشيء في ترتيب الأصوات اللغوية من حيث سهولتها على الطفل، على أنهم قد عدّوا الأصوات الشفوية كالباء والميم من أوائل الأصوات التي يستطيع الطفل النطق بها. وعللوا هذا بأن الطفل يرى حركة الشفتين حين يسمع هذه الأصوات من أمه وأبيه !.[3]

إلا أن الدكتور أنيس، يرى أن « هذه العلة تستلزم مقدرة عقلية أكبر مما يمكن أن تكون عند الطفل في هذه المرحلة، لأن ربط رؤية الشفتين بسماع الأصوات الشفوية يحتاج إلى عملية عقلية لا يصل إليها الطفل في مرحلة متأخرة.[4]

• فالسر في البدء بالنطق بهذه الأصوات، هو أن عضلات النطق بها، هي نفس العضلات التي يستخدمها في الرضاعة »، كما يرى أن الطفل يتدرج في النطق بالأصوات الصعبة، التي منها ما يستحيل عليه النطق به قبل أن يبدأ كل أطعمة أكثر صلابة عن اللين».[5]

1- عبد الرحيم صالح : تطور اللغة عند الطفل وتطبيقاته التربوية، ص 126.

2- المرجع نفسه، ص 126-127.

3- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 216.

4- المصدر نفسه والصفحة نفسها.

5- المصدر نفسه، ص 217.

ويرى أيضا أن • الطفل عندما يبدأ بتقليد الكبار يتعرض نطقه إلى نقص يخضع عادة لقواعد تبررها القوانين الصوتية، وعلاقة الأصوات بعضها ببعض.[1]

1- إبدال الكاف ثاء لأن الصوتين يتحدان في صفتي الهمس والجهر فيقول مثلا ثلب بدل من كلب.[2]

2- صوت الراء صوت شاق عسير على معظم الأطفال، فأحيانا نسمعه واوا وأحيانا لاما وأحيانا أخرى نسمعه عينا.

3- الذال أو نظيرها المهموس "الثاء" صوتان عسيران على الأطفال، وعلى كثير من الكبار أيضا، فقد تطورت "الذال" إلى الدال أو الزاي، كما تطورت الثاء إلى التاء أو السين.[3]

4- كثير من الأطفال يقلبون الشين سينا فيقولون "سمش" بدلا من شمس.

5- كما يرى أن الطفل أيضا في نطقه يتلمس أيسر الطرق، وما لا يكلفه جهدا عضليا، وهو لهذا لا يميل إلى توالي صوتين أحدهما مجراه الأنف كالميم والنون، والآخر مجراه الفم كباقي الأصوات.[4]

6- وتقليد الطفل أصوات الكبار، قد يعرض له عدة مراحل في التطور مثل "فتوح" قائلا "دوح".

7- سقوط الصوت، مثل كورة "أولة".

8- بتر المقاطع مثلا شكولاطه، "أته".

9- التكرار، فول، "لول".

1- المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

2- المصدر نفسه، ص 217-218.

3- المصدر نفسه، ص 218.

4- المصدر نفسه، ص 219.

10- نغمة الكلام.[1]

كما يرى أنيس أن عوامل تطور الأصوات اللغوية تتمثل في :

1- اختلاف أعضاء النطق.

2- الحالة النفسية.

3- نظرية السهولة.

4- نظرية الشيوع.

5- مجاورة الأصوات.

6- انتقال النبر.[2]

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- المصدر نفسه ، الصفحات التالية : 220-221-222-223.

2- المصدر نفسه ، ص 231 وما بعدها.

الفصل الثالث :

النقد والتقويم.

المبحث الأول :

آراء الباحثين المعاصرين في إبراهيم أنيس.

المبحث الثاني :

رأي الباحث الخاص في إبراهيم أنيس.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

المبحث الأول :

آراء الباحثين المعاصرين في إبراهيم أنيس.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

نظرية الإعراب عند أنيس :

– إن نظرية أنيس هذه لم تلق قبولا لدى أي باحث من الباحثين، بل انبرى أحدهم للرد عليه وهو الدكتور **مهدي المخزومي**، حيث ناقش رأي الدكتور أنيس في رسالته : "مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو" مناقشة دقيقة وتتبع كلامه نقطة بعد أخرى.

ويبدأ الدكتور مهدي المخزومي كلامه قائلا : « ويتمثل رأي المعارضين فيما ذكره الدكتور إبراهيم أنيس من دعوة جريئة، محاولا تفسير اختلاف الأحوال تفسيرا صوتيا، ذاهبا إلى أن هذه الحركات إنما تعرض لأواخر الكلمات، لوصل الكلمات بعضها لبعض، محاكيا قطرب فيما ذهب إليه قديما ».(1)

ثم يقول المخزومي : « ولما اعتزم تطبيق مبدئه هذا، آثر أن يتخذ من البحور الثلاثة : الطويل، والبسيط والكامل، وهي البحور الشائعة في الشعر العربي –كما يقول– مجالا للتطبيق، واستشهد فيها بأبيات لأبي ذؤيب»،ويقول:«فإذا كانت حركات الإعراب –تبعا لهذا الرأي– حركات لوصل الكلام، فقد رجح أنيس أن تكون كلمة "شاحباً" في قول الشاعر مثلا :

قَالَتْ أُمَيْمَةُ مَا لِجِسْمِكَ شَاحِبًا   مُنْذُ ابْتَذَلْتَ، وَمِثْلُ مَالَكَ يَنْفَعُ.(2)

وقد نطقها الشاعر مكسورة، ولكن النحاة أبدلوا الكسرة فتحة لتنسجم مع قواعدهم.(3)

فهل يرى –مثلا– أن قوله تعالى من سورة الجن : ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن تَقُولَ الْإِنسُ

1– مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط3، بيروت: دار الرائد العربي، 1406هـ=1986م ، ص 249.

2– البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي، ومطلع القصيدة :

أَمِنَ المَنُونِ وَرَيْبُهَا تَتَوَجَّعُ   وَالدَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ.

أبو ذؤيب الهذلي ،ديوان الهذبيين، دط، القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر 1380هـ=1965م، ص 2.

3– إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 264.

وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾.[1] إنما قرأها النبي ﷺ : (كذبِ)، بكسر الباء، لتنسجم مع كسرة الذال كما زعم أن أبا ذؤيب كان قد نطق كلمة "شاحبا" في البيت السابق، بكسر الباء ».[2]

وقد وقع كثير من الأمثلة المعربة بما يخالف رأيه مثل "لواقع"* في القرآن الكريم، فوقوع الضمة في العين بعد الكسرة في القاف مما لا ينطبق عليه القانون الصوتي الذي استند إليه الدكتور لأن العرب -كما صرح الفراء وغيره- يستثقلون كسرة بعدها ضمة، كما يستثقلون ضمة بعدها كسرة، فعقلية الجماعة -كما يقول المخزومي- كانت قد تناست هذا العامل الصوتي الذي يلح عليها بالانسجام بين الحركات، فيما يتصل بحركة آخر الكلمة، وهي الحركة الإعرابية، تناسته مضطرة للتمييز بين أحوال الكلمات في ثنايا التأليف، وإلا فاتها الغرض، وهو الإفهام.[3]

ومن أبرز الاعتراضات التي أثارها المخزومي أيضا، أن نظرية الدكتور أنيس، لا تستطيع أن تفسر اختلاف اللهجات العربية في الوقف مثل لهجة أزد السراة الذين إذا وقفوا على المرفوع، نطقوا بضمته وأطالوها، فكأنها هي واو، وإذا وقفوا على المكسور أطالوا كسرته، فكأنها هي ياء، فيقولون في الجملتين، هل جاء خالد ؟ وهل مررت بخالد ؟ خالدو، خالدي، حين يريدون الوقف.[4]

يقول المخزومي : « فإذا لم تكن الحركات أعلاما لمعان قصد إليها المتكلم بل لم تعْدُ أن تكون حركات يحتاج إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها مع بعض، فكيف يفسر الوقف على : خالد في لغة من ينتظر (هي لغة أزد السراة) ؟ ولماذا كانت

1- الجن : 5.

2- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص 251.　　　* : الطور : 7

3- المرجع نفسه، ص 252.

4- ينظر: سيبويه، الكتاب ج4،ص167.

الدال مرفوعة ومنصوبة ومخفوضة في الجمل الثلاث ؟ ولماذا لا تكسر لتنسجم حركة الدال مع حركة اللام قبلها ؟ وعليه فإن القول بأن الحركات، إنما هي سد للحاجة إلى وصل الكلمات بعضها ببعض، وأنها ليست أعلاما للمعاني التي قصد إليها المتكلم قول لم يحالفه التوفيق ».[1]

وأما تلك الأمثلة التي تمسك بها الدكتور أنيس في تأييد رأيه، كما يقول مهدي المخزومي، فكلها في الأفعال، وليس فيها اسم واحد سكن آخره، مما يدل على صدق ملاحظة القدماء في اعتبار الرفع والنصب علمين للفاعلية والمفعولية في الأسماء خاصة، دون الأفعال، وعلى هذا فلا مانع للاستئناس بالأصل الذي بنى الدكتور كلامه عليه عندما يعرض الدارس لتحريك أواخر الأفعال المعربة، ومع ذلك فقد سبقه القدماء إلى ذلك، واستندوا في الكلام فيها إلى قوانين صوتية، يحاول الدكتور اليوم أن يستفيد منها في حل مشكلة الإعراب، في الأسماء والأفعال جميعا.[2]

– أما الدكتور **رمضان عبد التواب** فقد توصل إلى موقف من الإعراب، ونظرية الدكتور إبراهيم أنيس في تفسيره فيقول : « إن الإعراب في العربية، كان كما يقول النحاة العرب يدل على المعاني، من الفاعلية والمفعولية وغيرها ولم يكن حركات وصل بين الكلمات، كما يرى الدكتور أنيس»ودليله على ذلك عدة أمور كما يقول :

أولا : وجود الإعراب كاملا في بعض اللغات السامية القديمة كما هو في اللغة العربية الفصحى تماما.

ثانيا : القرآن الكريم الذي وصل إلينا متواترا بالرواية الشفوية الموثوق بها جيلا بعد جيل، وصل إلينا معربا، ولا نظن أحد يعتقد أن النبي ﷺ كان لا يحرك أواخر

1- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص 251.

2- المرجع نفسه، ص 255.

الكلمات في تلاوته لنص القرآن الكريم إلا حين اقتضته ضرورة وصل الكلام.(1)

ثالثا : الرسم القرآني الذي نقل إلينا متواترا يؤيد وجود الإعراب في العربية الفصحى، وأنه ليس من اختراع النحاة، وإلا فكيف تفسر وجود الألف في الخط العثماني، في حالة المنصوب المنوّن.(2)

رابعا : الشعر العربي بموازينه وبحوره، لا يقبل نظرية إبراهيم أنيس، بحال من الأحوال ويكفي أن تقرأ بيتا كبيت بشر بن أبي حازم :

فكَأَنَّ ظَعْنَهُمْ غَدَاةَ تَحمَّلُوا   سُفُنٌ تَكْفأُ فِي خَلِيجٍ مُغْرِبِ.(3)

يستكين أواخر كلماته لتدرك إلى أي حد يفقد البيت وزنه الشعري ووقعه الموسيقي على النفوس.(4)

خامسا : هذه الأخبار الكثيرة التي وصلت إلينا، والتي تدل على فطنة العلماء في الصدر الأول، إلى هذه الحركات الإعرابية ومدلولها، ووعيهم من يحيد عنها، ممن فسدت ألسنتهم، بمخالطتهم للأعاجم.(5)

ونحن إن كنا نشك –كما يقول– في صدق بعض هذه الأخبار، كما يبدو، فيها من مسحة التكلف والصّنعة فإننا في جملتها دلالة صادقة، على وجود الإعراب في الكلام وشعور هؤلاء القوم به، قبل أن يخرج النحاة بنظرياتهم على الناس.(6)

سادسا : ومما يؤيد رأينا، في أن الإعراب ليس مصنوعا، أن العلماء في عصر

1- رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص 382.385

2- المرجع نفسه، ص 386.

3- البيت من الكامل، وهو لبشر بن أبي حازم، ومطلع القصيدة :

أطْلالُ مية بالتِّلاعِ فَمُثْقَبِ   أضحتْ خَلاءَ كاطرادِ المذهَّبِ.

بشر بن أبي حازم، ديوان بشر بن أبي حازم الأسدي، قدم له وشرحه الدكتور صلاح الدين الهواري، وراجعه الدكتور ياسين الأيوبي، ط1، بيروت : دار مكتبة الهلال، 1997م، ص 57.

4- المرجع نفسه، ص 386-387.

5- المرجع نفسه، ص 387.

6- المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

هارون الرشيد –كانوا يسمعونه بكل دقائقه من الإعراب الذين كانوا يلقونهم، وهذا هو سيبويه، يروي في كتابه كثيرا عنهم– مثل قوله : « وزعم أبو الخطاب أنه سمع بعض العرب الموثوق بعربيتهم، وسمعنا أيضا أن العرب من يوثق بعربيته تقول وهكذا ومن ذلك قول العرب، وسمعنا عربيا موثوقا بعربيته ».[1]

– ويقول **محمد صلاح الدين بكر** : « ولعل من أبرز المشككين في نظرية الإعراب المرحوم الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه القيم "من أسرار اللغة"، والحق أنه تكلم عن القضية بصورة مستفيضة وبذل في تبريرها جهدا كبيرا، وعلى الرغم من أن أستاذنا حاول أن يحي ميتا فإنه أظهر براعة وعلما وعقلا وعمقا في محاولته (إنكار قصة الإعراب) كما سماها رحمه الله رحمة واسعة ولم يرد أحد من الباحثين –كما أظن– على أستاذنا الكبير ردا علميا شافيا، بل كلها ردود مختصرة لا تشفي غليلا ».[2]

ثم يتابع قائلا : « ولو حاولنا أن نطبق ما قاله عن نظريته من تجاور الحروف أو إيثار بعض الحروف لحركات معينة، لما وجدنا ذلك صادقا على كل ما جاء في نظريته ولوجدنا أن المرفوع أو المنصوب أو المجرور إنما جاء على ذلك، لا لأنه يؤثر أي الحرف الأخير فيه "حرف الإعراب" حركة معينة، ولا لأنه مجاور لحرف يؤثر حركة معينة، لكنه جاء على هذه الصورة الحركية المعينة لأنها علامة إعرابية ».[3]

كما يقول : « لقد بذل الدكتور إبراهيم أنيس جهدا خارقا وفكرا عميقا أشهد أن ما جاء به أحد قبله، ولن يجيء به أحد بعده في سبيل هدم نظرية الإعراب، ولكنه للأسف

1– المرجع نفسه، ص 390.

2– محمد صلاح الدين بكر، نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة، مجلة حوليات كلية الآداب، العدد 20الحولية 5، 1984م=1404هـ، ص 20.

3– المرجع نفسه والعدد نفسه، ص 20.

دافع عن فكرة في ظني خاسرة ».[1] ثم يتساءل قائلا : « ترى ألا يمكن أن نصدق ما جاء خاصا بالأخطاء الإعرابية، لنقول أنها كانت مجرد انسجامات صوتية ؟ أو مجرد تجاور حروف تميل لحركات معينة[2] هل يمكن أن نقول في قراءة من قرأ : ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾[3] بجر رسوله، أن ذلك لا يغير المعنى، وهل نقول في قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[4] بنصب لفظ الجلالة ورفع العلماء أن الإعراب هنا مجرد انسجام صوتي، أو مجرد ميل لبعض الحركات دون البعض ؟ لا أظن أننا نستطيع قول ذلك، وسواء أصبحت هذه الروايات التي ذكرت في مجال الحديث عن سبب تأليف النحو أو لم تصح، فإن الثابت الذي لا شك فيه وأن تغيير إعرابها على نحو ما جاء في هذه القراءات الخاطفة يغير معناها ويخرجها عن الصواب اللغوي والدلالي ».[5] إن أستاذنا الجليل يميل إلى القول بأن المعنى يعتمد اعتمادا كبيرا على مواقع الكلمات في الجملة .

ويستشهد بكثير من الآيات القرآنية التي حافظت فيها بعض الصيغ التي تنسب لباب واحد على موقعها دون تغيير في ذلك الموقع.

ويرى أستاذنا رحمه الله أن نظام الجملة العربية يحدد مواقع الصيغ بدقة ولا تخرج عن مواقعها إلا لضرورات أو أغراض معينة، فالفاعل يتقدم على المفعول، وهذا التقدم للفاعل والتأخر للمفعول هو الذي يميز كلا منهما على الآخر وليست حركة الفاعل أو

1- المرجع نفسه ، العدد نفسه، ص 20-21.

2- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 252-253.

3- التوبة : 3.

4- فاطر : 28.

5- محمد صلاح الدين بكر، نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة، ع20، ص 21.

المفعول[1] لكن أستاذنا يستثني من ذلك بعض الأغراض -كالحصر وطول الكلام مع الفاعل وتوابعه- التي تجيز تقدم المفعول على الفاعل.

ويجيء لنا بأمثلة كثيرة، لا أظن مع كثرتها هذه إلا ممثلة لقوى العلامة الإعرابية وأثرها في بيان المعنى وليس كما رآه أستاذنا ممثلة لوقف يختلف عن القاعدة العامة لموقع كل من الفاعل والمفعول.

1-مثال تقدم المفعول على الفاعل في الحصر قوله تعالى : ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ﴾[2] بتقديم المفعول (تأويله) على الفاعل (الله) للحصر.

2-أما طول الكلام وتوابعه فيمثل له بقوله تعالى : ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينُ فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾[3] فقد تقدم المفعول (القسمة) على الفاعل (أولو القربى) لوجود توابع متتالية بعده هي (اليتامى، المساكين) وكذلك قوله تعالى : ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا﴾[4] بتقديم المفعول (الله) على الفاعل (لحومها) لا يلائه بمعطوف عليه دماؤها.[5]

لكن هاتين الحالتين ليستا الوحيدتين وقد اتبعهما بحالة ثالثة هي :

3-اشتمال الفاعل ضميرا يعود على المفعول مثل قوله تعالى : ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[6] ومثل : ﴿وَإِذَا ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾[7]، ومثل : ﴿لا يَنْفَعُ نَفْسًا

1- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 242-243.

2- آل عمران : 7.

3- النساء : 8.

4- الحج : 37.

5- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 243.

6- المائدة : 119.

7- البقرة : 124.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾[1]. بتقدم المفعولين (الصادقين، إبراهيم، نفسا) على الفاعلين وهي على الترتيب (صدقهم، ربه، إيمانها)[2] ولا يقف أنيس عند هذا الحد بل يسرد لنا في الصفحات التالية أمثلة مختلفة من القرآن الكريم تقدم فيها المفعول على الفاعل بسبب مراعاة الفواصل كقوله تعالى : ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾[3] بتقديم المفعول (خيفة) على الفاعل (موسى). ﴿فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ * قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾[4] بتقديم المفعول (آل لوط) على الفاعل (المرسلون)، ﴿قَالَ أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾[5] بتقديم المفعول (هذه) على الفاعل (الله).[6]

ويفصل أستاذنا إبراهيم أنيس القول في الصفحة التالية حشدا من الأمثلة القرآنية التي تقدم فيها المفعول على الفاعل لكون الفاعل كلمة كريهة على النفس مثل كلمة "الموت" أو "الضر". وذكر "الموت" أربعة أمثلة و"الضر" أربعة أمثلة أيضا.[7] وبعد هذا الحشد من الأمثلة هل يمكن القول أن الموقع وحده يمثل وسيلة مثلى لحفظ نظام الجملة في اللغة العربية أو يعتمد عليه في إيضاح معاني الصيغ في الجملة ؟ إن إيمان أستاذنا بما قدمه ربما شابه بعض التأثر بنظام اللغات الأجنبية الأخرى كالإنجليزية وهي لغة محافظة على مواقع صيغها في الجملة، وليست لها مرونة اللغة العربية، لكن لكل لغة

1- الأنعام : 158.

2- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 244.

3- طه : 67.

4- الحجر : 61-62.

5- البقرة : 259.

6- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 244.

7- المصدر نفسه، ص 246.

جمعية الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

خصائصها التي ينبغي ألا تكره لغة أخرى على الخضوع لمقاييسها»[1].

ثم يقول : «الحق أني معجب كل الإعجاب بدفاع العالم الكبير عن نظريته، لكني لم أستطع أن أقتنع بها أو على الأقل لم أقتنع بما جاء مخالفا لمعلوماتي عن الإعراب فيها »[2] ولنرجع مرة أخرى لمناقشة بعض الأمثلة التي وردت في سياق حديث لأستاذنا الكبير. ولنسأل هل يمكن استبدال حركة الفتحة في المفعولات المتقدمة وهي (خيفة) من قوله تعالى : ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾[3] و"آل لوط" من قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ﴾[4] وهل يمكن أن نعتبر الفتحة هنا خاضعة لقانون الانسجام الصوتي وتجاور الحروف، لا أظن ذلك ممكنا.

إن حركة الفتحة أو ما ناب عنها، والضمة أو ما ناب عنها، والكسرة أو ما ناب عنها لا يمكن أن تخضع لفكرة الانسجام الصوتي، فهل تناسب الحركات الإعرابية جميع حروف الأبجدية العربية ؟ أي هل يمكن القول أن حروف العربية تخضع دون استثناء للخفة والانسجام الصوتي، وإذا جاز ذلك في حركة الفتحة التي وصفها الأستاذ الجليل إبراهيم مصطفى بأنها الحركة الحقيقية المستحبة.[5] نقول إذا جاز ذلك في الفتحة فهل تتساوى مع الفتحة الكسرة وهي علامة نصب المؤنث والياء وهي علامة نصب جمع المذكر ؟ لا أعتقد ذلك، وإذا جاز كل ذلك في علامة النصب فها يصدق قانون الانسجام –وتجاور الأصوات على علامات الرفع وعلامات الجر ؟ ألا تفرق اللغة– في هذين القانونين– بين العلامات المختلفة ... وتأتي علامة من العلامات –أنه

1- محمد صلاح الدين بكر، نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة،، العدد 20، ص 22.

2- المرجع نفسه، العدد السابق، ص 23.

3- طه : 67.

4- الحجر : 61.

5- إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، القاهرة : مطبعة لجنة التأليف، 1927م، ص 31-32.

من الممكن اطراد قانون الانسجام على هذه الصورة المتواترة أننا لا ننكر فكرة الانسجام الصوتي ابتداء فهي ذات أثر واضح في العربية، لكننا ننكر أن تكون هي البديل لفكرة الإعراب، ولقد وصف أستاذنا بعض الصيغ التي جاءت متأخرة عن موقعها لكراهيتها وعدم قبول النفس لها مثل صيغة "الموت" وصيغة "الضر" وقد ساق كل منهما في أربعة مواضع فهل يكون كراهية سماع الصيغة هو السبب المباشر في تأخيرها.[1]

أننا لو رجعنا إلى المعجم المفهرس ما وجدنا ذلك مطردا لكننا نرى الموت في موضع المسند إليه أو المتصل بالمسند إليه يأتي بعد الفعل أو الناسخ مباشرة دون تأخير.[2] كقوله تعالى : ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ذَلِكَ مَا كُنْتَ مِنْهُ تَحِيدُ﴾[3] فجاءت "الموت" مضافة إلى الفاعل ولم تتأخر عن الفعل فلم يقل مثلا : وجاءت بالحق سكرة الموت، هذا على الرغم من أن صيغة "سكرة" توحي بالموت فلم تتأخر هي الأخرى وهي أيضا كريهة على السمع ؟!.

كما جاءت بعد "أن" مباشرة في قوله تعالى : ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾[4] كما أننا نجد كلمة (الموت أو الموتى) تأتي عقب الفعل مباشرة وهي مفعول عندما يضمر الفاعل كقوله تعالى : ﴿وَأُحْيِي الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ﴾[5]،

1- المرجع نفسه ، العدد نفسه ص 24.

2- ينظر: محمد فؤاد عبد الباقي : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (مادة م و ت)، القاهرة : دار الحديث، 1987. ص 678، 680.

3- ق : 19.

4- الجمعة : 8.

5- آل عمران : 49.

﴿وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَى بِإِذْنِي﴾[1] بل إنها تأتي في صدر الجملة مباشرة في قوله تعالى : ﴿وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ﴾[2] أن صيغة "الموت" وما تفرع عنها من صيغ ذكرت في القرآن الكريم مائة وخمسا وسبعين مرة، بل أن تكرار الكلمة للزجر والردع والرجوع إلى صراط الله المستقيم، فلا يمكن أن يفسر لنا مبدأ الكراهية والنفور فكرة التخلي عن الموقع وعدم الالتزام به.

هذا إلى جانب أنه على فرض اقتناعنا بفكرة رتبة الصيغة فإننا –بعد ذلك– لا زلنا محتاجين لتفسير التزام علامة محددة للباب الواحد، فكلمة "الموت" على اختلاف مكانها من الجملة لم تفقد علامتها الإعرابية ولم تستبدل بعلامة أخرى ».[3]

– ويرى الدكتور منذر عياشي في كتابه "قضايا لسانية وحضارية" أن الدكتور إبراهيم أنيس قد أعاد تكرار رأي فولرز فيما يكتب حيث قال : « ما أروعها قصة! لقد استحدثت خيوطها من ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة العربية، ثم حيكت وتم نسجها حياكة محكمة في أواخر القرن الأول الهجري وأوائل القرن الثاني، على يد قوم من صناع الكلام... ».[4]

ثم يقول : « لا تخلو فكرة فولرز من فطنة، كما لا يخلو أسلوب الدكتور أنيس من السحر.[5] ولكن هذا شيء والمعالجة العلمية لظواهر لغوية بالغة الخطورة شيء آخر، فقد حملا إلينا مذهبا في الشك، غير واضح المعالم، دون أن يحملا إلينا نظرية في اللغة تسعف الباحث في تقصي كل الظواهر، أو في الوقوف على جملة القوانين التي

1- المائدة : 110.

2- الأنعام : 36.

3- محمد صلاح الدين بكر ،المرجع نفسه، العدد نفسه، ص 25.

4- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 198.

5- منذر عياشي، قضايا لسانية وحضارية، ط1، دمشق : دار طلاس 1991م، ص 106.

أنتجتها.[1] ويتبين لنا -كما يقول- من النظر إلى هذه الآراء باستخدام أبسط أدوات البحث المنهجي، أنها لا تقوم على سند ثابت يمكن لهذا الكم الهائل من الإنتاج اللغوي المنوع في أجناسه والمختلف في مستوياته أن يكون قد صنع صنعا، وإن اجتمعت له أكبر الهيئات العلمية، كما يدرك أن وراء نفي الحركات تكمن فكرة أخرى تقضي بنفي الشعر الجاهلي، والقرآن والحديث النبوي الشريف في الوقت نفسه. وهذه أيضا إثارة جميلة ولكنها تخالف منطق التاريخ وتقف ضد المنهج العلمي، اللهم إلا إذا كنا نخترع التاريخ اختراعا أيضا، وتلفق المناهج العلمية تلفيقا ومهما كان فإن هذه الآراء تدل بباطن من القول، أن القدماء كانوا عباقرة لا مثيل لهم، ولكن لكي تكون فكرة التزوير التي نسبت إليهم ممكنة، لابد من تضخيم هذه العبقرية والمبالغة فيها، فهل من هذا ممكنا ؟ وهل هذا الإجراء علمي ».[2]

- أما الدكتور **عبد السلام المسدّي** في كتابه "التفكير اللساني في الحضارة العربية" ,قد عدّ محاولات أنيس وغيره محاولات تميزت بالاستقلال بالرأي والتقرير حيث يقول: « ...وهناك محاولات تمتزج فيها الاستقراءات العربية والمقارنات اليونانية أو الغربية والخواطر الشخصية في ضرب من الاجتهاد النوعي المفضي أحيانا إلى الاستقلال بالرأي والتقرير، وهي جميعا تثير قضايا شمولية في اللغة كتحديد الظاهرة اللغوية ومشكل الدلالة فيها ومبدأ التطور والاستحالة وما إلى ذلك، غير أن منهجها لا يرتسم غاية تقييم التراث العربي في حد ذاته، بل هو اشتقاق لنظرية شخصية تبحث عن ركائزها النظرية كمحاولات إبراهيم أنيس وعثمان أمين وكمال يوسف الحاج ».[3]

1- المرجع نفسه، ص 107.

2- المرجع نفسه والصفحة نفسها.

3- عبد السلام المسدّي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، تونس : الدار العربية للكتاب، 1981م، ص 30.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

– ونجد الدكتور **احمد محمد قدور** في مقال له يهاجم الدكتور انيس في الإعراب فيقول: « ولقد تبع بعض الدارسين المحدثين أفكار المستشرقين، وصاغوها صياغة لا تخلو من مبالغة. فإبراهيم أنيس يرى أن الإعراب قصة وما أروعها من قصة على حد تعبيره. وخلاصة ما ذهب إليه أنيس أن قصة الإعراب حيكت في ظواهر لغوية متناثرة بين قبائل الجزيرة، ثم أحكمت وتم نسجها في أواخر القرن الأول للهجرة على يد صناع الكلام، ثم غدا الإعراب حصنا منيعا شق اقتحامه إلا على النحاة ».[1]

ثم يقول : « ويذهب أنيس إلى نحو مبالغ فيه حيث يرى أن النحاة قد ابتكروا بعض ظواهر الإعراب وقاسوا بعض الأصول رغبة منهم في الوصول إلى قواعد مطردة منسجمة ثم إنه يفترض افتراضا لا يقوم على أساس علمي تاريخي –كما يقول الدكتور إبراهيم السامرائي– إذ يقول بتأثر النحاة بما رأوه حولهم من لغات كاليونانية التي تفرق بين حالات الأسماء فيها، وهي التي تسمى (*cases*) ويرمز لها في نهاية الأسماء برموز معينة ».[2]

ويقول في الأخير : « والحق أن هذه المزاعم لا تقف أمام سيل من الوقائع المؤكدة التي أبرزها العلماء المنصفون من المستشرقين أنفسهم، ومن الدارسين العرب المحدثين الذين حققوا في هذه المسألة، وانتهوا إلى نتائج مقبولة.[3] وإن مما يذكر في هذا الصدد دفاع نولدكه (*Noldeka*) عن ظاهرة الإعراب حين أقام حججا على أن الأمثلة التي ضربها فولرز على التجرد من الإعراب ليست إلا صورا من تساهل الناس بعد اختلاطهم بالأعاجم وظهور اللحن، وأن الزعم بأن القرآن لم يكن معربا وهم لا يدعمه

1- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 198.

2- إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، ص 18.

3- أحمد محمد قدور، العربية الفصحى ومشكلة اللحن، مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، العدد 69، ج1، رجب 1414هـ=كانون الثاني (يناير) 1994م، ص 47-48.

سند من حقيقة أو دليل.[1] كذلك نجد يوهان فك، يستخف برأي فولرز، ويرى بعده عن فقه العربية وتاريخها، وقد أثبت فك في دراسة لتاريخ العربية وتطورها وجود التصرف الإعرابي في أزمات تلت القرنين الأول والثاني الهجريين».[2]

– ويقول الدكتور **صابر بكر أبو السعود** : « ومن أمثلة الوقوف من النحو العربي موقف الرفض والنقص وليس النقد ما قام به أستاذنا الدكتور إبراهيم أنيس صاحب الجهود اللغوية المخلصة في أسرار العربية، والرجل أستاذ له شأنه بين تلاميذه وأنا واحد منهم، ولكن يبدو أن تأثر بعض شيوخنا بمناهج الغرب في مطلع هذا القرن قد جعل الكثير منهم ينظر إلى التراث على أنه قد بليت جلدته وضاعت جِدَّته وأسرف على أهل زمانه فينبغي ألا يأسرنا بقديمه ويضع لنا مناهج تعليمنا وتعليمه، ولا نذهب بعيدا ونأخذ بعض الأمثلة التي يعرضها صاحبها بطريقة درامية إن صح التعبير، ونحن هنا لا نظلمه ولا نسلمه وإنما نضع النقاط فوق الحروف إن صح التعبير ونشير إلى ما كتبه ...الخ».[3]

ثم يقول : « لقد أفاض الدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه "فقه اللغة المقارن" للرد على رأي الدكتور إبراهيم أنيس عندما استدل بخلو اللهجات الإقليمية العربية من الإعراب، ولم يبق له من أثر في لهجات الأقاليم العربية حيث يقول : « ويعجب من هذا على أننا لا يمكن لنا أن نجْعِل من خلو اللهجات الدارجة من الإعراب دليلا على أن الإعراب ظاهرة لم تكن موجودة في العربية الأولى. وقد رأينا أن اللغات السامية جميعا كانت معربة ثم زال هذا الإعراب في العهود التي تعاقبت عليها »![4]

1- المرجع السابق، العدد 69، ج1، ص 48.

2- يوهان فك، العربية (دراسات في اللغة واللهجات والأساليب) نقله إلى العربية وحققه وفهرس له عبد الحليم النجار، دط، القاهرة: مطبعة دار الكتاب العربي، 1370هـ=1951م، ص 15.

3- صابر بكر أبو السعود، في نقد النحو العربي، دط، الفجالة : دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1988م، ص 35-36.

4- إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، ص 122 وما بعدها.

ثم إنه يفترض افتراضا لا يقوم على أساس علمي تاريخي فيقول : ﴿ولعلهم تأثروا بما رأوه حولهم من لغات كاليونانية ففيها يفرق بين حالات الأسماء التي تسمى (*cases*) ويرمز لها في نهاية الأسماء برموز معينة﴾[1] ولقد فاته أن اليونانية تختلف نحوا وطبيعة عن العربية، ولم يكن واضع النحو عارفا أو متأثرا باليونانية في الثقافة العربية الإسلامية شائع عند الكتاب المصريين، فإلى مثل هذا ذهب كل من طه حسين، والأستاذ أحمد أمين، والدكتور مدكور والدكتور إبراهيم سلامة﴾[2].

– ويقول باحث آخر وهو الدكتور سمير ستيتة بجامعة اليرموك : « أن الذي ذهب إليه إبراهيم أنيس، من أن الإعراب، اخترع للتخلص من التقاء الساكنين، مردود بما يلي :

1–إن المعنى يتغير بتغير الحركات الإعرابية في مثل : "ضرب محمدُ خالدًا" فلو قلت "ضرب محمدًا خالدُ" لاختلف المعنى. وهذا دليل على أن للإعراب وظيفة أخرى أكثر من مجرد وصل الكلام.

2–لقد أصبح مسلما به في الدراسات اللغوية المعاصرة أن للإعراب وظيفة دلالية، فاللغة السندية مثلا، يرتبط فيها الإعراب : *Inflection* بالمعنى. وكذلك الأمر بالنسبة للغات السامية.

3–أما الإدعاء بأن اللغات السامية ليست معربة، فمردود بأن اللغة الحبشية لغة معربة وكذلك اللغة الأكادية.

4–أما تحلل اللهجات المحكية من الإعراب، فليس دليلا على أنه استعمل لمجرد وصل الكلام، وإلا لكان لنا أن نسأل إبراهيم أنيس لماذا أتى العرب بهذه الحركات المتنوعة لوصل كلامهم ؟ ألا تكفيهم الكسرة مثلا لوصل كلامهم كما هي الحال في

1– إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 254.

2– إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، ص 18.

الفارسية ؟.[1]

– أما الأستاذ **عبد المجيد عابدين** فيوافق أنيسا بعض الموافقة حيث يقول : « إن العربي كان إذا عاد إلى بيته أو بيئته عاد إلى لهجته الدارجة، هذه اللهجات الدارجة لم تكن في أغلب الظن معربة إعراب لغة قريش، وكان الإعراب في هذه اللهجات بسيطا، وهي تذكرنا على كل حال باللهجات العربية الحديثة ».[2]

كما يتفق مع أنيس في القول بأن النحويين اخترعوا بعض قواعد الإعراب وفي إجراء القياس على بعض نماذجها رغبة منهم في الوصول إلى قواعد مطردة منسجمة.[3]

فيقول : « لعل كثيرا من الألفاظ التي تعربها العربية الآن كانت في وقت ما مبنية، ثابتة أواخرها على حركة واحدة، أو على سكون، أقصد أن الإعراب لم يكن مطردا على أواخر الألفاظ المعربة، وعلى النحو الذي نراه الآن ».[4]

إلا أنه لا يوافق الأستاذ أنيس في أن تحريك أواخر الكلمات يفسر تفسيرا صوتيا حيث يقول : « لسنا نرى ما رآه الدكتور إبراهيم أنيس من أن تحريك أواخر الكلمات كان لعوامل صوتية ».[5]

– وقد وصف الدكتور **عضيمة** الدكتور أنيس بأنه أسرف في مزاعمه ودعاويه[6]

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- سمير ستيتة، معالم جديدة للمنهج المقارن بين اللغات السامية وجوانب انتروبولوجية ونفسية واجتماعية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 30، السنة 10، جمادى الأولى-شوال 1406هـ=كانون الثاني/حزيران 1986م، ص 75.

2- عبد المجيد عابدين، المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، ط1، 1951م، ص 43.

3- المرجع نفسه، ص 39.

4- المرجع نفسه، ص 34، 37.

5- المرجع نفسه، ص 37.

6- محمد عبد الخالق عضيمة، النحو بين التجديد والتقليد، مجلة كلية اللغة العربية بالرياض، العدد6، 1396هـ=1976م، ص 77.

وأنه خلط وتخبط.[1]

ولأستاذنا الشيخ عضيمة وقفات معه بين فيها خطل رأيه، حيث يقول : « فالدكتور أنيس جعل حركات أواخر الكلمات للانسجام دون أن يبين ضوابط هذا الانسجام وحدوده، وإذا سئل عن ذلك لم تسمع منه إلا همهمة لا تبين وغمغمة لا تتضح، تارة يكون الانسجام عنده بأن تحرك الحرف الأخير بحركة ما قبله، وتارة يكون بأن يحرك الحرف الأخير بحركة ما بعده، ومن حق هذا الانسجام أن يرفع أو ينصب، ويجر ويسكن الأسماء والأفعال ».[2] ويقول أيضا: « وقد جعل لنفسه امتياز الكشف عن ماهية هذا الانسجام فهو خاضع لهواه ومزاجه ... ولو جعل هذا الانسجام من حق المتكلم أو القارئ لكان سمحا كريما ».[3]

ثم يقول : « لقد تعرض النحويون لحملات ظالمة في عصور مختلفة، وما جرؤ أحد على أن يرميهم بما رماهم به الدكتور أنيس ».

وقد ناقشه في نظريته وبين فسادها.

فالدكتور أنيس يذكر قول أبي ذؤيب :

أَمْ مَا لِجَنْبِكَ لا يُلائِمُ مَضْجَعا إِلا أَقَضَّ عَلَيْكَ ذَاكَ المَضْجَعُ.[4]

ويهرب من الحديث عن كلمة **(مضجع)** لم جاءت مرفوعة مع الانسجام يقتضي خلاف ذلك؟.

ثم أنه يدعى أن قول أبي ذؤيب :

أَمِنَ المَنُونِ وَرَيْبِهَا تَتَوَجَّعُ وَالدَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ.[5]

1- المرجع نفسه، العدد 6، ص 80.

2- المرجع نفسه، العدد 6، ص 69.

3- المرجع نفسه ، العدد 6، ص 67.

4- البيت من الكامل وهو لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ص 2 والقصيدة مطلعها :

أَمِنَ المَنُونِ وَرَيْبِهَا تَتَوَجَّعُ وَالدَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتِبٍ مَنْ يَجْزَعُ.

قد أخطأ النحويون في ضبطه فهو يخالف النحويين في أن تكون حركتها الكسرة، ويرجع أن الشاعر قد نطق نون (المنون) مفتوحة لانسجام هذا مع طبيعة النون، ومع ما يكتنفها من حركات، ولا شك أن الانسجام بين الحركات يأبى توالي الضم ثم الكسر ثم الفتح كما يزعم النحاة ».

ويقول الأستاذ عضيمة معلقا :

« يزعم الدكتور أن الانسجام بين الحركات يأبى توالي الضم، الكسر، ثم الفتح من أين أتى بهذا القانون؟ وكيف وقع عليه؟ إن توالي الضم والكسر ثم الفتح جاء في الكلمة الواحدة (عُلِمَ)، (سُمِعَ) –بالبناء المجهول– أفلا يأتي في كلمتين؟ ونجد توالي إلى الضم، والكسر والفتح كثيرا جدا في القرآن الكريم. ومن أمثلة قوله تعالى : ﴿...كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ﴾.(1) إلى غير ذلك مما ذكره الشيخ عضيمة من آيات وجاء ذلك في قول الأعشى :

أَأَنْ رَأَتْ رَجُلاً أَعْشَى أَضَرَّ بِهِ رَيْبَ المَنُونِ وَدَهْرٍ مُتَبَّلٍ خَبِلِ».(2)

ويقول الأستاذ عضيمة : « ولست أعرف معنى لقوله (أن الشاعر نطق بالنون مفتوحة لانسجام هذا مع طبيعة النون، هل يرى أن الكلمات المفتوحة بالنون لا ينبغي أن تكون مجرورة أو يرى أن كلمة (المنون) وحدها لا تكون مجرورة جاء لفظ (المنون) مجرورا في قوله تعالى : ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَتَرَبَّصُ بِهِ رَيْبَ الْمَنُونِ﴾.(3)

ويقول الدكتور أنيس : « وفي كلمة (ريب) ترى أنه يترتب على وصلها بما بعدها

1- طه : 128.

2- البيت من البسيط، وهو لميمون بن قيس (الأعشى الكبير) ومطلع القصيدة :

وَدِّعْ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرَّكْبَ مُرْتَحِلُ وَهَلْ تُطِيقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ.

الأعشى ،ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس)، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، ط1، بيروت : دار الكتب العلمية، 1407هـ=1987م، ص 131.

3- الطور : 30.

أن يتوالى إلى ثلاثة حروف تواليا مباشرا هي : الياء + الباء + الهاء، ولا يتأتى هذا في نظام توالي الحروف العربية في وصل الكلام، ولذلك وجب تحريك الباء في كلمة (ريب) غير أننا نخالف النحويين في أن حركتها الكسرة كما يزعمون ونرجع أن حركتها هنا الفتحة لتنسجم مع ما يجاورهما من حركات».

ويذكر الدكتور عضيمة أن هذا الموقف تتجلى فيه ثلاثة أمور :

1- يختلق الدكتور أنيس قوانين لا أصل لها وليست ثمرة اجتهاد ودراسة ولكنها وحي التخبيط والتخليط.

2- يصر الدكتور على أن النحويين عبثوا بكلام العرب، وغيروا حركات أواخره، يتهم النحويين هذا الاتهام الخطير من غير أن يقدم دليلا وحجة بما يدعيه.

3- (من) الجار لا يسمح لها الانسجام عند الدكتور أن يقع الاسم بعدها مجرورا.[1]

وقد ناقشه في غير ذلك مما لا يتسع المقام لذكره.

- أما الدكتور **صبحي الصالح** فيقول : « هذا الإجماع أو شبه الإجماع على انفراد العربية بظاهرة الإعراب لم يقبله بعض المستشرقين إلا مقيدا مشروطا، مثل كوهين (*Cohen*) في لغات العالم ». ثم يضيف قائلا : « ولسنا نعجب لكوهين وأضرابه إذا ذهبوا إلى هذا الرأي الفاسد، مستدلين بما وهى من الأدلة والبراهين، وإنما نعجب أشد العجب ببعض الباحثين العرب المعاصرين حيث يهجمون على النحاة بحق وبغير حق، ويغلون في اتهامهم بوضع تلك القواعد الدقيقة وفرضها على الفصحاء من العرب، والفحول من الشعراء، وحتى رجال القراءات ».[2] ثم يقول : « وفي كتاب (من أسرار

1- عضيمة، مجلة كلية النهضة العربية بالرياض، العدد السابق، ص 71، 75.

2- صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص 127-128.

اللغة) للدكتور إبراهيم أنيس، نموذج من هذا الهجوم الصاعق على النحويين : فللإعراب قصة، ولكن -كما يقول ذلك المؤلف- ما أروعها قصة! لقد استمدت خيوطها من ظواهر لغوية .... وشق اقتحامه إلا على قوم سموا فيما بعد بالنحاة ».[1]

ثم يقول صبحي الصالح : « وهذا غلو لا ريب فيه،[2] فلقد يكون للنحاة عمل شخصي في تنسيق ما استنتجوه من أصول النحو وقواعده من كلام فصحاء العرب، ولقد يتشددون أحيانا في رمي شاعر فحل باللحن غير مبالين بضرورة شعرية ملجئة، ولقد يفرضون بعض قواعدهم فرضا حتى على قراء القرآن. ولعل من الممكن الاستغناء عن بعض مقاييسهم أو تعويضها بأخرى أسهل وأيسر، ولكن عملهم الإنساني في قواعد الإعراب يظل أسمى من أن يتهم، وأوثق من أن يجرّح، فما جمعوا شواهدهم -كما رأينا- إلا من البادية : موطن الفصاحة الأصيل، ولم تكن معاييرهم التي نادوا بها إلا صورة معبرة عن طبيعة العربية الفصحى في بنائها الصوتي ودلالتها الموحية، وفي جميع مظاهرها البسيطة والمركبة والمقيسة والمسموعة، والمستعملة والمهملة، والمشتقة والمنحوتة».[3] « على أننا لا نستبعد تطاول أيدي بعض النحاة إلى وضع شيء من الأحاديث الشريفة تارة، وتأويلها على ما يحلو لهم تارة أخرى، ليتخذوها حجة لهم في إلزام الناس بمراعاة الإعراب، وتحذيرهم من اللحن ولا سيما في تلاوة القرآن ».[4]

ثم يقول الدكتور صبحي صالح : « ولا يسعنا، إزاء هذا كله، إنكار تسلط النحاة على الناس، بيد أن هذا التسلط لا يعني أن ظواهر الإعراب كلها موضوعة، وأن الأخبار حولها جميعا قصص خيالية طريفة، وإنما يعني أن النحاة لم يألوا جهدا في

1- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 198.

2- صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص129.

3- المرجع نفسه ، ص 129.

4- المرجع نفسه، ص 130.

إقرار قواعدهم وتثبيت مقاييسهم. وليس ثمة بواعث ذات شأن تحمل الباحثين المعاصرين على رمي النحاة بوضع هذه الحقائق كلها جملة وتفصيلا، كأن أحدا من العرب لم يعرب كلامه قط ».[1]

ويضيف قائلا : « وقد يكون قياس ابن مضاء للحركة الإعرابية على الحركة التي تكون جزءا من بنية الكلمة قياسا مع الفارق، وقد يكون في كلامه شيء من المغالطة أوقعه فيه حبه للنحو وولوعه بالإعراب، ولكن المغالطة الشديدة[2] تتمثل في مذهب من يقول : ويكفي للبرهنة على أن لا علاقة بين معاني الكلام وحركات الإعراب أن نقرأ خبرا صغيرا في إحدى الصحف على رجل لم يتصل بالنحو أي نوع من الاتصال، فسنرى أنه يفهم معناه تمام الفهم مهما تعمدنا الخلط في إعراب كلماته، برفع المنصوب ونصب المرفوع أو جره ...الخ.[3]

وإنما كانت هذه مغالطة لا تحتمل، لأن الشخص المذكور عندما نفسد عليه إعراب الكلمات سيجد نفسه أمام خليط من الألفاظ والتعابير ليس عاميا كله فيفهمه فهم العامة، ولا فصيحا كله، فيفهم منه بعضه على قدر استعداده، وإنما سيفهم الفكرة العامة فهما سقيما مشوها، فهو –على جهله التام بقواعد الإعراب– لا يستوعب جزئيات الفكرة ولا يلمح الترابط بين أجزائها إلا إذا قرئت عليه قراءة نحوية صحيحة».[4]

– وقد أورد الأستاذ **عباس حسن** أدلة كثيرة –لا تقبل الشك أو الجدل– تثبت أن الإعراب هو روح اللغة وأن الكلام دون إعراب لا طائل من ورائه ولن يكون مفهوما، وأن تسكين أواخر الكلمات سوف يخلق مشاكل كثيرة وتتلخص فيما يلي :

أ– إنّ التراث القديم كله –دينيا وغير ديني– لا سبيل لفهمه بغير الإعراب الذي

1– المرجع نفسه، ص 138-139.

2– المرجع نفسه، ص 142-143.

3– إبراهيم أنيس من أسرار اللغة، ص 242.

4– صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص 143.

يدعون إلى تركه، والشعر العربي يقوم في أوزانه وتفعيلاته على الإعراب أيضا.[1]

ب-إنّ الدعوة إلى تسكين أواخر الكلمات سوف تقف أمامه عقبة، وهي الكلمات التي تعرب بالحروف كالأسماء الستة، والأفعال الخمسة، والمثنى ولواحقه، وجمع المذكر السالم، فهل يمكن الاستغناء بالسكون عن الحروف الإعرابية في مثل : جاء أبوه- رأيت أباه- استمع إلى أبيه.[2]

ج-وعقبة أخرى سوف تقف دون تسكين أواخر الكلمات، وهي الكلمات التي قبل آخرها حرف علة يجب حذفه إذا سكن الآخر، ولم يتحرك كالياء والواو في يصول ويبيع وغيرهما.

د- هناك من الكلمات ما يتغير حروفها التي ليست في أواخرها، كالذي يقع عند بناء الفعل للمجهول، وكالذي يحصل من ضم المضارع إذا كان ماضيه رباعيا، وفتح ما عداه.

ه- وسيحدث لبس في الأسلوب الذي يقدم فيه المفعول به للدلالة على الحصر في مثل (محمدًا أكرمَ عليٌّ) فعند التسكين المزعوم نقول (محمدْ أكرمْ عليْ) فلا ندري الفاعل من المفعول.[3]

- ويقول **داود عبده** : « وجدير بالذكر أن عدم تقصير الحركة الطويلة في مثل دعاكْ وصبورْ وجميلْ (بسكون الآخر) عند الوقف دليل على خطأ نظرية قطرب وإبراهيم أنيس القائلة إن الأصل في جميع الكلمات العربية سكون الآخر وإن الحركات في أواخر الكلمات نشأت للتخلص من التقاء الساكنين. فلو كانت هذه النظرية صحيحة،

1- ينظر : عباس حسن، اللغة والنحو القديم والحديث، مصر : دار المعارف، 1966،ص 261-262-263 بتصرف.

2- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

جامعة أمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أي لو كان سكون آخر الكلمات السابقة هو الأصل كسكون تاء التأنيث ونون التنوين لكانت الكلمات السابقة قد أصبحت دَعَكْ وصَبُرْ وجَمِلْ على التوالي»[1].

2- **المشترك اللفظي** : أما فيما يخص المشترك اللفظي :

- فقد علق الدكتور أحمد مختار عمر في كتابه "علم الدلالة" على رأي الدكتور إبراهيم أنيس في المشترك اللفظي فقال : « وإذا كان لنا من تعليق على آراء الدكتور أنيس فإنه يتلخص فيما يلي :

1-إنّه رغم تضييقه الشديد لمفهوم المشترك اللفظي في كتابه "دلالة الألفاظ" وقصره المشترك الحقيقي على كلمات لا تتجاوز أصابع اليد والمشترك بمعناه الواسع على كلمات لا تتجاوز العشرات، نجده في كتابه "في اللهجات العربية" يصرح بأن المعاجم العربية قد امتلأت بها وأن ما نشأ عن التطور الصوتي يبلغ المئات.[2]

2-إنّه لم يستقر على وضع واحد بالنسبة لكلمات المشترك التي نشأت عن تطور صوتي فمرة اعتبرها من المشترك ومرة عده من الإسراف والمغالاة مجاراة المعاجم العربية في اعتبارها عن المشترك وذكر أن الأقرب إلى الصواب أنها من قبيل التطور الصوتي.[3]

3-إنّه ادعى أن القدماء لم يشيروا إلى التطور الصوتي كعامل من عوامل نشوء المشترك ولم يفطنوا إلى إمكان حدوثه[4] وقد سبق أن ضربنا أمثلة كثيرة على هذا النوع من كلام كراع* نفسه.

1- داود عبده، الدراسات الصوتية في اللغة بين الوصف والتفسير (تقدم اللسانيات في الأقطار العربية)، ص 53.

2- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، القاهرة الأنجلو المصرية، ط3، 1965، ص 179.

3- أنظر : إبراهيم أنيس في اللهجات العربية، ط3، القاهرة : الأنجلو المصرية، 1965، ص 203.

4- المرجع نفسه، ص 201.

* كراع النمل : هو علي ابن الحسن الهنائي (ت 310هـ) صاحب كتاب "المنجد في اللغة" وورد اسمه في كتب التراجم "المنجد فيما اتفق لفظه واختلف معناه والتنجيد في لغة التزيين".

4--إنّه مزج بين المنهجين الوصفي والتاريخي في علاج هذه الظاهرة، وكان الأولى أن يقتصر على أحدهما».[1]

- أما الدكتور **عبد العال سالم مكرم** فيقول : « إنّ الدكتور إبراهيم أنيس يؤكد أن القرآن الكريم لم يقع فيه المشترك اللفظي إلا قليلا جدا ونادرا. فيقول ويندر أن تصادفنا كلمة مثل (أمة) التي استعملت في القرآن بمعنى الجماعة من الناس، وبمعنى الحين في قوله تعالى : ﴿وَٱدَّكَرَ بَعۡدَ أُمَّةٍ﴾[2] وبمعنى الدين في قوله : ﴿إِنَّا وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٖ﴾[3] ».

ثم يضف الدكتور مكرم: « ودوافع الأمر أن ما ذكره أستاذنا يختلف كل الاختلاف عما ذكره الأقدمون والمتأخرون في أن المشترك اللفظي وقع في القرآن الكريم بكثرة سواء كانت المعاني الدلالية للفظة الواحدة متقاربة أو متباعدة، فهناك من الآثار والأخبار ما لا يتفق مع ما ذكره أستاذنا الفاضل فقد قال مقاتل بن سليمان في صدر كتابه "المصنف" في هذا المعنى حديثا مرفوعا وهو : « لا يكون الرجل فقيها كل الفقه حتى يرى للقرآن وجوها كثيرة ».[4] وقد فسر بعضهم هذا الحديث المرفوع بأن المراد أن يرى اللفظ الواحد يحتمل معاني متعددة فيحمله عليها إذا كانت غير متضادة ولا يقتصر به على معنى واحد ».[5]

كما قارن الأستاذ عبد العال رأي أنيس مع رأي السيوطي في المشترك اللفظي فيقول: « ومع أن هذا المشترك اللفظي عدد له السيوطي هذه الصيغ التي احتواها كتاباه

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1- ينظر أحمد مختار عمر. علم الدلالة، ص 151

2- يوسف : 45.

3- الزخرف : 23.

4- جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، معترك الأقران في إعجاز القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، ج1، ص 515.

والحديث أخرجه ابن سعد وغيره عن أبي الدرداء موقوفا.

5- عبد العال سالم مكرم، قضايا قرآنية في ضوء الدراسات اللغوية، ط1،دمشق : مؤسسة الرسالة، 1408هـ=1988م، ص 53. 88

"معترك الأقران" و"المزهر" فإن أستاذنا المرحوم إبراهيم أنيس ليس على وفاق مع السيوطي في هذه القضية، فتعريف أنيس للمشترك اللفظي الذي حدده بأنه : « هو اللفظ الواحد الدلالة على أمرين مختلفين اختلافا بينا »[1] لا يختلف هذا التعريف عن التعريف الذي ذكره السيوطي للمشترك اللفظي، ولكن مواضع الخلاف بين الرجلين هو الكثرة والقلة، فما عدده السيوطي يدل على أن المشترك اللفظي كثير الوقوع، فإذا كان كذلك في القرآن، ففي اللغة أكثر وقوعا ».[2]

– ويرى باحث آخر وهو أحمد بن محمد المعتوق أنه مهما كانت عوامل نشوء ظاهرة التعدد الدلالي، وأسباب تطورها، فإن الألفاظ العربية المشتركة المعاني التي يمكن أن تلحظها في معاجم اللغة العامة، أو نمر بها ونشهدها في ما نسمع من الكلام وما نقرأ من نصوص شعرية ونثرية قديمة وحديثة في هذه اللغة تشكل –كما سبق القول– قدرا لا يستهان به من الثروة اللغوية.[3] ثم يقول : « وليس صحيحا ما زعمه أحد الدارسين المعاصرين من أن المشترك اللفظي في العربية (يكثر في الألفاظ الحوشية أو الغريبة غير الدائرة على الألسنة ولا كثيرة في نصوص الآداب، في مثل السرداح، والسرداحة ...) وأن كثرته تنهك اللغة وتثقل عليها.[4] وليس صحيحا كذلك ما رآه الدكتور إبراهيم أنيس، وأيد فيه ابن درستويه، من أن غالب المشترك من الألفاظ العربية ناتج عن التوسع المجازي، وأن ما كان ناتجا عن التوسع المجازي من قريب أو من بعيد لا يعد من المشترك»[5].

1– إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 112.

2– عبد العال سالم مكرم، جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية، ط1، بيروت : مؤسسة الرسالة، 1405هـ=1983م، ص 513.

3– أحمد بن محمد المعتوق، الألفاظ المشتركة في اللغة العربية، طبيعتها –وأهميتها ومصادرها، مجلة جامعة أم القرى، العدد 21، المجلد 13، رمضان 1421هـ=ديسمبر 2000م، ص 219.

4– حسن ظاظا، كلام العرب من قضايا اللغة العربية، دط، بيروت :دار النهضة العربية، 1976، ص 110–111.

5– إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 213–214.

ثم يقول : « هذه المزاعم -كما سبقت الإشارة إليها- فيها نوع من المغالاة، وهي تقضي بلا شك إلى التقليل من شأن هذا النوع من الألفاظ، فهناك مجموعات كبيرة من الألفاظ المشتركة المعاني الفاعلة المتداولة في معظم النشاطات اللغوية الحيوية في عصرنا الحاضر ».[1]

ويرى أنه من جانب آخر فقد ثبت أن المجاز يعد أصلا وأساسا في تكوين العديد من مفردات اللغة ومعانيها، ومظهرا مهما من مظاهر التطور الدلالي فيها والعربية لغة التوسع المجازي، وباب المجاز مفتوح على مصراعيه فيها. كما يقول أحد المعجميين : « المجاز القديم مصيره إلى الحقيقة »[2] كما يصرح د/ أنيس ذاته، وسبب ذلك -كما يعلن باحث آخر- هو أن « المعاني الفنية المجازية يكثر ترديدها على الألسنة مع إطلاقها المجازي الفني فحين يطول عليها الأمد في هذا الاستعمال يميل الناس إلى اعتبار دلالتها على المعنى المجازي الجديد دلالة عليه على سبيل الحقيقة ومن ثم يصبح معنى الكلمة متعددا وترصد لها هذه المعاني المتعددة في المعجم فتكون بين جلدتي المعجم محتملة لكل معانيها المعجمية المختلفة المنشأ حتى توضع في سياق يحدد لها واحدا من هذه المعاني».[3] علما بأن إبراهيم أنيس نفسه قد عارض رأيه السابق الذكر، وأقر في كتابه "في اللهجات العربية" بأن المعاجم العربية مليئة بالألفاظ المشتركة، وأن ما نشأ من هذه الألفاظ عن التطور الصوتي قد بلغ المئات، وصرح هو نفسه أيضا بما يفيد بأن الألفاظ تنشأ لها نتيجة لاستعمال دلالات هامشية بالإضافة إلى دلالاتها المركزية ويشترك الناس أحيانا في استعمال هذه الدلالات، ومع مرور الزمن يتضخم الانحراف وتصبح هذه الدلالات شائعة، ويرث الجيل التالي ما شاع من دلالات

1- أحمد محمد المعتوق، المرجع نفسه، العدد نفسه، ص 19.

2- ينظر إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 131.

3- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 320.

مركزية وهامشية على حد سواء»[1] ثم يقول : « وهذا القول في الوقت الذي يشير فيه الباحث المذكور إلى عامل مهم من عوامل حصول الاشتراك اللفظي أعم من المجاز، وهو نشوء دلالات هامشية للألفاظ ثم شيوعها نتيجة لكثرة الاستعمال وبقائها جنبا إلى جنب مع الدلالات المركزية، يؤكد على أهمية هذا الاشتراك، وضرورة التسليم بتوالي حصوله واعتباره كظاهرة بارزة في اللغة، إلا أن قائله لم يثبت عليه وقد لاحظ عليه بعض الباحثين هذا التناقض أو التذبذب في الرأي ».[2]

– أما **عبد الواحد** حسين **الشيخ**[3] فإنه لا يذهب مذهب أنيس في المشترك اللفظي **فيقول** : « وبادئ ذي بدء نقرر أننا لو استبعدنا الألفاظ التي حملت على المشترك وهي ليست منه خاصة المجازية، لوجدنا أن هناك ألفاظا ليست بهذه الكثرة المبالغ فيها وهي المشترك، وإن كنا لا نذهب مذهب أنيس ونقول بندرة المشترك وقلته إلى الحد الذي يكاد يتجاوز أصابع اليد الواحدة،[4] وفي رأي آخر لا يكاد يعدو عشرين كلمة»[5].

3- النبر : أما فيما يخص النبر :

– فقد ناقش الدكتور **سعد مصلوح** النبر اللغوي بين أنيس وأبو ذيب في كتابه "دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة" ورأى أن الدكتور أنيس « قد اعتمد في تحديد مواضع النبر مفهوما يبدو للناس بادئ النظر بسيطا وتلقائيا وواضحا كل الوضوح، مع أنه –في حقيقة الأمر– مفهوم مائع يتلفع بألفاف من الغموض والالتباس

1- ينظر : إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 106، 107.

2- أحمد محمد المعتوق، الألفاظ المشتركة، المرجع نفسه ، العدد نفسه، ص 921.

3- عبد الواحد حسين الشيخ : العلاقات الدلالية والتراث العربي البلاغي (دراسة تطبيقية)، ط1، القاهرة : مكتبة الإشعاع، 1419هـ=1999م، ص 71.

4- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 214.

5- المصدر نفسه، ص 214.

لا يسهل رفعها. ذلكم حين أنبأنا أن تحديده لأنواع المقاطع ومواضع النبر كان دراسة لنسيج الكلمة العربية ».[1]

ثم يقول : « وما يتصوره قوم من وضوح في مفهوم الكلمة هو وضوح زائف، إذ ما الكلمة العربية التي يعني؟ الكلمة بالمفهوم النحوي؟ وبذلك تكون اللام والكاف والباء التي للجر، وضمائر الوصل وحروف العطف، كلها كلمات، وإذا كان، فهل تستقيم قواعده بهذا النظر؟ أم هو الكلمة بالمفهوم المعجمي أي ما يقابل الوحدات المعجمية في التحليل اللغوي (*lexemes*) ؟ وإذا كان، فما مكان الزوائد وحروف المعاني والكلمات الوظيفية من هذا التصنيف؟ أم هو الكلمة بالمفهوم الهجائي الخطي، أي كل كم متصل من الحروف؟ *Graphic continium* ؟ وإذا كان، فما الموقف من الفاء وثم اللتين للعطف؟ ومن اللام وإلى اللتين للجر؟ أم هو الكلمة مرادفة لما اصطلح على تسميته بالمورفيم *Morpheme* ؟ إن كان فهيهات للمفهومين أن يلتقيا، وإذن لا يمكن لقواعده أن تستقيم بحال».[2]

ثم يتابع فيقول : « ولعل غموض استعمال مصطلح الكلمة أن يتجلى أوضح ما يكون في قول أنيس : « والكلمة العربية مهما اتصل بها من لواحق (*Suffixes*) أو سوابق (*Prefixes*) لا تزيد عدد مقاطعها على سبعة، ففي كلا المثالين (فسيكفيكهمو)[3] أو (أنلزمكموها)[4] مجموعة مكونة من سبعة مقاطع »[5] ثم يسأل قائلا : « فهل يمكن أن يعد أي من المثالين المذكورين كلمة ذات سوابق ولواحق في التحليل اللغوي السليم؟ إن

1- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 159.

2- سعد مصلوح، دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة، ط1، القاهرة: عالم الكتب 1410هـ=1989م، ص 180-181.

3- البقرة : 137.

4- هود : 28.

5- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 162.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

أيسر النظر يهدي إلى أن كلا منهما هو جملة أعقد تركيبا من مثل : (أقبل زيد) و(ضرب زيد عمرا) لاشتمالها على فعل يطلب مفعولين. وقس على ذلك أكثر أمثلته ».(1)

ويلاحظ الدكتور سعد مصلوح أن أنيس وإن أدار كلامه كله في النبر والمقطع حول (الكلمة العربية ونسجها) لم يقدم أي تعريف علمي وتصوري أو إجرائي لما يعنيه بمصطلح (الكلمة) ولا تجد له في هذا المقام إلا قوله : « ينقسم الكلام العربي إلى تلك المجاميع من المقاطع، وكل مجموعة تسمى عادة بالكلمة » فالكلمة في الحقيقة ليست إلا جزءا من الكلام، تتكون عادة من مقطع واحد أو عدة مقاطع وثيقة الاتصال (؟). ولا تكاد تنفصم أثناء النطق، بل تظل متميزة واضحة في السمع (؟). ويساعد بلا شك على تمييز تلك المجاميع معانيها المستقلة (؟) في كل لغة» ثم يقول :« وهذا كلام سائب لا ضابط له، ولا طائل تحته، وأثرى بما أقيم على أساسه من مناقشة وتعقيد أن يصيبه من الاضطراب والخلل شيء كثير، فقد كان ».(2)

ثم يقول : « يبدو أن الربط بين تحديد مواضع النبر وما سمي بالكلمة العربية عند أنيس هو خضوع لوهم تمكن بالعدوى من بعض اللغات الأوروبية التي يقوم فيها النبر بدور فونولوجي أو صرفي على المستوى الوظيفي وهو ما لا نظير له في العربية، حيث يرتبط تحديد موضع النبر بتتابعات المقاطع في الكلام المتصل. ومن ثم فهو لا يعترف بالحدود النحوية للمورفيمات، ولا يمكن بهذا الأساس أن يحدد موضع النبر على أساس من وجود "كلمة عربية ذات وجود قاموس صرف "أو" قائمة بذاتها في حالة وجودية يمكن أن تسمى مطلقة" أو "بحسبانها ذاتا مستقلة موجودة وجودا فيزيائيا كاملا، أو كتلة مستقلة فيزيائيا لها حدان واضحان : البدء والنهاية، لا وجود في العربية لشيء

1- سعد مصلوح، دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة، ص 181.

2- المرجع نفسه، ص 200-201 (الهامش).

من ذلك بإطلاق، ومن ثم فإن هذا الفرض المتخيل عن استقلال ما يسمى بالكلمة المفردة في هذا المبحث أمر لا جدوى منه ولا ثمرة له، وإذا كانت دعوانا هذه صادقة في الكلام غير المنظوم فإن صدقها على المنظوم أوجب بقياس الأولى ».[1]

5-**أقسام الكلام** : أما فيما يخص أقسام الكلام :

- فقد وجه الدكتور **فاضل مصطفى الساقي** إلى أنيس عدة انتقادات في تقسيمه للكلام العربي، ومن بين هذه الانتقادات قوله:

1-يبدو أن الأستاذ أنيس قد ارتضى التقسيم الذي أورده ودافع عنه وإن لم ينسبه إلى نفسه، بل ذكر أن المحدثين وفقوا إليه دون أن يذكر أسماءهم، ودون أن يذكر صراحة الأساس العلمي الذي يبنى عليه هذا التقسيم الذي وصفه بأنه أدق من تقسيم النحاة الأقدمين.

2-بعد أن نقد آراء النحاة في تقسيم الكلم وأكد اضطرابهم فيه وحيرتهم في أمره، رأى أن يتخذ أسسا ثلاثة لتحديد الأقسام هي : 1) المعنى، 2) الصيغة، 3) وظيفة اللفظ في الكلام، وذكر أنه ينبغي أن تقيس أجزاء الكلام بهذه الأسس مجتمعة فلا يصح الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس. وذلك لأن مراعاة المعنى وحده قد يجعلنا نَعُدُّ بعض الأوصاف مثل (قاتل، سامع ومذيع) أسماء وأفعالا في وقت واحد، وكذلك قد يحملنا هذا على اعتبار المصدر اسما وفعلا في وقت واحد...الخ.[2] وفي اعتقادي يقول الدكتور فاضل مصطفى الساقي -أن الأستاذ أنيس كان مصيبا في جعل الصيغة أساسا من أسس التفريق بين أجزاء الكلام وهي أساس شكلي بارز مستقل يتعلق بمعنى الكلمة إلا أنه لا يعتبر الأساس الوحيد المعتمد في عملية التفريق فهناك أسس شكلية أخرى

1- المرجع نفسه، ص 183.

2- فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، القاهرة : مكتبة الخانجي، 1394هـ= 1977م، ص 118.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ينبغي أن تراعى في التفريق كالعلامة الإعرابية والرتبة وغيرها.[1]

أما المعنى ووظيفة اللفظ في الكلام فهما من الأسس الوظيفية التي تصلح أيضا للتفريق بين الأقسام المختلفة، ونقصد بهما الوظائف الصرفية ووظائف السياق. وحين أورد الأستاذ أنيس أنه إذا راعى أساس المعنى وحده في عملية التفريق يؤدي ذلك إلى اعتبار (قاتل، وسامع ومذيع) أسماء وأفعالا في وقت واحد، وفي رأيي –كما يقول– أن هذا لا يستقيم من ناحيتين : الأولى : اعتبار (قاتل، وسامع ومذيع) أسماء، والواقع أنها ليست كذلك، بل صفات لها سماتها الشكلية والوظيفية التي تميزها عن الأسماء، وإن استعملت استعمالها في ظروف قولية معينة، فإضفاء صفة الاسمية على هذه الكلمات وجعلها في طائفة الأسماء أمر يجانب الدقة.

الثانية : إن هذه الكلمات لا يمكن اعتبارها أفعالا بأية حال، لأنها لا تدل على الحدث المقترن بزمن، كما يدل الفعل على ذلك، بل تدل على موصوف بالحدث ودلالتها على الزمن وليست دلالة سياقية، ندركها من استعمال مثل هذه الكلمات في النصوص اللغوية، وربما لا تدل على شيء من الزمن حيث نستعملها استعمال الأسماء المحضة فزمن الصفة زمن نحوي ولا يكون زمنا صرفيا أبدا.[2]

وحين قال الأستاذ أنيس : ﴿وكذلك قد يحملنا هذا على اعتبار المصدر اسما وفعلا في وقت واحد﴾، فقد جانب الدقة أيضا، لأن المصدر وإن دل على حدث كما يدل الفعل، إلا أن دلالته على الزمن ليست دلالة صرفية كما هو الحال في دلالة الفعل عليه، بل دلالته على الزمن دلالة إلتزامية ناتجة من أن المصدر يدل على حدث، والحدث لا يكون إلا في زمن، وأن هذا الزمن عام لا يتخصص بمضي أو حال، إلى استقبال، كما هو الحال في زمن الفعل ●.

1- المرجع نفسه والصفحة نفسها.

2- المرجع نفسه، ص 118-119.

وحين ذكر الأستاذ أنيس أنه إذا راعينا الصيغة وحدها أساسا للتفريق بين أقسام الكلم فقد يلتبس الأمر عليها حين نفرق بين الأفعال وتلك الأسماء والصفات التي وردت في اللغة على وزن الفعل مثل أحمد، ويثرب، ويزيد ...الخ.(1)

وفي اعتقادي -يقول الدكتور فاضل مصطفى الساقي- إنّ التفريق بين الفعل وهذه الكلمات لا يقتصر على ما ذكره من أسس بل يتعدى ذلك إلى أسس أخرى كالعلامة الإعرابية والدخول في الجداول، واتصال الكلمة باللواصق والزوائد واللواحق، فما يدخل منها على الاسم أو الصفة غير ما يدخل على الفعل وهكذا فالأساس الذي ذكره صحيح ولكنه غير كاف للتفريق.

وحين ذكر أن وظيفة الكلمة في الاستعمال لا تكفي وحدها للتفريق بين الاسم والفعل أورد أن الكلمة (نبات) في قولنا (النخيل نبات) استعملت مسندا كما نستعمل الأفعال والصفات.(2)

وفي تصوري -يرى الأستاذ الساقي : " أن تنوين الكلمة وهو علامة شكلية بارزة - يسهم أيضا في جعلها في طائفة الأسماء، بمعنى أن الأسس التي ذكرها وإن كانت صالحة للتفريق بين أقسام الكلام، لا أن هناك أسسا أخرى ينبغي أن تراعى- في عملية التفريق."

3-ذكر الأستاذ فاضل مصطفى الساقي عدة ملاحظات على هذا التقسيم منها :

أ- حين ذكر الاسم قصره على أسماء الذوات -كما هو واضح من أمثلته- ولم يتطرق إلى اسم الحدث الذي يصدق على المصدر، واسم المصدر واسم المرة واسم الهيئة، وهي جميعا ذات طابع واحد في دلالتها على الحدث أو عدده أو نوعه، فكل هذه الكلمات تدل على المصدرية وتدخل تحت عنوان اسم المعنى، أضف إلى ذلك أنه أهمل

1- المرجع نفسه، ص 119.

2- فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي، ص 119.

اسم الجنس، واسم الجنس الجمعي كعرب، واسم الجمع كنساء وأهمل أيضا أسماء الزمان والمكان وأسماء الآلة كما أهمل كثيرا مما يندرج تحت عنوان الاسم. وكان الأجدر -عند اقتحام هذا الموضوع الخطير- أن يحدد طوائف الكلمات التي يشملها مفهوم الاسمية.(1)

ب-إنه جعل الصفة نوعا من أنواع الاسم، وإذا عرفنا أن الاسم ما يدل على مطلق المسمى، فإن الصفة تدل على الموصوف بالحدث، فلا تدل على الحدث كما تدل المصادر ولا على اقتران الحدث بالزمن كما تدل الأفعال، وهي لذلك تختلف عن الأسماء والأفعال، ثم أن الاسم -كما هو معلوم- لا يدل على شيء من الزمن حتى وهو في السياق إلا عن طريق التسمية كالليل والنهار. أما الصفات فإنها وإن لم تدل على الزمن دلالة صرفية إلا أنها تدل عليه على أنه وظيفتها في السياق، أضف إلى ذلك صلاحية الصفات للدخول في جداول تصريفية بينما لا يصلح الاسم للدخول في مثل هذه الجداول، وبمعنى أوضح أن الاسم يوصف بالجمود إلا اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة، بينما تتجلى الصفات بطابع الاشتقاق إلى غير ذلك، من اوجه التفريق بين الاسم والصفة.

والذي يبدو -كما يقول- أن الأستاذ أنيس حين قسم الاسم إلى اسم عام وعلم وصفة، جعل الطابع المشترك بينها هو دلالة كل منها على مفهوم يرتبط بمجموعة عن الصفات المشتركة، ولذلك اتفقت جميعا في المعنى كما اتفقت -على حد قوله- في الصفة والوظيفة.(2)

وفي تصوري -كما يقول الدكتور فاضل مصطفى الساقي- أن هذا إذا صح أن يصدق على ما سماه (الاسم العام) وعلى (العلم) لأنه يندرج بالتأكيد تحت مفهوم الاسم

1- المرجع نفسه، ص 121.

2- المرجع نفسه، ص 122.

فلا يصح إطلاقه على الصفة كما أوضحنا وكما أورد الأستاذ أنيس نفسه من أن مفهوم اسم الذات –وهو تلك السمات الخاصة التي ترتبط به في أذهان الناس أكثر تعقيدا من مفهوم النعوت والأوصاف، فالإنسان لا يسمى إنسانا إلا بعد تحقق مجموعة من السمات كأن يتكون من لحم ودم وأن نلحظ فيه الحياة، وأن يمشي على رجلين، وأن ينطق، وأن يفكر، وأن ... من تلك السمات المألوفة لنا والتي لا تكاد تقع تحت حصره في حين أن كلمة (الكبير) لا يشتمل مفهومها إلا على سمة واحدة وهي (الكبر) أي أن كلمة (الكبير) تدل على موصوف بالكبر ليس إلا، وبهذا فإن الصفة تتميز عن الأسماء ببعض السمات الخاصة.[1]

ج–جعل الأستاذ أنيس الضمير قسما قائما بذاته وهذا رأي نميل إلى الأخذ به لما للضمير من سمات شكلية ومعان وظيفية يمتاز بها عن الأسماء إلا أنه أدرج كلمات (العدد) كاثنين وثلاثة وأربعة ...الخ، تحت عنوان الضمير وهذا أمر ليس له ما يبرره، ذلك أن هذه الكلمات وإن اتفقت مع الضمائر والإشارات والموصولات في مبدأ الاستعاضة عن تكرار الاسم الظاهر.[2]

د– لم يتطرق الأستاذ أنيس إلى السمات الشكلية والوظيفية التي يتميز بها الفعل عن غيره من أقسام الكلم، بل اكتفى بالقول بأن إفادة الإسناد أهم وظيفة، يقوم بها الفعل دون غيره، وقال إن الصفة تشاركه أحيانا في هذه الوظيفة، ويبدو أنه أراد بالإسناد صلاحية الكلمة لأن تكون مسندا في الجملة، وهذا أمر لا تنفرد به الأفعال، بل تشاركها فيه الصفات، وقد تشاركها الأسماء عن طريق النقل، وبالتالي لا يصح أن يكون الإسناد أساسا للتفريق بين الفعل وغيره وكان الأولى ذكر سمات الفعل الشكلية ومعانيه

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1– إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 288–289.

2– فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي، ص 123.

الوظيفية المتميزة التي تصلح أساسه للتفريق بينه وبين غيره.[1]

هـ-جعل الأستاذ أنيس (الأداة) عنوانا عاما يشتمل كل ما عدا الاسم والعلم والصفة، والفعل، والضمير، فأقسامه، فأدرج تحت هذا العنوان العام الظروف الزمانية والمكانية وغيرها، ومع ما في هذا من إطلاق، وحكم بالعموم لا يخدم البحث اللغوي في مسألة من أهم مسائله وهي تقسيم الكلم -فإني أرى أن درج الظروف الزمانية والمكانية تحت عنوان الأداة ليس له ما يبرره ذلك لأن الظروف بمجموعها وإن شابهت الأدوات في التعليق وعدم الدخول في جدول تصريفي وليس لها صيغ معينة- إلا أن الأداة متأصلة في الرتبة، وهي أشد تأصلا من الظروف والضمائر، أما الظروف فليس لها هذا التأصل، فهي حرة الرتبة في الجملة، فانفراد الأداة بالصدارة يعتبر من أهم المميزات الشكلية التي تميز الأداة عن الظرف -هذا إلى أن كثيرا من الكلمات ذات المعاني المختلفة، والصيغ المختلفة قد استعير إلى الظروف المكانية والزمانية واستعملت في الجمل استعمالا لا يختلف عن استعمال الأدوات.[2]

و-لم يتطرق الأستاذ أنيس إلى كثير من الكلمات التي تتداولها اللغة، وبالتالي فلم نتمكن من معرفة رأيه فيها، ورأى الذين وفقوا إلى التقسيم الذي ارتضاه، فما موقع صيغ المدح والذم، والتعجب، وما يسمى عند النحاة بأسماء الأفعال، وكان وأخواتها مثلا في التقسيم ؟ إن عدم تطرقه إليها يحملنا على الاعتقاد بأنه يرتضي ما قاله النحاة الأقدمون فيها وقد ذكرنا أن أحكامهم عليها لم تسلم من المعارضة والنقد فلا داعي للتكرار.[3]

1- المرجع نفسه، ص 123.

2- المرجع نفسه، ص 124.

3- المرجع نفسه، ص 125.

المبحث الثاني :

رأي الباحث الخاص في إبراهيم أنيس

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

وأخيرا، فلابد أن ندلي دلونا ونقول قولنا حول القضايا التي عالجها الدكتور إبراهيم أنيس وكان له فيها رأي. ومن أهم هذه القضايا (قضية الإعراب).

إن الحديث عن هذه الظاهرة قد يكون غير مجد لوضوح ضعف بعض الأفكار التي تقول بعدم وجود الإعراب، ووضوح الإعراب في اللغة العربية وضوحا لا يدانيه وضوح إعرابي آخر في بعض اللغات المعربة يغنينا عن الخوض في هذه الظاهرة.[1]

ويكاد يجمع العلماء على أن الإعراب ظاهرة لغوية اتسمت بها اللغة العربية من قديم الزمان ومنذ نشأتها.[2] فالإعراب سمة من سمات الفصحى وإن لم يكن أبرز سماتها.[3]

وقد دار حوار طويل بين علماء اللغة حول علامات الإعراب التي هي الحركات وما تدل عليه.

وجمهرة الباحثين قديما وحديثا يقولون : إن الإعراب دخل الكلام لإفادة المعاني المختلفة.[4] إلا قطرب (محمد بن المستنير) الذي أنكر مسألة الإعراب، فقد انبرى للدفاع عنها باستفاضة (الزجاجي) فيقول : « إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة، ومضافا إليها، ولم تكن في صورتها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني ».

1- ينظر: محمد صلاح الدين بكر، نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة، مجلة حوليات كلية الآداب بالقاهرة، العدد 5، ص 20.

2- ينظر : يوهان فك، العربية ص 3، السامرائي، دراسات في اللغة ص 16 وأحمد رضا، مولد اللغة، قدم له وعلق عليه نزار رضا، بيروت : دار الرائد العربي 1983م=1403هـ، ص 133.

3- أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص 35.

4- عبد الغفار حامد هلال، علم اللغة بين القديم والحديث، ص 258.

ثم قال : « وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها، ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني هذا قول جميع النحويين إلا قطربا ».[1]

ومعظم الباحثين المحدثين يؤيد هذا الرأي.[2] إلا الدكتور إبراهيم أنيس فقد تابع قطربا فيما ذهب إليه، فهو يدّعي أن الإعراب لم يكن من لهجات التخاطب عند العرب القدماء وأن بعضه اخترع لطرد القواعد وانسجامها. كما يرى أن الأصل في كل كلمة سكون آخرها وأن حركات الإعراب، اخترعت للتخلص من التقاء الساكنين.[3]

والذي يعين الحركة عنده أحد العاملين :

أولهما : طبيعة الصوت وإيثاره لحركة معينة كإيثار حروف الحلق للفتحة.

ثانيهما : انسجام تلك الحركة مع ما يجاورها من حركات وهو ما يسمى *Vowel Harmony*،[4] وأن الذي يحدد معاني الفاعلية والمفعولية عنده يرجع إلى عاملين :

أولهما : نظام الجملة العربية والموضع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية في الجملة.

ثانيهما : ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات.[5]

إلا أن نظرية أنيس في الإعراب لم تلق قبولا لدى بعض الباحثين العرب كما رأينا، فقد تكفل بالرد عليه كثير من تلاميذه ومعاصريه مستدلين بالشواهد الكثيرة التي تشير

1- الزجاجي، الإيضاح، ص 69-70.

2- ينظر : ابن فارس، الصاحبي (باب الخطاب الذي يقع فيه الإفهام من القائل والفهم من السامع)، ص 196، يوهان فك، العربية، ص 3-4، جرجي زيدان، الفلسفة اللغوية، ص 132، محمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة دط،القاهرة :مطبعة السعادة ،دت ، ص117. السامرائي، دراسات في اللغة، ص 13.

3- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 251، 254.

4- المصدر نفسه، ص 252-253.

5- المصدر نفسه، ص243.

إلى الحركات الإعرابية وأثرها في المعاني من الفاعلية والمفعولية وغيرهما، كما حشد بعضهم شواهد وأدلة من الساميات تؤكد أن الإعراب كان فيها كما كان في العربية الفصحى.[1]

فقد عد الدكتور مهدي المخزومي هذا الرأي زعما يستند إلى تجاهل تلك القرائن القاطعة.[2]

ووصف الدكتور صبحي الصالح جعل الإعراب قصة بأنه غلو لا ريب فيه.[3].

وقد قدم بعض الدارسين عددا من الأدلة التي تثبت وجود الإعراب في القرآن الكريم وفي اللغة الأدبية التي يمثلها الشعر الجاهلي، إضافة إلى وجوده في لهجات الإعراب المتناقلة، وفي أحاديثهم ومعادلاتهم.[4] كما ألقي الضوء على ظاهرة الإعراب من حيث أنها غير مستحدثة في العربية الفصحى، بل لها جذور عميقة موغلة في بطن التاريخ، وإنها كانت موجودة في اللغة السامية الأم –اللغة العربية غير المتطورة–[5] وقد قرر العلماء أيضا أن جميع ما تتميز به اللغة الأم موجود في اللغة العربية.[6]

إلا أن الحقيقة الناصعة بأن الإعراب ثابت في العربية، وقديم قدم العربي نفسه.

هذا وقد وُجّهت عدة انتقادات إلى الدكتور إبراهيم أنيس بسبب رأيه في "قضية الإعراب" فقد اتهمه المخزومي بالجرأة في دعوته.[7] كما وصفه الأستاذ عضيمة بأنه أسرف في مزاعمه ودعاويه[8] وأنه خلط وتخبط إلى غير ذلك، كما أسف له الأستاذ

1- المخزومي، مدرسة الكوفة، ص 249 وما بعدها، صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص 163.

2- المرجع نفسه، ص 247.

3- د/ صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص 129.

4- السامرائي، دراسات في اللغة، ص 124، 140.

5- أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب، ص 9.

6- المرجع نفسه، ص 5.

7- المخزومي، مدرسة الكوفة، ص 247.

8- ينظر: عضيمة، النحو بين التجديد والتقليد، مجلة كلية اللغة العربية، الرياض، العدد 6، ص 77.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

محمد صلاح الدين بكر لأنه حاول أن يحي ميتا وأنه دافع عن فكرة خاسرة[1] كما اتهمه الدكتور أحمد محمد قدور بأنه تبع أفكار المستشرقين.[2]

وقد كان أنيس يتوقع ردود أفعال اللغويين العرب وخاصة المصريين منهم، عندما أصدر الطبعة السابعة من عام 1994 من كتابه "من أسرار اللغة" فقال في ذلك : « وقد يضيق بعض الناس في مصر بما جاء في هذا الكتاب ويتنكرون له ولا سيما الفصل الخاص "بقصة الإعراب" غير أني واثق كل الثقة أن تأكيدي لهم بأني لم أهدف إلا إلى الدراسة العلمية البريئة في الأغراض والأهواء، وسيشفع لي عندهم فيما يمكن أن يظنون خروجا على المألوف المعهود في الدراسة العربية ».[3]

إذن فإن رأي أنيس بخصوص هذه القضية، لا يهدف من ورائها إلى تقويض دعائم اللغة الفصحى وإزالة ركن قوي من أركان المقومات الأساسية للعربية والإسلام، على عكس بعض الكتاب العرب واللغويين الذين حاولوا بشتى الوسائل من النيل من اللغة العربية لغة القرآن وفي مقدمتهم طه حسين ولطفي السيد وقاسم أمين وسلامة موسى والخوري غصن، ولويس عوض وأمين الخولي ومحمود تيمور وعبد العزيز فهمي.[4] وقد أتيح لعدد من هؤلاء الالتحاق بالمجامع اللغوية وبعثوا سمومهم في أبحاثها ومكن لهم المستشرقون عليها باسم علم اللغة وعلم اللغات المقارن وعلم اللهجات. وقد تبين أن وراء هذه الخطوة حملة جبارة تغريبية وهدف من أهداف الصهيونية العالمية.[5]

أما نحن فنميل إلى هذا الرأي الذي يثبت أن الحركات الإعرابية دوال على المعاني، فلولاها ما عرفنا الفاعل من المفعول، والمضاف من المضاف إليه.

1- ينظر : محمد صلاح الدين بكر، نظرة في قرينة الإعراب، المجلة السابقة، الحولية 5، ص 20-21.

2- ينظر : مجلة مجمع اللغة العربية، دمشق، العدد 69، ج1، ص 48.

3- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 5.

4- ينظر : أنور الجندي، الفصحى لغة القرآن، دط، بيروت : دار الكتاب اللبناني، د ت، ص 136.

5- المرجع نفسه، ص 136-137.

فدلالة حركات الإعراب على المعاني في نظم الكلام وتركيبه هو الصواب الذي لا معدل عنه عند القدماء والمحدثين، إلا أننا نرفض أن يكون الاعتماد عليها بشكل كامل في أداء هذا الدور وأذهب مذهب الدكتور تمام حسان بأن : « الحركات بمفردها قاصرة عن تفسير المعاني النحوية ... وكان الاتكال على العلامة الإعرابية باعتبارها كبرى الدوال على المعنى، ثم إعطاؤها من الاهتمام ما دعا النحاة إلى أن يبنوا نحوهم كله عليها عملا يتسم بالكثير من المبالغة، وعدم التمحيص ».[1]

وهذا الرأي سديد في نظري، لأن العلامة الإعرابية في كثير من السياقات اللغوية تكون هي الحكم الفصل في التمييز بين المعاني، وأكثر ما نلحظ ذلك في القراءات القرآنية التي توجه معانيها للحركة الإعرابية.

وأظن أن هناك قرائن تؤدي هذا الدور أيضا في أداء المعاني التركيبية، وقد ذكر الدكتور تمام حسان تلك القرائن وهي قرائن عقلية ومادية ولغوية والتي قسمها إلى قرائن معنوية كالإسناد والتخصيص والتبعية، وقرائن لفظية وعلى رأسها الإعراب، ثم الرتبة والربط والمطابقة، والتنغيم.[2] فعن طريق هذه القرائن يمكننا أن نزيل اللبس، ونصل إلى المعنى بوضوح. ويقول الدكتور تمام حسان : « وإذا كان العامل قاصرا عن تفسير الظواهر النحوية والعلاقات السياقية جميعها فإن فكرة القرائن توزع اهتمامها بالقسطاس بين قرائن التعليق النحوي معنويها ولفظيها ولا تعطي للعلامة الإعرابية منها أكثر مما تعطيه لأنه قرينة أخرى من الاهتمام ».[3]

إذن فنحن لا نوافق أستاذنا الدكتور إبراهيم أنيس فيما ذهب إليه في أن الإعراب اخترع للتخلص من التقاء الساكنين.

1- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص 231-232.

2- المرجع نفسه، ص 186، 260.

3- المرجع نفسه، ص 231-232.

الإبدال :

لقد كان لإبراهيم أنيس رأي جرئ في الاشتقاق الأكبر حيث يرد في ضوئه أكثر صور الإبدال إلى ضرب من التطور الصوتي الذي يدخل أحيانا في اختلاف اللهجات فيقول أنيس : « حين نستعرض تلك الكلمات التي فسرت على أنها من الإبدال حينا، أو من تباين اللهجات حينا آخر، لا نشك في لحظة أنها جميعا نتيجة التطور الصوتي، أي أن الكلمة ذات المعنى الواحد حين تروي لها المعاجم صورتين أو نطقين ويكون الاختلاف بين الصورتين لا يجاوز حرفا من حروفها، نستطيع أن نفسرها على أن إحدى الصورتين هي الأصل والأخرى فرع لها أو تطور عنها غير أنه في كل حالة يشترط أن نلحظ العلاقة الصوتية بين الحرفين المبدل والمبدل منه ».[1]

ويقول صبحي الصالح عقب نقله رأي الدكتور إبراهيم أنيس : « ورأي المحدثين على جرأته أسلم اتجاها وأصح نتيجة من رأي بعض المتقدمين الذين ذهبوا إلى إكثار العرب من الإبدال كأنه سنة أو عادة، حيث يؤكدون أن "من سنن العرب إبدال الحروف، وإقامة بعضها مكان بعض، مثل مدحه ومدهه، وفرس رفلّ ورفنّ، وهو كثير مشهور فقد ألف فيه العلماء ،"[2] وكأنهم يعتمدون هذا الإبدال إعجابا به وتفننا فيه ».[3]

فالعلاقة الصوتية التي أرادها الدكتور أنيس هي القرب في المخرج أو الصفة إذ أنه « شرط أساسي في كل تطور صوتي ».[4] ويخالفه الدكتور صبحي الصالح، حيث يعتمد في العلاقة الصوتية على المخرج لا الصفة فهو يقول : « فقد لوحظ فيها الأمر الأهم وهو اتفاق المخرج، أما اختلاف الصفة فليس بذي بال لأن المعول في معرفة

1- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 75.

2- ينظر : السيوطي في المزهر، ج1، ص 460- وأبو منصور الثعالبي في فقه اللغة وأسرار العربية، ص 247.

3- صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص 239.

4- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 59.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

نوع الصوت ودرجة إيقاعه على العضو الذي خرج منه حتى بين أعضاء جهاز النطق وليس على الطريقة أو الكيفية التي تم بها انطلاق هذا الصوت ... ».[1]

ونحن نرى بأنه لا يكون الإبدال إبدالا حقا إلا إذا كان بين البدل والمبدل منه علاقة صوتية كقرب المخرج أو الاشتراك في بعض الصفات الصوتية كالجهر والهمس، الشدة والرخاوة...

النحت :

قال ابن فارس في فقه اللغة، باب النحت : « العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار؛ وذلك "رجل عبشمي" منسوب إلى اسمين،أي عبد شمس، وأنشد الخليل :

أَقُولُ لَهَا وَدَمْعُ العَيْنِ جَارٍ ... أَلَمْ تُحْزِنْكِ حَيْعَلَةَ المُنَادِي.[2]

من قوله "حي على" وهذا مذهبنا في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت، مثل قول العرب للرجل الشديد : ضبطر، من ضبط وضبر، وفي قولهم : صهصلق، إنه من صهل وصلق. وفي الصلدم أنه من الصلد والصدم ».[3] قد فهمه إبراهيم أنيس فهما مختلفا فقد استوحى منه أن صاحبه يرى أنه قياسي، يقول أنيس : « ومع وفرة ما روي من أمثلة النحت تحرج معظم اللغويين في شأنه واعتبروه من السماع، فلم يبيحوا لنا نحن المولدين أن ننهج نهجه أو أن ننسج على منواله، ومع هذا فقد اعتبره ابن فارس قياسيا، وعده ابن مالك في كتابه التسهيل قياسيا كذلك ».[4]

1- صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص 245.

2- ينظر : الخليل بن أحمد في العين ، ص60. (الشاعر مجهول).

3- ينظر ابن فارس، الصاحبي ص 263 والسيوطي، المزهر، ج1، ص 452.

4- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 87.

وقد استند الدكتور إبراهيم أنيس في حكمه على أن ابن مالك يعده قياسيا على ما أورده السيوطي.[1]

وقد علقت لجنة النحت المشكلة من مجمع اللغة العربية في القاهرة على هذا الاختلاف بالقول : « ... وقد نقلنا فيما تقدم عبارة ابن فارس في فقه اللغة، وهي لا تفيد القياسية إلا إذا نظر إلى أن ابن فارس ادعى أكثرية النحت فيما زاد عن ثلاثة، ومع الكثرة تصح القياسية والسماعية ».[2]

لم يضع القدماء للنحت نظاما بعينه، ولا ضابطا يجب الخضوع له، وكل ما قالوه أن العرب تنحت من كلمتين أو اكثر كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار،[3] أي أن تأخذ من هذه ومن تلك بعض حروفها، وتدع بعضا آخر، وتصوغ مما أخذته كلمة تستغني بها عن تلك الكلمتين أو الأكثر، وقد مثلوا ذلك بقولهم : "عبشمي" منسوب إلى اسمين "عبد شمس" وأيضا قولهم، يقال : "قد أكثر من البسملة " إذا أكثر من قول "بسم الله " و"الهيللة " إذا أكثر من قول "لا إله إلا الله " إلى غير ذلك.[4]

أما المحدثون فقد أجازوا النحت في اللغة العربية و عرفه أحدهم بأنه "تشكيل الكلمة عن طريق اتحاد أجزاء من كلمات مختلفة مثال : القروسطية منحوتة من كلمتين " القرون الوسطى".[5]

وقد اعترف أنيس بالنحت و عده من وسائل نمو اللغة و تطورها لأن هذا التطور في رأيه يقتضي هذه الظاهرة.[6] إلا أن هناك من يمنع النحت و يرى أن « دخوله في

1- ينظر : السيوطي، المزهر، ج1، ص 485.

2- ينظر :القرار الثالث من القرارات العلمية (مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة)، ج7-8، 1953-1955، ص 201.

3- ينظر: ابن فارس، الصاحبي، ص 263

4- ينظر :السيوطي، المزهر، ج1، ص452.

5- فايز الصائغ، اللغة والتغريب، دمشق : دار الثقافة، 1992، ص 185.

6- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص86.

اللغة يؤدي بعد زمن طويل أو قصير إلى حشوها بكلمات غير واضحة المعنى و لا مفهومة الأداء ،و بخاصة عندما يختفي المرددون له العارفون به ».[1]

وأنا بدوري أساند هذا الرأي و أضم رأيي لرأيهم ، و أرى أن قولهم هذا منطقي و صائب، ذلك أن الإسراف في النحت يطغي بمرور العصور على فصيح اللغة و وضوح بيانها.و مع هذا لا ننكر دور النحت في توسع اللغة و نموها إلا أنه أقل شأن من القياس والاشتقاق و التعريب ...

كما أنني لا أساند أنيس فيما ذهب إليه في أن ظاهرة " *haplology* " تعد نوعا من النحت و خاصة عند الصغار حين يميلون إلى إسقاط أوائل الكلمات مثل قولهم " *phone* " أي "*telephone*" إلى غير ذلك .

الاشتقاق :

لقد عد أنيس الاشتقاق الطريقة الثانية لتنمية اللغة،[2] و جعل أنواعه ثلاثة ، الاشتقاق العام و الاشتقاق الكبير و الاشتقاق الأكبر.[3] وسمى الاشتقاق الأصغر بالاشتقاق العام كغيره من اللغويين المحدثين. ولسنا نرى في التسمية الحديثة ما يجعلنا نستبدل بها التسمية القديمة، لأن وصف هذا الضرب من الاشتقاق بالأصغر كاف في رأينا لتميزه من الاشتقاقين الكبير والأكبر. ويقول أنيس عند تعريفه للاشتقاق الأصغر : « فإذا اتحد المشتق و المشتق منه في ترتيب الحروف سمى هذا بالاشتقاق العام، وإلا فهو الاشتقاق الكبير أو الأكبر، ويرجع الفضل في هذا التقسيم إلى ابن جني في الخصائص، وإن لم يطلق على هذه الأنواع تلك المسميات المتعارفة الآن.[4]

1- ينظر :عباس حسن، اللغةوالنحو بين القديم و الحديث، ص247.

2- ابراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 62.

3- المصدر نفسه، ص 62.

4- المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

كما يميل أنيس إلى القول بأن أصحاب الاشتقاق الكبير : « اقتبسوا فكرة تقلبات الأصول من معجم العين للخليل وأمثاله، فقد استنبطوا معان عامة مشتركة بينهما و سمى هذا بالاشتقاق الكبير ».(1)

ونحن إن كنا نؤيد هذه الحقيقة لا نملك دليلا علميا مقنعا في معجم العين إلا القليل فقط، كما يوجد عدة معاجم أخرى سارت على هدي معجم العين، كمعجم جمهرة اللغة لابن دريد، وإن كان لابن دريد نظام خاص به(2)، ولهذا لا نستطيع الخوض في هذا المقام، ولا الحديث عنه.

هذا وقد كان أنيس محقا حين عد المجموعات والروابط التي مثلها ابن جني متكلفة ومتعسفة، فقد عد ابن جني مثلا أصوات (الجيم والباء والراء) مهما اختلف ترتيبها تعبر عن القوة والشدة وحاول التدليل على هذا بما ورد في اللغة فقال : « جبرت العظم والفقير إذا قويتهما، والجبروت القوة، والجبر الأخذ بالقهر والشدة، ورجل مجرب إذا مارس الأمور فاشتد شكيمته، ومنه الجراب لأنه يحفظ ما فيه والشيء إذا حفظ قوي واشتد، ثم منه الأبجر من البجرة وهو القوي السرة ومنه البرج لقوته ومناعته، كذلك البرج هو نقاء بياض العين وصفاء سوادها مما يكسبها قوة، ومنه رجبت الرجل إذا عظمته وقويت أمره، ومنه شهر رجب لتعظيمهم إياه عن القتال فيه، ومنه الرجبة وهو ما تستند إليه النخلة لتدعيمها و تقويتها ..».(3)

و نحن نرى أن الاشتقاق بأنواعه المعروفة يلعب دورا كبيرا في تطوير لغتنا لأن تطويرها وتنميتها بألفاظ جديدة دالة على معان حديثة عن طريق استغلال الاشتقاقات،

1- المصدر نفسه، ص 66.

2- ينظر : أبو بكر محمد الحسن بن دريد، جمهرة اللغة، تحقيق رمزي بشير بعلبكي، ط1، بيروت : دار العلم للملايين، تشرين الثاني (نوفمبر) 1987م، ص 60.

3- ابن جني، الخصائص، ج2، ص 135.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الصغير والكبير، والأكبر، الكبار، والاشتقاق من أسماء الأعيان والاشتقاق الصناعي، والاشتقاق من المعرب.

أقسام الكلام العربي :

أما فيما يخص تقسيم الكلمة العربية، فقد حاول المحدثون إيجاد بديل للتقسيم الذي جاء به سيبويه، وقد اعترف أنيس لهؤلاء بالتوفيق في إيجاد تقسيم جديد حيث يقول : « وقد وفق المحدثون إلى تقسيم رباعي أحسب أنه أدق من تقسيم النحاة الأقدمين، ... الاسم، الضمير، الفعل والأداة ».[1]

ونحن هنا لا نساند رأي الدكتور إبراهيم أنيس، ونرى أن قوله هذا غير صائب لأن ما جاء به سيبويه كان تقسيما اصطلاحيا دقيقا وضع لخدمة أصول الدرس اللغوي والنحوي، أما ما جاء به المحدثون، فليس تقسيما اصطلاحيا دقيقا، وخاصة عندما عدّوا ألفاظ الإشارة، والموصولات والعدد ضمائرا، ونحن نعلم أن هذه الألفاظ أسماء وليست ضمائر.

ونحن إذا تتبعنا قول الدكتور أنيس، فإننا ندرك أن الأداة عنده قد يكون حرفا كحروف الجر، أو تكون أسماء كأسماء الشرط.

ويقول في ذلك : « ولست أدري، بل لعلي أدري، لم فرق النحاة بين "على" و"فوق"، وبين "في" و"داخل" وبين "إلى" و"نحو"، فجعلوا الأولى حروفا والأخرى أسماء ؟ وعلى أي أساس كانت هذه التفرقة ؟».[2]

1- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 282.

2- المصدر نفسه، ص 280.

وقد لجأ الدكتور تمام حسان إلى إيجاد تقسيم آخر للكلمة العربية : « الاسم، والفعل، والصفة، والضمير، الخوالف، الظرف والأدوات ».[1]

وقد أورد أجزاء الكلام في مبحث الصرف، حيث قسم المباني إلى نوعين : مباني التصريف ومباني التقسيم، ففي مباني التصريف، ورد الاسم والصفة والفعل والضمير والخالفة (ويدخل فيها اسم الفعل) والظرف والأداة. ومباني التقسيم ورد فيها الشخص والعدد والنوع والتعيين (الذي يدخل فيه التعريف والتنكير).[2]

قد يكون تصنيف تمام مبررا من جهة الصرف، لكنه لا يبين الأسس التي ارتكز عليها التصنيف. فما الذي يوحد مثلا الفعلين الماضي والمضارع ؟ وأين يتموقع صرفيا المصدر؟ والتصغير؟ وجمع التكسير؟ وأسماء المفعولين والفاعلين؟ ثم ما علاقة هذه التصانيف المؤسسة صرفيا بالتصانيف التركيبية؟ وكيف نرصد الخصائص الإعرابية والتوزيعية والإحالية، الخ...؟.[3] ومضى تلميذه فاضل الساقي على نهجه في هذا التقسيم السباعي للكلم بعد أن قدم نقدا لتعريفات النحاة القدماء وتقسيمات اللغويين المحدثين كما رأينا.[4]

ويرى باحث آخر، وهو الدكتور محمد شيت صالح الحياوي في أن تقسيم القدماء تقسيما ناقصا ومتخللا ويقول : « أن الأصلح منه في رأينا –أن تقسيم الكلمة العربية إلى سبعة أنواع وهي : الاسم، الفعل، الأداة، الوسيلة، الوصف، المصطلح والرمز ».[5]

1- تمام حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، ص 133.

2- المرجع نفسه، ص 134.

3- المرجع نفسه والصفحة نفسها.

4- فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي، ص 118 وما بعدها.

5- محمد شيت صالح الحياوي، اللغويون قديما وحديثا، مجلة اللسان العربي، العدد 20، 1403هـ=1983م، ص 51.

كذلك أخذ الدكتور مهدي المخزومي على النحاة تشبثهم بهذا التقسيم الثلاثي ورأى أن الأمر يبدو على غير ما توهموا، فثمة كلمات لا ينطبق عليها تعريف الأسماء ولا تعريف الأفعال ولا تعريف الأدوات، ولم يعرض لها سيبويه، فهي كلمات مبهمة تطلق على الموجودات كلها، ولا تدل على معنى دلالة الاسم على مسماه كما يدل رجل على إنسان ذكر لا بعينه، وليست هذه الكلمات المبهمة إلا إشارات أو كنايات، وقال : « وإذا كان الأمر كذلك فجدير بنا أن نقسم الكلم أربعة أقسام بدلا من ثلاثة مما جرى عليه عرف النحاة قديما وحديثا وهي الفعل، الاسم، الأداة، الكناية وقد جعل الكناية تشمل الضمائر، وكلمات الإشارة والموصولات وكلمات الاستفهام والشرط، وهي كلها داخلة في الأسماء عند النحاة القدماء ».(1)

وإذا تصفحنا آراء المحدثين في أقسام الكلام نجدها مجرد تخمينات وافتراضات لا طائل منها لأنها تفتقد الدقة التي تظهر في تقسيمات القدماء.

نشأة اللغة :

انقسم العلماء في ذلك إلى فريقين ، منهم من لم يرد إقحام نفسه في تتبع الغيبي الذي لا يمكن الوصول به إلى رأي قاطع، والفريق الآخر أقحم نفسه في ذلك بعد أن رأى أن دراسة نشأة اللغة لا يخلو من فائدة.(2)

وقد ذهب علماء اللغة قديما وحديثا في أصل الوضع مذاهب شتى، فقال بعضهم بالوحي والإلهام وقال البعض الآخر بالمواضعة والاصطلاح، قدم كل فريق حججا

1- مهدي المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق، القاهرة 1966م، ص 45 وما بعدها.

2- أحمد رضا، مولد اللغة، ص 23 (الهامش).

لدعم نظريته ودحض النظريات المعارضة « ولكن من يدري فقد تكون النظريات كلها صحيحة، وليست بالضرورة متعارضة ،ساعدت الإنسان على إيجاد لغته الأولى ».[1]

وقد نقل الدكتور إبراهيم أنيس عن جيسبرسن بعض النظريات، دون عزو وهي : نظرية *Pooh-Pooh* : وهي التي تذهب إلى أن اللغة الإنسانية بدأت في صورة شهقات صدرت عن الإنسان بشكل غريزي لتعبر عن فرح أو دهشة أو غضب أو ألم ونحو ذلك من انفعالات قوية.

ونظرية *Ding_Dong* : وهي تذهب إلى أن هناك صلة وثيقة بين ما ينطق به المرء من أصوات وبين ما يدور في خلده من أفكار.

نظرية *Yo-he-ho* : وملخصها أن النطق الإنساني نشأ أولا في صورة جماعية حيث يجد الإنسان فيها لونا من المتعة والتلذذ أثناء قيامه بعمل شاق.[2]

أما نظرية ابن جني في أن اللغة نشأت تقليدا لأصوات الطبيعة تلقى قبولا وتأييدا – كما رأينا– لدى الدكتور إبراهيم أنيس عند عرضه لها في كتابات اللغويين المحدثين، والتي يسمونها نظرية *Bow-Wow*.[3]

ومع ذلك كله فإن جمهرة اللغويين المحدثين يرفضون تفسير نشأة اللغة بأنها تقليد لأصوات الطبيعة.[4]

وهكذا تعددت نظريات العلماء في محاولة الوصول إلى أرجح الآراء في معرفة نشأة اللغة إلا أنها تعتمد في أكثرها على الظن والتخمين ولا يوجد لها أسانيد عقلية أو نقلية، وخلاصة ما يمكن أن نقوله : « إنّ اللغة ظاهرة اجتماعية توجد حيث يوجد من

1- محمد علي الخولي، مدخل إلى علم اللغة، ص 148.

2- ينظر : عبده الراجحي، في فقه اللغة في الكتب العربية، دط، بيروت : دار النهضة العربية، دت، ص 89. (الهامش).

3- المرجع نفسه، ص 89.

4- المرجع نفسه، ص 92.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

يستعملها وتنمو بنموهم، وتنحط بانحطاطهم، وتتنوع بتنوع ثقافاتهم، أما معرفة كيف كانت البداية الأولى فيها فهذا أمر غير متحقق لعدم توافر الوثائق والأدلة التي تكشف اللثام عن هذه البدايات الأولى، لذا وجدنا أكثر الأصوليين والمفسرين وعلماء الكلام يرجحون مبدأ التوفيق في نشأة اللغة، أي أن هذا الأمر لا يجوز الخوض فيه باعتبار أنه من الموضوعات التي اقتصر علمها عند الله عز وجل ومن ثم وجدنا المنهج الحديث في اللغة الأم، ومعرفة أفضلية لغة على لغة أخرى، ... وغير ذلك من الموضوعات التي لا تفيد درس اللغة كثيرا ».[1]

الترادف :

أطلق العلماء على المفردات الدالة على معنى واحد، اسم : "المترادف" « والترادف التام –رغم استحالته– نادر الوقوع إلى درجة كبيرة، فهو نوع من الكماليات التي لا تستطيع اللغة أن تجود بها في سهولة ويسر، حيث إن الغموض الذي يعتري المدلول، والألوان أو الظلال المعنوية، ذات الصبغة العاطفية أو الانفعالية، التي تحيط بهذا المدلول، لا تلبث أن تعمل على تحطيمه وتقويض أركانه، وكذلك سرعان ما تظهر بالتدريج فروق دقيقة ».[2]

هذا وقد اختلف اللغويون العرب في وقوع هذا الترادف إلى فريقين : فالفريق الأول يثبت وجود الترادف، لكنه يبالغ في حشد طائفة كبيرة من الألفاظ وجعلها من المترادف، إلا أنها لا تمت إلى المترادف الحقيقي بصلة. وقد أدت مبالغة هذا الفريق في الاعتداد بهذه الظاهرة إلى ظهور فريق آخر يعارض هذا الاتجاه ويرفض ظاهرة الترادف في العربية رفضا باتا، ومن هؤلاء الأعرابي (ت 321هـ)،

1- نادية رمضان، قضايا من الدرس اللغوي، ص 44.

2- رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص 309.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ثعلب (ت 291هـ)، ابن درستويه (ت 330هـ)، وأبو علي الفارسي (ت 377هـ) وابن فارس (395هـ) وغيرهم كما عرفنا من قبل.[1] ومن الأدباء الذين أنكروا الترادف أبو هلال العسكري في كتابه "الفروق اللغوية" حيث يقول : « كل اسمين يجريان على معنى من المعاني، وعين من الأعيان، في لغة واحدة، فإن كل واحد منهما، يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر، وإلا لكان الثاني فضلا لا يحتاج إليه ».[2] وقد ضرب أمثلة كثيرة في هذا الكتاب، فقد حاول مثلا التفرقة بين القسم والحلف، بأن القسم أبلغ من الحلف[3] إلى غير ذلك. ولا يخفى ما في ذلك من التكلف، ومخالفة الاستعمال القرآني.

وقد واجه أبو هلال العسكري صعوبة في بعض الكلمات التي لم يستطع أن يوضح اختلافها وتباينها فقال : « فإذا اعتبرت هذه المعاني وما شاكلها في الكلمتين ولم يتبين لك الفرق بين معنييها فاعلم أنهما من لغتين مثل : القدر بالبصرية، والبرمة بالمكية».[3]

وهذه العبارة الأخيرة توحي بأن أبا هلال وهو ينكر الترادف أساسا لا يعتبر اللفظ المنقول من لغة أو لهجة أخرى مما يدخل في الترادف.

ومهما حاول بعض علماء اللغة كابن فارس، وأبي علي الفارسي، وابن دريد وغيرهم الذين يتبعون من خلال المعاني فروقا بين مدلولات الألفاظ إنكار وقوع الترادف في ألفاظ اللغة العربية إنكارا تاما فهذا مذهب لا تؤيده النصوص والشواهد الكثيرة، وعلماء العربية القدامى كالكسائي والأمدي، وابن خلويه، ذهبوا إلى أن الترادف أمر واقع وثابت في العربية، ومحاولة إنكاره يبدو عليه التكلف والتعسف.

1- المرجع السابق، ص 311.

2- أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تحقيق حسام الدين القدسي، دط، القاهرة: دار زاهد القدسي، دت، ص 11.

3- المصدر نفسه، ص 19.

ونحن نميل إلى الفريق الذي يثبت ورود الترادف في اللغة العربية، حيث ورود بعض ألفاظه في القرآن الكريم، كما أن هناك كما هائلا منه في المعجمات وغيرها من كتب اللغة، فضلا من أن أدلة منكريه لم تطولها الأدلة كما سبق بيانه وهو الرأي الذي ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس.

المشترك اللفظي :

أما فيما يخص المشترك اللفظي، فقد وقع الاختلاف بين اللغويين حول وجود المشترك اللفظي، فأنكره بعضهم وأثبته آخرون، غير أن الإقرار بوجود هذه الظاهرة من الرأي الغالب، وإبراهيم أنيس أقر بوجود المشترك اللفظي إلا أنه ضيق مفهومه في كتابه "دلالة الألفاظ" ووسع فيه في كتابه "في اللهجات العربية" فلم يستقر على وضع واحد، وقد لاحظ عليه بعض الباحثين هذا التناقض أو التذبذب في الرأي.(1)

كما أيد فيه ابن درستويه من أن غالب المشترك من الألفاظ العربية ناتج عن التوسع المجازي وأن ما كان ناتجا عن التوسع المجازي من قريب أو من بعيد لا يعد من المشترك،(2) وهذا ليس صحيحا.

كما أكد إبراهيم أنيس أن القرآن الكريم لم يقع فيه المشترك اللفظي إلا قليلا جدا ونادرا إلا أن العلماء العرب القدماء وحتى المحدثين يروا أن المشترك اللفظي وقع في القرآن بكثرة.(3)

وبعد فإننا نرتضي رأي جمهرة الباحثين من القدامى والمحدثين في كون المشترك اللفظي موجودا في القرآن الكريم، وأنه كثير الوقوع، فإذا كان كذلك في القرآن،

1- ينظر : أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص 179.

2- ينظر : إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 113، 114.

3- عبد العال سالم مكرم، قضايا قرآنية، ص 88.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فوقوعه في اللغة أمر بديهي، فيزيدها نماء وثروة. وقد يساعد أيضا على تحقيق أغراض بلاغية يحددها الموقف أو المقام.

التضاد :

عرفنا أن في اللغة العربية ألفاظا تتسم بميزة مزدوجة تستعمل على وجهين متضادين من ذلك "الصريم" يقال الليل صريم، والنهار صريم لأن الليل ينصرم من النهار، والنهار ينصرم من الليل ....[1] وهو بذلك نوع من الاشتراك، إذ هو اشتراك المعنيين المتضادين في اللفظ الواحد كاشتراك الأبيض والأسود في لفظ "الجون" والحيض والطهر في لفظ القرء ...[2]

وقد تعددت آراء العلماء في التضاد، فمنهم من أقره، وأيد الرأي القائل بوجوده وفريق آخر ناقش التضاد واعترف به تحت شروط خاصة، وفريق ثالث أنكره بتاتا.

أما الذين أنكروا التضاد فهم قلة، مثل "ابن درستويه" في كتابه "شرح الفصيح"، وثعلب وابن دريد. ويذهب أنصار هذا الرأي الأخير، إلى أن التضاد في المعاني ينشأ أولا في لهجات مختلفة، ثم تستعير كل لهجة المعنى المستعمل عند الأخرى، وبذلك يجتمع المعنيان المتضادان في هذه اللهجة، عن طريق تلك الاستعارة.[3] فيقول ابن درستويه : « وإنما اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني، فلو جاز لفظ واحد الدلالة على معنيين مختلفين أو أحدهما للآخر لما كان ذلك إبانة بل تعمية وتغطية، ولكن يجيء الشيء النادر في هذه العلل ».[4] ويبدو أن ابن درستويه قد اعترف في آخر المطاف

1- ينظر : ابن الأنباري، الأضداد، ص 8.

2- ينظر : ابن فارس، الصاحبي، ص 117.

3- رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، ص 337.

4- السيوطي، المزهر، ج1، ص 185.

بوجوده في اللغة، لأنه من التعسف إنكار التضاد ومحاولة تأويل أمثلته جميعا بإخراجها من باب التضاد.

أما المثبتون للأضداد فهم كثر يجلون عن الحصر،[1] ومنهم من عنَّى نفسه بالرد على منكري الأضداد، كأبو حاتم وقطرب وابن الأنباري في الأضداد. وقد حكم الدكتور إبراهيم أنيس بالتعسف على ابن الأنباري، ويورد على تعسفه أمثلة منها : ما زعمه أن الند يستعمل بمعنى المثل والضد، وقد حاول أن يفسر أندادا في القرآن الكريم على المعنيين، وفي هذا من التكلف ما فيه لأن قوله تعالى : ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾[2] لا يحتمل إلا معنى واحدا.[3]

والحق أن أنيسا قد بالغ في تضييق الأضداد، لذلك لا نشاطره الرأي ونرى أن الرأي الأكثر إنصافا، والجدير بالاعتبار هو الرأي القائل بثبوت التضاد ولكنه ليس كثيرا بالصورة التي ذهب إليها هؤلاء وليس بالصورة التي ذهب إليها أنيس، وهو أقل من المشترك ورودا في اللغة.

1- ينظر : اقتباسات لهم عند السيوطي في المزهر، ج1، ص 389 وما بعدها.

2- البقرة : 22.

3- إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، ص 205.

المعجم :

لقد وجه اللغويون نقدا عنيفا إلى المعجم العربي، فاتهموا ما ألف في العصر القديم بالتقليد والتقيد والتصحيف وغموض الشرح وإبهامه.(1) وإبراهيم أنيس كغيره من اللغويين أورد في كتابه "دلالة الألفاظ" فصلا كاملا تحدث فيه عن المعاجم القديمة، فقد اتهمها بالنقص والقصور والخلل أيضا.(2)

وفي رأيي أن هذه الانتقادات لا مبرر لها فلا يمكن أن نحاسب هذه المعاجم وننقدها بمقاييس اليوم، لأن ذلك ظلم لها ولمؤلفيها، مع أننا لا ننكر الآن هذه العيوب بعد مضي أكثر من أربعة عشر قرنا على تأليفها لأنها سنة التطور هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه المعاجم كانت وما زالت وعاء لحفظ لغتنا وأدبنا وحضارتنا ومعارفنا مع مرور الأزمنة والعصور.

وقد حاول بعضهم إيجاد حل لهذه العيوب، فيرى « أن المعجم الكامل لابد أن يستوعب كلمات اللغة التي يستطاع إلى جمعها واستيعابها بسبيل بل لابد أن يضم المعجم كل كلمة من الكلمات البديئة والسوادية والعامية حتى يكون معجما جامعا مع الإشارة إلى غير الفصيح ».(3)

1- ينظر : حسن ظاظا، في كلام العرب، ص 153.

وحسين نصار، دراسات لغوية، بيروت : دار الرائد العربي، 1401هـ=1981م، ص 11.

وأيضا له كتاب المعجم العربي (نشأته وتطوره)، دط، دار مصر للطباعة، 1408هـ=1988م، ص 609.

2- ينظر : إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص 248، 249.

3- أحمد عبد الغفور عطار، الصحاح ومدارس المعجمات العربية، ط4، بيروت : 1410هـ=1990م، ص 70.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الخاتمة :

نحاول هنا أن نجعل كل فصل من فصول البحث في خاتمة تبرز أهم نتائجه تسهيلا على القارئ، والتي نحددها في النقاط التالية :

- لقد جاءت هذه الدراسة لتحاول إلقاء الضوء على شخصية هذا الرجل وعلى مؤلفاته وآرائه.

- فمن جهة حياته الشخصية : نجد أنه على الرغم من الدور الكبير الذي قام به إبراهيم أنيس في النهضة اللغوية في منتصف القرن العشرين في مصر فإنه يكاد يلقى إهمالا كبيرا من الدارسين. رغم اعترافهم بريادته للحركة اللغوية في العصر الحديث، حيث أنهم لم يتعرضوا في دراساتهم للحديث عن شخصية إبراهيم أنيس ولم يتطرقوا إليها إلا بطريقة موجزة.

- ومن جهة تكوينه العلمي : فقد أخذ علوم العربية في أصالتها ونقاء معدنها واتساع آفاقها على جمع من شيوخ دار العلوم وأعلامها المذكورين، وتمرس بها على أعينهم تحصيلا وتطبيقا ثم سافر إلى لندن فلقي بعض المستعربين، وسمع منهم وقرأ لهم بحوثا في اللغات السامية، وقرأ لآخرين من علماء الغرب بحوثا في لغاتهم القديمة والحديثة واطلع على ضروب في مناهج التفهم والتفكير وطرائق العرض، توافق أو تخالف ما عنده من ذلك قليلا أو كثيرا، فكان لذلك كله عمل غير مردود في إنضاج شخصيته الفكرية وإثراء مادته العلمية.

- ومن جهة مؤلفاته : رأينا أن أكثر ما دارت بحوثه عليه هو العربية في أصواتها، والعربية في مفرداتها وما يطرأ على بنيتها من قلب وإبدال وما يكون بين معانيها من تضاد وبين ألفاظها من ترادف واشتراك، إلى طائفة من قضايا النحو والصرف، رآها مجالا للدراسة والبحث، فأقبل يطيل النظر فيها ويستعرض مسائلها تحليلا ونقدا، يرفده في محاولاته هذه مواهبه المتميزة ودراساته المتعددة، واطلاعه المتنوع ولم يكن يعوزه

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

في مواقف الاحتجاج وإصدار الأحكام أن يرجع في الاستشهاد إلى القرآن الكريم والكلام المأثور من منظوم العرب ومنثورهم، وإلى أقوال العلماء، من القدماء والمحدثين.

- ومن جهة آرائه : فقد توصلنا إلى أن أنيس أوقف الجزء الأكبر من آرائه على بعث الحياة اللغوية، فما من شك من انطواء بحوثه على آراء أصلية، وإن فاتها الصواب أحيانا (كقضية الإعراب)، لم تفتها الجرأة وأنه دفع الدراسات اللغوية العربية إلى الأمام، وخلصها من الجمود والتقليد والضعف الذي علقت فيه طوال عهد الانحطاط.

- وقد عرفنا أن خطة إبراهيم أنيس تهدف إلى وضع مؤلفات تتناول دراسة مستويات اللغة العربية الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية وفق هذا المنهج الحديث في دراسة اللغة، الذي تلقاه من علماء اللغة في إنجلترا حيث كان يدرس للحصول على درجة الدكتوراه في جامعة لندن 1941م.

- وبهذا يكون الدكتور إبراهيم أنيس جديرا بأن يتبوأ مكانة بين رجالات اللغة في القرن العشرين في مصر والوطن العربي.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الفهارس

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهارس المصادر والمراجع :

القرآن الكريم برواية حفص.

(أ)

1) **الأزهري** (أبو منصور) (ت 370هـ) :

- تهذيب اللغة، تحقيق يعقوب عبد النبي، مراجعة الأستاذ محمد علي النجار، ط2، القاهرة : الدار المصرية للتأليف والترجمة، دت.

2) **الأعشى** (ميمون بن قيس) :

- ديوان الأعشى الكبير، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين، ط1، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، 1407هـ=1987م.

3) **ابن الأنباري** (محمد بن القاسم بن بشار) :

- الأضداد في اللغة، تحقيق محمد عبد القادر، سعيد الرافعي، دط، مصر : المطبعة الحسينية، دت.

4) **أنيس** (إبراهيم) :

- الأصوات اللغوية، ط5، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، 1975م.
- دلالة الألفاظ، ط6، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، 1981م.
- من أسرار اللغة، ط4، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، 1994م.
- موسيقى الشعر، ط3 القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، 1965م.
- في اللهجات العربية، ط3، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية، 1965م

5) **أولمان** (ستيفن) :

- دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، ط12، القاهرة : 1997م.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(ب)

6) **الباقلاني** (أبو بكر محمد الطيب) :

- إعجاز القرآن، تحقيق عماد الدين أحمد حيدر، ط2، بيروت، لبنان : مؤسسة الكتب الثقافية، 1411هـ=1991م.

7) **باي** (ماريو) :

- أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق أحمد مختار عمر، ط3، القاهرة : عالم الكتب، 1408هـ=1987م.

8) **البحراني** (كمال الدين هيثم) (ت 679هـ) :

- مقدمة لشرح نهج البلاغة، فن البلاغة والخطابة وفضائل الإمام علي، تقديم وتحقيق عبد القادر حسنين، ط1، دار الشروق، 1407هـ=1987م.

9) **براجشتر** :

- التطور النحوي للغة العربية، تحقيق رمضان عبد التواب، دط، القاهرة : مكتبة الخانجي، الرياض : دار الرفاعي، 1402هـ=1982م.

10) **بشر** (كمال) :

- دراسات في علم اللغة، دط، القاهرة : دار غريب، 1998.

- علم اللغة العام (الأصوات)، ط2، مصر : دار المعارف 1971م.

(ت)

11) تقدم اللسانيات في الأقطار العربية (عن لبحث الدلالي العربي)، بيروت، لبنان : دار العرب الإسلامي، 1991م.

(ث)

12) **الثعالبي** (أبو منصور) :

- فقه اللغة وأسرار العربية، بيروت، لبنان، دار مكتبة الحياة، دت.

(ج)

13) **الجاحظ** (أبو عثمان عمرو بن بحر بن مجلوب) (ت 255هـ) :

- البخلاء، تحقيق الحاجري، دط، القاهرة : 1948م.

- البيان والتبيين، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط4، بيروت : دار الفكر، 1388هـ=1968م.

- الحيوان، شرح وتحقيق د/ يحي الشامي، ط3، بيروت : منشورات دار ومكتبة الهلال، 1990م.

14) **الجرجاني** (عبد القاهر) :

- أسرار البلاغة في علم البيان، تحقيق محمد الاسكندراني وم مسعود، ط2، بيروت: دار الكتاب العربي، 1418هـ=1998م.

- دلائل الإعجاز، تحقيق محمد بن تاويت، المغرب، المطبعة المهدية بتطوان.

15) **الجندي** (إنعام) :

- الرائد العربي، ط2، بيروت، لبنان : دار الرائد العرب، 1406هـ=1986م.

16) **الجندي** (أنور):

- الفصحى لغة القرآن، دط، بيروت : دار الكتاب اللبناني، د ت

17) **ابن جني** (أبو الفتح عثمان) (ت 382هـ) :

- الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دط، القاهرة : دار الكتب المصرية، دت.

- سر صناعة الإعراب : تحقيق مصطفى السقا، محمد الزقزاق، إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين، ط1، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الباجي العلمي، محرم 1374هـ=سبتمبر 1954م.

18) **الجواليقي** (أبو منصور) (540هـ) :

- المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر:

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

دار الكتب، ط2، (1389هـ=1969م).

20) **الجوهري** (إسماعيل بن حماد) (393هـ) :

- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط3، بيروت: دار العلم للملايين، دت.

(ح)

21) **بن أبي حزم** (بشر) :

- ديوان بشر بن أبي حازم، تقديم وشرح صلاح الدين الهواري، مراجعة ياسين الأيوبي، ط1، لبنان، بيروت : دار ومكتبة الهلال : 1997م.

22) **أبو حامد الغزالي** :

- المستصفى في علم الأصول، ومعه كتاب فوائح الرحموت لعبد العلي الأنصاري، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، دت.

23) **حسان** (تمام) :

- الأصول، دط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982.

- اللغة العربية معناها ومبناها، ط3، القاهرة : عالم الكتب، 1418هـ=1998م.

- مناهج البحث في اللغة، الدار البضاء : دار الثقافة، 1979م.

24) **حسن** (عباس) :

- اللغة والنحو القديم والحديث، دط، مصر : دار المعارف، 1966

25) **حسين(محمد الخضر)**:

- القياس في اللغة العربية، الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986م.

26) **حماد** (مجدي) :

- ثورة 23 يوليو 1952، ط1 ،بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، تموز/ يوليو 1993.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

(خ)

27) **الخليل بن أحمد** (عبد الرحمن) :

- العين، تحقيق مهدي المخزومي، إبراهيم السامداني، ط1، بيروت–لبنان : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 1408هـ = 1988م

28) **خليل** (حلمي) :

- العربية وعلم اللغة البنيوي، دط، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995م
- الكلمة : دط، الإسكندرية، دار المعارف الجامعية، 1996.
- مقدمة لدراسة فقه اللغة، دط، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995م

29) **خليل** (السيد أحمد) :

- المدخل إلى دراسة البلاغة العربية، دط، بيروت، لبنان : دار النهضة العربية، 1968م.

30) **الخولي** (محمد علي) :

- مدخل إلى عالم اللغة، ط2، الأردن : دار الفلاح، 1993.

31) **الخويسكي** (زين كامل) :

- قضايا من كتب اللغة، الإسكندرية : دار الوفاء، 2001م.

32) **خير الزراد** (فيصل محمد) :

- اللغة واضطرابات النطق والكلام، دط، الرياض : دار المريخ، 1410هـ= 1990م.

(د)

33) **داود** (محمد محمد) :

- العربية وعلم اللغة الحديث، دط، القاهرة: دار غريب، 2001م.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

34) **ابن دريد** (أبو بكر ابن الحسين) (ت 321هـ) :

- الاشتقاق، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط3، القاهرة : مكتبة الخانجي، دت.

- جمهرة اللغة، تحقيق رمزي منير بعلبكي، ط1، لبنان، بيروت : دار العلم للملايين، تشرين الثاني (نوفمبر) 1987م.

(ذ)

35) **أبو ذؤيب الهذلي** :

- ديوان الهذليين، دط، القاهرة : الدار القومية للنشر والطباعة، 1380هـ=1965م.

(ر)

36) **الراجحي** (شرف الدين) :

- في علم اللغة عند العرب ورأي علم اللغة الحديث، دط، الشاطبي : دار المعرفة الجامعية، 2002م.

37) **الراجحي** (عبده) :

- في فقه اللغة في الكتب العربية، دط، بيروت : دار النهضة العربية، دت.

38) **الرازي** (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر) :

- مختار الصحاح، تحقيق لجنة من علماء العربية، دط، بيروت، لبنان : دار الفكر، 1401هـ=1980م.

39) **الرازي** (محمد فخر الدين) (ت 604) :

- التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، ط3، دار الفكر، 1405هـ=1985م

40) **راضي** (عبد الحكيم) :

- نظرية اللغة في النقد العربي، دط، القاهرة : مكتبة الخانجي، دت.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

41) **ابن رشيق** (أبو علي الحسن) (ت 456هـ) :

- العمدة، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط5، بيروت : دار الجيل، 1401هـ=1981م.

42) **رضا** (أحمد) :

- مولد اللغة، قدم له وعلق عليه نزار رضا، دط، بيروت : دار الرائد العربي 1983م=1403هـ.

(ز)

43) **الزجاجي** (أبو القاسم) (ت 394هـ) :

- الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دط، القاهرة : دار العروبة، 1378هـ=1959م.

- الجمل، تحقيق ابن أبي شنب، الجزائر، 1926م.

44) **الزرقاني** (محمد عبد العظيم) :

- مناهل العرفان، دط، دار الفكر، دت.

45) **الزركان** (محمد علي) :

- الجوانب اللغوية عند احمد فارس الشدياق، ط$_1$، دمشق : دار الفكر، 1408هـ=1988م.

46) **الزركلي** (خير الدين) :

- الأعلام، ط7، بيروت : دار العلم للملايين 1986م.

47) **زكريا** (ميشال) :

- الألسنية (علم اللغة الحديث، الأعلام والمبادئ)، ط$_2$، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات، 1403هـ، 1983م.

48) **الزمخشري** (538هـ) :

- المفصل، تحقيق محمد عز الدين السعيدي، ط1، بيروت : دار إحياء العلوم،

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

1410هـ=1990م.

49) **زيدان** (جرجي) :

- تاريخ آداب اللغة العربية، تحقيق شوقي ضيف، دط، دار الهلال، دت.

- الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، تحقيق مراد كامل، دط، بيروت : دار الحداثة، 1982 م.

50) **أبو زيد القرشي** (محمد بن أبي الخطاب) :

- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام، تحقيق علي محمد البجاوي، ط1، القاهرة : دار نهضة مصر.

(س)

51) **الساقي** (فاضل مصطفى) :

- أقسام الكلام العربي (من حيث الشكل والوظيفة)، دط، القاهرة : مكتبة الخانجي، 1394هـ=1977م.

52) **السامرائي** (إبراهيم) :

- دراسات في اللغة، بغداد : 1961م.

- فقه اللغة المقارن، ط4، بيروت : دار العلم للملايين، آيار/مايو، 1987م.

53) **ابن سراج** (أبو بكر محمد بن سهيل) (ت 316هـ) :

- الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط3، بيروت : مؤسسة الرسالة، 1408هـ=1988م.

54) **السعران** (محمود) :

- علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، دط، بيروت : دار النهضة العربية، دت.

55) **أبو السعود** (صابر بكر) :

- في نقد النحو العربي، دط، العجالة : دار الثقافة، 1988م.

جمعية الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

56) **ابن سلام الجمحي** (محمد) (ت 231هـ) :

- طبقات فحول الشعراء، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، وعبد العال سالم مكرم، دط، 1974م.

57) **ابن سنان الخفاجي** (أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد) (ت 466هـ) :

- سر الفصاحة، تحقيق علي فودة : ط1، مصر : مكتبة الخانجي، 1350هـ=1932م.

58) **سيبويه** (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) (180هـ) :

- الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط3، القاهرة : مكتبة الخانجي، 1408هـ=1988م.

59) **السيد أحمد** (رفعت) :

- ثورة الجنرال جمال عبد الناصر، ط1، القاهرة : دار الهدى 1414هـ=1993م

60) **ابن سيده** (أبو الحسن علي اسماعيل) (ت 458هـ) :

- المخصص، دط، بيروت : دار الفكر، 1398هـ=1978م.

61) **ابن سينا** (أبو علي الحسين) :

- أسباب حدوث الحروف، راجعه وقدم له طه عبد الرؤوف سعد، دط، مكتبة الكليات الأزهرية، دت.

62) **السيوطي** (عبد الرحمن جلال الدين) (ت 911هـ) :

- الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق أحمد مختار الشريف، دمشق، 1407هـ=1987م.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، دط، بيروت : المكتبة العصرية، 1408هـ=1987م.

- معترك الأقران في إعجاز القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي، دط، دار الفكر

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

العربي، دت.

(ش)

63) **شاهين** (عبد الصبور) :

- الدراسات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، دط، القاهرة : مكتبة الخانجي، دت.

64) **الشيخ** (عبد الواحد حسين) :

- العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي، ط1، لإسكندرية : مكتبة الإشعاع، 1419هـ=1993م.

(ص)

65) **الصائغ** (فايز) :

- اللغة في التغريب، منشورات دار مجلة الثقافة بدمشق، 1992م.

66) **الصالح** (صبحي) :

- دراسات في فقه اللغة، دط، مطبعة جامعة دمشق، 1379هـ=1960م.

67) **صالح** (عبد الرحيم) :

- تطور اللغة عند الطفل وتطبيقاته التربوية، ط1، عمان : دار النفائس، 1413هـ=1992م.

68) **صبيح** (إبراهيم) :

- اللغة العربية، دراسات في اللغة والنحو والأدب، ط2، عمان:دار المناهج، 1997م.

(ط)

69) **أبو الطيب اللغوي** (عبد الواحد بن علي) (ت 581هـ) :

- كتاب الإبدال، تحقيق عز الدين التنوخي، دط، دمشق : مطبوعات المجمع العلمي العربي، 1379هـ=1960م.

70) **الطبري** (محمد بن جرير) :

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- تفسير الطبري، دط، مصر : المطبعة الميمنية، دت.

(ظ)

71) **ظاظا** (حسن) :

- كلام العرب من قضايا اللغة العربية، دط، بيروت : دار النهضة العربية، 1976م.

72) **ابن ظافر الأزدي** (علي) :

- بدائع البدائه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دط، صيدا، بيروت : المكتبة العصرية، 1413هـ=1992م.

(ع)

73) **عابدين** (عبد المجيد) :

- المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، ط1، 1951م

74) **عبد الباقي** (محمد فؤاد) :

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دط، القاهرة : دار الحديث، 1987م.

75) **عبد التواب** (رمضان) :

- بحوث ومقالات في اللغة، دط، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1408هـ=1988م.

- فصول في فقه اللغة، ط3، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1408هـ=1987م.

- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث العربي، ط2، القاهرة : مكتبة الخانجي، 1405هـ= 1985م.

76) عبد الجليل عبد القادر :

- اللغة بين ثنائية التوقيف والمواضعة، ط1، عمان: دار الصفاء، 1417هـ=1997م.

77) **عبد العزيز** (أمير) :

- دراسات في علم القرآن، ط2، الجزائر، دار الشهاب 1408هـ=1988م.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

78) **أبو عبيدة** (محمد بن المثنى التيمي) (ت 210هـ) :

- مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سزكين، ط1، مصر : مطبعة الخانجي، 1344هـ=1934م.

79) **عرفة** (محمد أحمد) :

- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، دط، مصر : مطبعة السعادة، دت.

80) **العريان** (محمد سعيد) :

- قصة الكفاح (بين العرب والاستعمار)، ط1، مصر، القاهرة : دار المعارف، 1379 هـ=1960م.

81) **العزب** (محمد أحمد) :

- عن اللغة والأدب والنقد، ط1، القاهرة : دار المعارف، 1980م.

82) **عطار** (أحمد عبد الغفور) :

- الصحاح ومدارس المعجمات العربية، د4، بيروت : 1410هـ=1990م.

- قضايا ومشكلات لغوية، ط1، السعودية : الكتاب العربي، 1402هـ=1982م.

83) **ابن عقيل** (بهاء الدين عبد الله) :

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق حنة الفاخوري، ط1، بيروت : دار الجيل 1409هـ=1989م، ج1.

84) **عمر** (أحمد مختار) :

- دراسة الصوت، دط، القاهرة : عالم الكتب، 1976م.

- علم الدلالة، ط3، القاهرة : عالم الكتب، 1992م.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

85) **عمر** (عمر عبد العزيز) :

- تاريخ المشرق العربي (1516-1922) : دط، الشاطبي : دار المعارف الجامعية، دت.

86) **عياشي** (منذر) :

- قضايا لسانية وحضارية، ط1، دمشق : دار طلاس، 1991م.

87) **عيد** (محمد) :

- أصول النحو في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، ط4، القاهرة : عالم الكتب، 1410هـ=1989م.

(ف)

88) **ابن فارس بن زكريا** (أبو الحسين أحمد) (395هـ) :

- الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق عمر فاروق الطباع، ط1، بيروت : مكتبة المعارف، 1414هـ=1993م.

- مقاييس اللغة، ط3، مصر : مكتبة الخانجي، 1402هـ=1981م.

89) **فارغ** (شحذة) :

- مقدمة في اللغويات المعاصرة، ط1، دار وائل، 2000م.

90) **الفاكهي** (جلال الدين عبد الله) :

- شرح الحدود النحوية، تحقيق محمد الطيب الإبراهيمي، ط1، بيروت : دار النفائس، 1417هـ=1996م.

91) **فك** (يوهان) :

- العربية (دراسات في اللغة واللهجات والأساليب)، ترجمة عبد الحليم النجار، دط، القاهرة : دار الكتاب العربي، 1370هـ=1951م.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

92) **فيصل** (شكري) :

- الحركة اللغوية في الوطن العربي (1918-1975)، ط1، دمشق : دار طلاس، 1412هـ=1992م.

(ق)

93) **القالي** (أبو علي) :

- كتاب الأمالي، ط2، بيروت : دار الجيل، 1407هـ=1996م.

94) **ابن قتيبة** (أبو محمد عبد الله بن مسلم) (ت 270هـ) :

- تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، ط الحلبي بمصر، 1945م.

95) **قدور** (أحمد محمد) :

- مبادئ اللسانيات : ط1، دمشق : دار الفكر، 1414هـ=1996م.

96) **بن قينة** (عمر) :

- الأدب العربي الحديث، ط1، الجزائر: شركة دار الأمة، جانفي 1999.

(ل)

97) **ليفين** (ذ.ك) :

- الفكر الإجتماعي والسياسي الحديث (في لبنان، سوريا ومصر)، ترجمة بشير السباعي، ط1، دار ابن خلدون، كانون الأول (ديسمبر) 1978م.

(م)

98) **المبارك** (محمد) :

- فقه اللغة وخصائص العربية، ط4، بيروت : دار الفكر، 1970م

99) **المبرد** (أبو العباس محمد بن يزيد) :

- المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، دط، القاهرة : عالم الكتب، 1988م.

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

100) **المخزومي (مهدي) :**

- في النحو العربي (نقد وتوجيه)، ط2، بيروت : دار الرائد العربي، 1406هـ=1986م.

- في النحو العربي (قواعد وتطبيق)، دط، القاهرة : 1966م.

- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط3، بيروت : دار الرائد العربي، 1406هـ=1986م.

101) **المرزوقي (أبو علي أحمد بن محمد بن حسن) :**

- شرح ديوان الحماسة، تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون، ط1، القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1371هـ=1951م.

102) **المسدّي (عبد السلام) :**

- التفكير اللساني في الحضارة العربية، دط، تونس : الدار العربية للكتاب، 1981م.

103) **المصري (محمد عبد الغني) :**

- اللغة العربية والثقافة العامة، دط، عمان : دار المستقبل، 1988م.

104) **مصطفى (إبراهيم) :**

- إحياء النحو، دط، القاهرة : مطبعة لجنة التأليف، 1927م.

105) **مصلوح (سعد) :**

- دراسات نقدية في اللسانيات العربية المعاصرة، ط1، القاهرة : عالم الكتب، 1410هـ=1989م.

106) **أبو مغلي (سميح) :**

- في فقه اللغة وقضايا، ط1، عمان : دار جدلاوي، 1407هـ=1987م.

107) **المقدسي (إلياس) :**

- الفنون الأدبية وأعلامها في النهضة العربية الحديثة، ط9، بيروت : دار العلم

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

للملايين، تموز/يوليو، 1990م.

108) مكرم **(عبد العال سالم)** :

- جلال الدين السيوطي وأثره في الدراسات اللغوية، ط1، بيروت : مؤسسة الرسالة، 1405هـ=1983م.

- قضايا قرآنية في ضوء الدراسات اللغوية، ط1، دمشق : مؤسسة الرسالة، 1408هـ=1988م.

109) **ابن منظور** (جمال الدين محمد بن جلال الدين بن مكرم)، (ت 711هـ) :

- لسان العرب، ط1، مصر : المطبعة الميرية ببولاق، من 1300هـ إلى 1303هـ.

110) **مونان (جورج)** :

- تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، ترجمة بدر الدين القاسم، ط1، جامعة حلب، 1981م

(ن)

111) **النجار** (نادية رمضان) :

- قضايا في الدرس اللغوي، دط، إسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 2001-2002م

112) **نصار** (حسين) :

- دراسات لغوية، دط، بيروت : دار الرائد العربي، 1401هـ=1981م.

- المعجم العربي (نشأته وتطوره)، دط، دار مصر للطباعة، 1408هـ=1988م.

113) **النعماني** (عبد العزيز) :

- فن الشعر بين التراث والحداثة، ط2، القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، 1411هـ=1991م

(هـ)

114) **ابن هشام** (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله)

(761هـ) :

- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ومعه كتاب منتقم الأرب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دط، دت.

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محي الدين عبد الحميد، بيروت : المكتبة العصرية، 1411هـ=1991م

115) **هلال** (عبد الغفار حامد) :

- علم اللغة بين القديم والحديث، ط2، القاهرة : مطبعة الجبلاوي، 1406هـ1986م.

- اللهجات العربية (نشأة وتطور)، دط، القاهرة : دار الفكر العربي، 1418هـ=1998م.

116) **أبو الهلال العسكري** (أبو الحسن عبد الله بن سهل) :

- كتاب الصناعتين (الكتابة والشعر)، تحقيق علي محمد السجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دط، بيروت : المكتبة العصرية، 1406هـ=1986م.

- الفروق اللغوية، تحقيق حسام الدين القدسي، دط، القاهرة : دار زاهد القدسي، دت.

- الفروق في اللغة، ط1، بيروت : دار الأفاق الجديدة، 1411هـ=1991م.

(و)

117) **وافي** (علي عبد الواحد) :

- فقه اللغة، ط2، نهضة مصر، إبريل 2000م.

(ي)

118) **آل ياسين** (محمد حسين) :

- الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، دط، بيروت : منشورات دار مكتبة الحياة.

119) **ياقوت** (أحمد سليمان) :

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر : 1983م.

120) **ياقوت** (محمد سليمان) :

- فقه اللغة وعلم اللغة **(نصوص ودراسات)**، دط، إسكندرية : **دار المعرفة الجامعية**، 1995م.

121) **يعقوب** (إميل بديع) :

- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، ط7، بيروت : دار الكتب العلمية، 1417هـ=1996م.

المجلات والدوريات :

122) **أنيس** (إبراهيم) :

- الأصوات في اللغة، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، 1958م.

123) **أنيس** (عبد العظيم) وآخرون :

- شخصيات مجعمية (في تأبين إبراهيم أنيس)، **مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة**، العدد 40، ذو القعدة 1397 هـ=نوفمبر 1977م.

124) **بادير** (كمال) :

- مستقبل إتفاقية الهدنة (المصرية –الإسرائيلية) بعد الاعتداء الثلاثي الأخير على مصر، **المجلة المصرية للعلوم السياسية**، العدد 2، السنة 2، سبتمبر 1957م.

125) **بكر** (محمد صلاح الدين):

- نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة والحديثة، **مجلة حوليات كلية الآداب**، العدد 20، الحولية 5، 1984م=1404هـ.

126) **الحياوي** (محمد شيت صالح) :

- اللغويون قديما وحديثا، **مجلة اللسان العربي**، العدد 20، 1403هـ=1983م.

127) **ستيتة** (سمير) :

- معالم جديدة للمنهج المقارن بين اللغات السامية وجوانب انتروبولوجية ونفسية واجتماعية، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد 30، السنة 10، جمادى الأولى- شوال 1406هـ=كانون الثاني-حزيران 1986م

128) **عضيمة** (محمد عبد الخالق) :

- النحو بين التجديد والتقليد، **مجلة كلية اللغة العربية بالرياض** العدد6، 1396هـ=1976م.

129) **قدور** (أحمد محمد) :

- العربية الفصحى ومشكلة اللحن، **مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق**، العدد 69، ج1، رجب 1414هـ=كانون الثاني (يناير) 1994م.

130) **المحجري** (محب):

- شخصيات القرن العشرين (جمال عبد الناصر)، المجلة المصرية للعلوم السياسية، العدد الأول، السنة الأولى، سبتمبر 1956م.

131) **المعتوق** (أحمد بن محمد) :

- الألفاظ المشتركة في اللغة العربية، طبيعتها -وأهميتها ومصادرها، **مجلة جامعة أم القرى**، العدد 21، المجلد 13، رمضان 1421هـ=ديسمبر 2000م.

الموسوعات :

132) الموسوعة العربية العالمية : ط2، المجلة العربية السعودية، ج3، 1419هـ= 1999م، الرياض.

فهرس الآيات :

الآية	رقمها	الصفحة
البقرة :		
فلا تجعلوا لله أندادا	22	228
وعلّم آدم الأسماء كلها	31	114
وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن.	124	180
فسيكفيكهم	137	201
قال أني يجيي هذا الله بعد موتها	259	181
آل عمران :		
وما يعلم تأويله إلا الله.	7	180
وأحيي الموتى بإذن الله.	49	183
كنتم خير أمة أخرجت للناس.	110	20
النساء :		
وإذا حضر أهل القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه وقولوا قولا معروفا.	8	180
المائدة :		
وإذا يخرج الموتى بإذني.	110	184

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم.	119	180
الأنعام :		
الموتى يبعثهم الله.	36	184
لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيرا.	158	181
التوبة :		
إن الله بريء من من المشركين ورسوله	3	179
هود :		
أنلزمكموها.	28	201
يوسف :		
وادّكر بعد أمة.	45	197-137
الحجر :		
فلما جاء آل لوط المرسلون، قال أنكم قوم منكرون.	62-61	182-181
وتنحتون من الجبال بيوتا آمنين.	82	81
طه :		
فأوجس في نفسه خيفة موسى.	67	182-181
كم أهلكنا قبلهم من القرون يمشون في مساد	128	191

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الحج :		
لن ينال الله لحومها ولا دماؤها	37	180
فاطر :		
إنما يخشى الله من عباده العلماء.	28	179
الزخرف :		
إنا وجدنا أباءنا على آمة.	23	197-137
ق		
وجاءت سكرة الموت بالحق ذلك ما كنت منه تحيد.	19	183
الطور :		
أم يقولون شاعر نتربص به ريب المنون.	30	191
الجمعة :		
قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملاقيكم.	8	183
الجن :		
وإن ظننا أن لن تقول الإنس والجن على الله كذبا.	5	175
البروج :		
والسماء ذات البروج، واليوم الموعود، وشاهد ومشهود، قتل أصحاب الأخدود ...	4-3-2-1.	154

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأحاديث :

الحديث	الصفحة
« لا يكون الرجل فقيها كل الفقه حتى يرى للقرآن وجوها ».	197

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الأشعار :

القائل	البيت	الصفحة
1) الأعشى	* أأن رأت رجلا أعشى أضربه ريب المنون ودهر متبل خبل * عليه ديابوذا تسربل تحتـــه أرندج إسكاف يخالط عظلما	191 92
2) بشر بن أبي حازم	* فكأن ظعنهم غداة تحملوا سفن تكفأ في خليج مغرب	177
3) أبو ذؤيب الهذلي.	* أبى القلب إلا أم عمرو وأصبحت تحرق ناري بالشكاة ونارها * قالت أميمة ما لجسمك شاحبـــا منذ ابتذلت ومثل مالك ينفـــع * أم ما لجنبك لا يلائم مضجعا إلا أقض عليك ذاك المضجع. * أمن المنون وريبها تتوجـــع والدهر ليس بمعتب من يجزع	103 174 190 190
عمرو بن أحمر	* أسلم براووق حبيت بـــــه وأنعم صباحـــا أيها الجبـــر * حنت قلوصي إلى بابوسها جزعا فما حنينك أم ما أنت والذكر	86 87
4) قطري بن فجاءة	* فلقد أراني للرماح رديئة من عن يميني تارة وأمامي	106
5) مزاحم بن الحارث العقيلي	* غدت من عليه بعدما تم ظمؤها تصل وعن قيض بزيزاء مجهل	106
6) مجهول	* أقول لها ودمع العين جار ألم تحزنك حيعلة المنادي	216

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

فهرس الموضوعات :

الموضوعات		الصفحة
الإهداء :	....	
المقدمة :	....	أ
المدخل :	الدراسات اللغوية عند الغرب........................	1
	– القرن 18......................................	3
	– القرن 19......................................	4
	– القرن 20......................................	6
الفصل الأول :	إبراهيم أنيس في ظلال النشأة والحياة والدراسة والتأليف............	9
	المبحث الأول : الحياة السياسية واللغوية في عصر إبراهيم أنيس.....	10
	– الحياة السياسية................................	11
	– الحياة اللغوية................................	16
	المبحث الثاني : حياة إبراهيم أنيس................	24
	- مولده ونشأته..................................	25
	- تعليمه..	26
	- المناصب التي تولاها...........................	27
	- أخلاقه وصفاته.................................	29
	- أستاذيته ونبوغه...............................	32
	- وفاته..	34
	- حياته الأدبية..................................	35
	المبحث الثالث : مؤلفاته ومصادره................	37
	- مؤلفاته..	38
	- مصادره..	45
	المبحث الرابع : منهجه و طريقته في التأليف..............	49
	1) منهجه..	50
	منهج إبراهيم أنيس في كتابه"من أسرار اللغة"و طريقة التأليف فيه....	51
	منهج إبراهيم أنيس في كتابه"دلالة الألفاظ" و طريقة التأليف فيه.......	53

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

منهج إبراهيم أنيس في كتابه"الأصوات اللغوية"و طريقة التأليف فيه... 59
2) محاسن و مآخذ كتب إبراهيم أنيس........ 62
الفصل الثاني : أراء إبراهيم أنيس اللغوية........ 66
المبحث الأول: رأي إبراهيم أنيس في النحو........ 67
1) وسائل نمو اللغة........ 68
1) القياس........ 68
- مفهوم القياس (لغة و اصطلاحا)........ 68
- إنكار القياس........ 69
رأي أنيس في القياس........ 70
-أهمية القياس........ 73
2) الاشتقاق........ 73
- مفهوم الاشتقاق (لغة و اصطلاحا)........ 73
- إنكار الاشتقاق........ 74
رأي أنيس في الاشتقاق........ 75
3) القلب و الإبدال........ 76
الإبدال : لغة واصطلاحا........ 76
- لمحة تاريخية عن ظاهرة الإبدال........ 76
القلب : لغة و اصطلاحا........ 78
- لمحة تاريخية عن ظاهرة القلب........ 78
رأي أنيس في القلب و الإبدال........ 80
4) النحت........ 81
- النحت: لغة و اصطلاحا........ 81
- لمحة تاريخية عن النحت........ 82
رأي أنيس في النحت........ 84
5) الارتجال........ 86
- تعريفه (لغة واصطلاحا)........ 86
- لمحة تاريخية عن الارتجال........ 86
- رأي أنيس في الارتجال........ 87
6) الاقتراض: لغة واصطلاحا........ 89

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- لمحة تاريخية عن الاقتراض.. 89
رأي أنيس في الاقتراض.. 92
2) الصلة بين اللغة والمنطق.. 94
رأي أنيس في 94
- التذكير و التأنيث... 95
- الإفراد و الجمع 95
- الفكرة الزمنية.. 96
- النفي اللغوي... 97
3) قضية الإعراب... 98
- لمحة تاريخية عن الإعراب... 98
رأي أنيس في الإعراب.. 99
4) أقسام الكلام العربي.. 104
الجملة وتعريفها... 104
- لمحة تاريخية.. 104
رأي أنيس في أقسام الكلام العربي.................................... 105
المبحث الثاني :رأي أنيس في الدلالة 111
1-نشأة اللغة 112
- لمحة تاريخية... 112
رأي أنيس في نشأة اللغة.. 113
2-رأي أنيس في الصلة بين اللفظ و المعنى.............................. 116
3-رأي أنيس في استيحاء الدلالة من الألفاظ............................. 116
4-رأي أنيس في التطور الدلالي.. 116
5-رأي أنيس في الكلمة 117
6-رأي أنيس في اكتساب الدلالة و نموها................................ 120
7- رأي أنيس في عوامل التطور في الدلالة 123
8-رأي أنيس في أنواع التطور الدلالي 124
- تعميم الدلالة... 124
-تخصيص الدلالة 124

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

- انحطاط الدلالة.. 125
- رقي الدلالة.. 125
- تغيير مجال الدلالة 125
أ) توضيح الدلالة.. 126
ب) رقي الحياة العملية.. 126
9) المجاز : تعريفه.. 127
- المؤيدون للمجاز.. 127
-المنكرون للمجاز 128
رأي أنيس في المجاز.. 128
10) الترادف 131
تعريف الترادف : عند القدماء 131
عند المحدثين.. 131
- آراء العلماء في الترادف.................................. 131
رأي أنيس في الترادف....................................... 133
11) المشترك اللفظي 135
- تعريفه : عند القدماء 135
عند المحدثين.. 135
- آراء العلماء في المشترك اللفظي.......................... 135
رأي أنيس في المشترك اللفظي............................... 136
12) التضاد 137
- تعريفه.. 137
- أراء العلماء في التضاد 137
رأي أنيس في التضاد.. 139
13) مشكلة الدلالة في الترجمة 140
- تعرف الترجمة 140
- مشكلة الترجمة.. 140
- عند القدماء 140
- عند المحدثين.. 141

رأي أنيس في مشكلة الدلالة في الترجمة............ 141
14) رأي أنيس في دلالة الألفاظ في المعاجم............ 143
المبحث الثالث : رأي أنيس في الأصوات اللغوية 144
- رأي أنيس في 145
1- أعضاء النطق.. 145
2- جهر الصوت و همسه................................. 145
3- شدة الصوت و رخاوته............................... 147
4- الأصوات الساكنة و أصوات اللين...................... 150
5- رأي أنيس في الأصوات الساكنة و مخارجها و صفاتها......... 151
1- الهمزة.. 151
2- الجيم.. 152
3- القاف 154
4- الضاد............ 156
5- الطاء............ 157
رأي أنيس أيضا في 158
1) طول الصوت اللغوي 158
2) النبر............... 160
3) التنغيم............. 162
4) المقطع................................ 163
5) المماثلة.......... 165
6) المخالفة............... 166
7) الطفل و الأصوات اللغوية.............. 167
- مراحل تطور الصوت اللغوي عند الطفل : 167
1- مرحلة الصراخ............... 167
رأي أنيس.............. 167
2- مرحلة المناغاة............... 167
رأي أنيس.... 167
3- مرحلة تقليد أصوات الكبار 168

رأي أنيس.................. 169

8)عوامل تطور الأصوات اللغوية عند أنيس.......... 171

الفصل الثالث : النقد و التقويم.. 172

المبحث الأول : آراء الباحثين اللغويين في.. 173

1) نظرية الإعراب عند أنيس... 174

- رأي مهدي المخزومي............ 174

- رأي رمضان عبد التواب 176

- رأي محمد صلاح الدين بكر 178

- رأي منذر عياشي 184

- رأي عبد السلام المسدي 185

- رأي أحمد محمد قدور 186

- رأي صابر بكر أبو السعود 187

- رأي سمير ستيتة 188

- رأي عبد المجيد عابدين 189

- رأي الأستاذ عضيمة 189

- رأي صبحي الصالح 192

- رأي عباس حسن 194

- رأي داود عبده.... 195

2) المشترك اللفظي عند أنيس 196

- رأي أحمد مختار عمر 196

-رأي عبد العال سالم مكرم 197

- رأي أحمد بن محمد المعتوق 198

- رأي عبد الواحد حسين الشيخ 200

3) النبر عند أنيس 200

- رأي سعد مصلوح 200

4) أقسام الكلام العربي عند أنيس 203

- رأي فاضل مصطفى الساقي 203

المبحث الثاني : رأي الباحث الخاص في... 209

- الإعراب عند أنيس 210
- الإبدال.. 215
- النحت 216
- الاشتقاق 218
- أقسام الكلام العربي 220
- نشأة اللغة 222
- الترادف 224
- المشترك الفظي 226
- التضاد... 227
- المعجم 229

الخاتمة 230

الفهارس 232

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية